

جامعة 08 ماي 1945 - قلمة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

## إستراتيجيات حلف شمال الأطلسي في المنطقة المغاربية - ليبيا دراسة حالة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية و دراسات أمنية

إشراف الدكتور:

- عبد اللطيف بوروبي

إعداد الطلبة:

- راضية نبيلي

- هدى سمان

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صورية تريمة	دكتورة	عنابة	رئيسا
عبد اللطيف بوروبي	دكتور	قسنطينة	مشرفا ومقررا
وداد غزلاتي	دكتورة	قلمة	مناقشا

2013-2012

# خطة الدراسة

## خطة الدراسة

### مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة استراتيجيات حلف شمال الأطلسي في المنطقة

### المغربية

المبحث الأول: ماهية منظمة حلف شمال الأطلسي

المطلب الأول: تعريف منظمة حلف شمال الأطلسي

المطلب الثاني: تطور حلف شمال الأطلسي

المطلب الثالث: أهداف حلف شمال الأطلسي

المطلب الرابع: المساند و المعارض لحلف شمال الأطلسي

المبحث الثاني: ماهية النظام الدولي الجديد

المطلب الأول: تعريف النظام الدولي الجديد

المطلب الثاني: ملامح النظام الدولي الجديد

المبحث الثالث: التعريف بالمنطقة المغربية

المطلب الأول: الأبعاد الجيوستراتيجية

المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية

المطلب الثالث: الأبعاد الأمنية

## المبحث الرابع: دراسة حالة ليبيا

المطلب الأول: ليبيا جيوسراتيجيا

المطلب الثاني: ليبيا جيواقتصاديا

## الفصل الثاني: الأزمة الليبية و تدخل الحلف الأطلسي ( دراسة حالة )

### المبحث الأول: ماهية الأزمة الليبية

المطلب الأول: طبيعة الوضع السياسي و الأمني الليبي

المطلب الثاني: جذور الأزمة و العوامل المغذية لها

المطلب الثالث: أبعاد الأزمة الليبية

### المبحث الثاني: إدارة الأزمة على مستوى حلف شمال الأطلسي

المطلب الأول: مبررات تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا

المطلب الثاني: آليات تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا

المطلب الثالث: المواقف الدولية من التدخل في ليبيا

### المبحث الثالث: النتائج السياسية- الأمنية و الاقتصادية للأزمة الليبية

المطلب الأول: النتائج السياسية- الأمنية

المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية

## الفصل الثالث: التواجد الأطلسي في ليبيا: تصورات مستقبلية

### المبحث الأول: تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية

المطلب الأول: تعريف تقنية السيناريوهات

المطلب الثاني: أهداف تقنية السيناريوهات

### المبحث الثاني: السيناريوهات المرشحة للتواجد الأطلسي في ليبيا

المطلب الأول: ليبيا نحو وضعية ستاتيكية

المطلب الثاني: ليبيا على خطى الإصلاحات الديمقراطية الغربية

المطلب الثالث: ليبيا نموذج الدولة الفاشلة

خاتمة

قائمة المراجع

# مقدمة

## مقدمة

شهد حلف شمال الأطلسي على نحو أكثر حوالي 64 عاما منذ تأسيسه العديد من المحطات و التحولات الأساسية، منحته ميزة النجاح و بامتياز في تنفيذ أهدافه و مهامه، في حين لا يمكن لأحد الجزم باستمرارية هذا النجاح في السنوات القادمة ما لم يعمل الحلف على تطوير مفهومها استراتيجيا جديدا يتماشى مع طبيعة النظام الدولي القائم، و تلك التطورات التي تطبعه، لاسيما و أن الخرائط الأمنية و الاقتصادية للعديد من الأقاليم بصدد التغيير بفعل عوامل عدة تحكمها المصالح.

كانت الإشكاليات الأمنية على الساحة الأوروبية محل اهتمام قادة حلف شمال الأطلسي، لتظهر بعدها العديد من القضايا الأخرى التي تتطلب جهودا مكثفة؛ بمعنى أن هناك إشكاليات أمنية مستجدة ظهرت في أقاليم بعينها، ما أدى بالحلف إلى الانصراف لوضع استراتيجيات متعددة بحسب الأقاليم، و كان ذلك بداية بمنطقتي الخليج و الشرق الأوسط، وصولا إلى منطقة جنوب المتوسط و بالذات المنطقة المغربية التي أصبحت تعتبر بؤرة توتر و إشكالا أمنيا، و اقتصاديا، و ثقافيا؛ حيث أنها و بالرغم من التحديات الداخلية التي تشهدها من نزاعات حول الحدود، و كذا تحالف الإرهاب و الجريمة المنظمة إلا أن المنطقة تبقى محل منافسة بين العديد من القوى الغربية.

يعد النظام الدولي الجديد مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، صاغتها القوى الغربية التي تنظوي تحت مظلة القطب الفائز بعد الحرب الباردة، فكانت له العديد من الخصائص ميزته عن النظام الذي كان قائما في السابق، أهمها العولمة في شتى مجالاتها، الأمنية من خلال عولمة الحلف و توسيع مهامه إلى ما بعد المجال الأطلسي، و الاقتصادية التي تتمظهر في كثافة الاستثمارات و الشركات المتعددة الجنسيات، و الثقافية من خلال البرامج الإعلامية و المتطورة جدا، لتبقى الحدود صورية على الخرائط فقط ما أدى إلى ظهور العديد من التهديدات في أقاليم مختلفة من بقاع العالم، العامل الذي أعاد تصعيد

الشكوك و رغبة الدول في تحسين أمنها، بتوظيف العديد من الأساليب. و بالرغم من أن النظام الدولي الجديد كان يكرس الهيمنة الأمريكية إلا أن هناك قوى جديدة ظهرت، فكانت الحاجة إلى تطويقها و إبقائها تحت السيطرة قدر الإمكان.

تدخل المنطقة المغاربية حسب وجهة النظر الغربية ضمن دائرة الإسلام السياسي، تنظيم القاعدة و الإرهاب، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية و التهريب والحركات الانفصالية كقضية " الطوارق "؛ هذه التهديدات غير المحددة و الفاقدة لنقطة تمركز تمثل خطرا متقلبا، وعلى الحلف القضاء عليه من جذوره، على اعتبار أن إبرام الاتفاقيات و معاهدات التعاون مع دول المنطقة لم يعد كافيا، لأن ذلك يبقي الحلف بعيدا، و بالتالي لا بد من التواجد في المنطقة، و لا تهم الطريقة بقدر ما يهم الهدف، إلا أنه لا بد من شرعنته.

يعتبر التدخل الدولي و بخاصة التدخل في النزاعات الداخلية، بكافة أشكاله العسكرية و غير العسكرية، و بتعدد أهدافه من نشر للديمقراطية و حماية حقوق الإنسان و الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، ظاهرة ميزت القرنين العشرين و الواحد و العشرين، خرقت مبدأ عدم جواز التدخل و السيادة الوطنية، هذان المبدأان اللذان سنهما ميثاق عصبة الأمم و من ثم هيئة الأمم المتحدة، ليتضح بذلك أن هناك استثناءات قانونية و سياسية تملئها المصالح و متطلبات الريادة العالمية.

## 1. إشكالية الدراسة

يعتبر حلف شمال الأطلسي تصورا أمنيا لمرحلة الحرب الباردة، و لكن مع انتهاء هذه الأخيرة اتخذ تصورا و استراتيجيات جديدة، إن على المستوى النظري بترشيح تهديدات جديدة غير تقليدية أو على المستوى العملي بإسناد نفسه أدوار جديدة. و عليه تكمن إشكالية الدراسة حول الاستراتيجيات التي يضعها الحلف للتعامل مع كل منطقة بخصوصياتها هي أساسا موجهة ضد من و لصالح من ؟



و سنحاول دراسة الموضوع عبر تساؤلات فرعية:

- ما ماهية حلف شمال الأطلسي ؟ و كيف تطور ؟
- كيف تحول حلف شمال الأطلسي من مهمة الدفاع الجماعي إلى مهمة الأمن الموسع ؟ من المسؤول عن هذا التحول ؟

- لماذا التدخل في ليبيا و ليس في تونس أو مصر بالرغم من أسبقيتها في ثورة ؟
- ما هي العلاقة بين ثلاثية : النزاعات، التدخل و الطاقة ؟

## II. فرضيات الدراسة

تتطلب الدراسة من فرضية أساسية مفادها:

الأنظمة غير الموالية في الأقاليم الجيوستراتيجية و الجيواقتصادية تصبح عائقا أمام تحقيق المصالح فتكرس خرق للقوانين الدولية إن تطلب الأمر لترجيح خيار التدخل العسكري بذريعة حماية حقوق الانسان.

## III. أدبيات الدراسة

تفيض الأدبيات التي تعرضت لحلف شمال الأطلسي، لكن تعرضت إلى أدوار الحلف و استراتيجياته في العديد من المناطق في العالم دون منطقة المغرب العربي، و منها :

- لخميسي شيببي، الأمن الدولي، والعلاقة بين حلف شمال الأطلسي والدول العربي فترة مابعد الحرب الباردة 1991-2008
- ليلي مرسي أحمد وهبان، حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية الأوروبية بين التحالفات و المصلحة 1945-2000.

- طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان: كوسوفو دراسة حالة ، (مذكرة ماجستير) جامعة الشرق الوسط ، 2012.

أما الأدبيات التي تعرضت للمغرب العربي فكثيرة، و منها:

- جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي، تناول المؤلف في كتابه هذا أهم المقومات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي ميزت دول المغرب العربي عن غيرها من المناطق.

و هناك مذكرة مقدمة لنيل درجة الماستر للطالب هشام بسباس بعنوان: تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 و انعكاساته على الأمن القومي الجزائري، تدرس إستراتيجية الحلف في المنطقة و لكن من جانب تأثيرها على الأمن القومي الجزائري.

استندنا أيضا لتقارير لإثراء الموضوع ببعض الحقائق، التي رأينا أنها تخدمنا في الإحاطة بجميع العناصر التي تطرقنا لها للتوسع في الموضوع ، والوصول إلى الهدف من هذه الدراسة.

#### **.IV منهجية الدراسة**

قمنا بدراسة الموضوع وفق تحليل نظامي من خلال دراسة استراتيجية الحلف الأطلسي في إقليم معين.

#### **.V منهج الدراسة**

فرضت طبيعة الموضوع و جوانبه الاعتماد على مزيج من المناهج غير أن المنهج الأكثر اعتمادا هو منهج دراسة الحالة Case Study Approach من خلال إسقاط توجهات استراتيجيات

حلف شمال الأطلسي اتجاه منطقة المغرب العربي، و ذلك بالاستعانة بتدخل الحلف لإدارة الأزمة الليبية كنموذج دراسة باعتبارها أحد المناطق التي شهدت تحولا مفصليا.

## .VI أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في :

- مواكبة ما يجري على مستوى الإقليمي المغاربي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة و التهديدات التي تواجهها .
- تعرض الأساليب و الاستراتيجيات التي تعتمدها القوى الكبرى من خلال حلف شمال الأطلسي لتحقيق مصالحهم في المنطقة المغاربية.
- تعتبر ثلاثية حقوق الإنسان، الديمقراطية، و التدخل العسكري من أهم الموضوعات التي يجري الحديث عنها.
- تعد الأزمة الليبية من بين أهم الأزمات الداخلية التي عرفتھا المنطقة العربية عامة، و المنطقة المغاربية خاصة، مما يستوجب دراسة طبيعتها و تداعياتها و مستقبل التواجد الأطلسي في ليبيا.

## .VII أسباب اختيار الموضوع

يختار كل باحث موضوع دراسته بناء على جملة من الأسباب، منها الموضوعية و منها الذاتية. الموضوعية: يعود اختيارنا للموضوع أساسا إلى اعتبار أن الدراسة مهمة، خاصة و أنه يتعلق بالتدخل الدولي الذي تقوم به أحلانا دولية لا تملك شرعية القيام بذلك، و ذلك لإبراز المأساة الإنسانية التي عاشها الشعب الليبي أثناء الأزمة، و كذا الرغبة في التعمق في الأسباب الحقيقية للتدخل في ليبيا. بالإضافة إلى محاولة لإلقاء الضوء على حجم التحديات و الآثار، بعد الخطوة الجريئة للقوى الكبرى من خلال حلف شمال الأطلسي.

**الذاتية:** يدخل الموضوع ضمن تخصصنا كطلبة و كمواطنين في احد أقطار المنطقة المغاربية بحكم الجوار و الأهمية الجيوستراتيجية و الجيو اقتصادية للمنطقة.

## **.VIII. حدود الدراسة**

يتناول بحثنا استراتيجيات حلف شمال الأطلسي في المنطقة المغاربية: ليبيا دراسة حالة، وباعتبار أن لكل إشكالية حدودها ومجالها الخاص بها، فكان لزاما علينا تحديد الإطار الزمني و المكاني لموضوع الدراسة.

**الإطار الزمني:** تتحدد هذه الدراسة من الناحية الزمنية من عام 2011 بداية الأزمة الليبية إلى الفترة التي تلي التدخل الأجنبي في المنطقة.

**الإطار المكاني:** تقتصر دراستنا جغرافيا على المنطقة المغاربية، والتطرق لأهم الخصائص التي ميزتها عن غيرها من المناطق، بالخصوص ليبيا باعتبارها موضوع الدراسة بالأخص.

## **.IX. صعوبات الدراسة**

تعود صعوبة الدراسة أولا إلى أن الموضوع حديث، الأمر الذي يحسب عليه لقلّة المراجع و الدراسات التي تعرضت لتدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية إن لم نقل ندرتها. و بخاصة الكتب الأكاديمية، ما دفعنا إلى اللجوء للمقالات المنشورة في الصحف و المجلات، و تلك القراءات المتوفرة على شبكة الانترنت. كما واجهنا صعوبة فيما يتعلق بضيق الوقت أين تعذر علينا اللجوء إلى مراجع باللغات الأجنبية، نظرا للجهد الذي تتطلبه الترجمة.

## **.X. تبرير الخطة**

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بهدف معالجة الإشكالية المطروحة، تضمن الفصل الأول إطار النظري للدراسة من خلال أربع مباحث أساسية، تتمثل في ماهية منظمة شمال الأطلسي و تطورها و استراتيجياتها و أهدافها، و كذا النظام الدولي الجديد في مفهومه و ملامحه، بالإضافة للتعريف بالمنطقة المغاربية باعتبارها المدخل الثاني لدراستنا بعد حلف شمال الأطلسي وفق أبعاد ثلاثة؛ أمنية، جيوسراتيجية، جيواقتصادية، لنخص بالدراسة ليبيا. أما الفصل الثاني فقد تعرض إلى دراسة الأزمة الليبية و تدخل الحلف الأطلسي، و تمت فيه الإحاطة بجذور الأزمة و طبيعتها التي استوجبت تدخلا دوليا مع سبل حل الأزمة لنصل في الأخير إلى أهم النتائج التي خلفتها الأزمة و التدخل فيها. و أخيرا الفصل الثالث الذي تطرق من خلال مبحثين إلى ماهية تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية، و محاولة لاستقراء مستقبل ليبيا و التواجد الأطلسي فيها بوضع سيناريوهات مفترضة بناء على مؤشرات.

## XI. تحديد المفاهيم

تتطلب أي دراسة تحديد المفاهيم الأساسية للموضوع محل البحث، و أهم المفاهيم التي تخدم موضوع دراستنا هي:

1) الأزمة - الصراع : يظهر لنا مبدئيا أن المفهومين ( الأزمة، الصراع) لهما نفس المعنى، خاصة

و أن كل منهما توحي بوجود حالة حرجة.

الأزمة: تتحدر الكلمة الفرنسية Crisie و من اللاتينية Crisis التي تتحدر بدورها من اليونانية κρισις، و تكتب عادة krisis. و يعني: " اللحظة الحاسمة " أو " الفترة الحاسمة " لمرض معين، و عمم المعنى

السابق للدلالة على مرحلة حاسمة في تطور الأشياء و الأحداث و الأفكار.<sup>(1)</sup> و يعرف العديد من الباحثين الأزمة بمفاهيم عدة: اقتصادية، سياسية، اجتماعية.

تفترض الأزمة موقفا يجب فيه اتخاذ قرار حاسم بسياق خطر جدا في العلاقات الدولية. فهي عبارة عن مدة وجيزة من الوقت، عندما يدرك طرف أو أكثر في حالة نزاع أن خطرا يحدق بمصالحه، و أن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر. فالأزمة هي فترة ضرورية بين السلم و الحرب، لكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى الحرب.<sup>(2)</sup> و نجد أن هذا التعريف يصدق على المواقف التي تتوفر فيها الشروط المذكورة، سواء كان الموقف داخل دولة، أو خارجها، بين دولتين أو أكثر، فيكفي وجود مؤشر على التهديد مع ضيق الوقت لاتخاذ القرار.

**الصراع:** يعرف على أنه تفاعل العلاقات بين عناصر و مكونات موجودة في الطبيعة و الذات الإنسانية و العلاقات الاجتماعية، ينشأ عادة في حالات التعارض. و الصراع السياسي يعني التصادم و التعارض بين طرفين أو أكثر، بينهما اختلافات قيمية و مصلحة، ينخرطان في سلسلة من الأفعال و ردود الأفعال الإلزامية التي تهدف إلى إلحاق الضرر أو شل حركة الطرف أو الأطراف الأخرى مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين و تأمين مصادر قوته. و الفرق بين الصراع و التنافس هو أن الأول أشمل من الثاني.<sup>(3)</sup> و يمكن القول بأن الصراع أكثر حدة من التنافس، يسعى فيه كل طرف إلى إعلاء قيمه و/أو أيديولوجيته مع تحقيق مصالحه في مقابل إضعاف الآخر مع توظيف جميع الوسائل

---

(1) إبراهيم أبو العلا، و آخرون، الأزمة المالية العالمية: أسباب و حلول من منظور إسلامي، ط 1، ( جدة: مركز النشر العلمي، 2009)، ص ص 1 - 2.

(2) مارتن غريفش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ( الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2002 )، ص 47.

(3) ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في إفريقيا: نموذج التنافس الأمريكي - الصيني على السودان، ص 140.

و الأساليب و القوة إن تطلبت المصلحة، كون الغاية تبرر الوسيلة، لكن لا يصل في كل حالاته إلى الحرب.

## 2) الاضطرابات و التوترات الداخلية: يختلف الاضطراب عن التوتر.

الاضطرابات الداخلية: تضمنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، في تقريرها التمهيدي المقدم إلى مؤتمر الخبراء الحكوميين عام 1970 حول النزاعات غير الدولية و حرب العصابات، بعض العناصر المميزة للاضطرابات الداخلية، و عنها قالت: " الحالات التي دون أن تسمى نزاعا مسلحا غير دولي، توجد فيها على المستوى الداخلي مواجهات على درجة من الخطورة أو الاستمرار و تنطوي على أعمال عنف قد تكتسي أشكالا مختلفة بدءا بانطلاق أعمال ثورة تلقائية حتى الصراع بين مجموعات منظمة شيئا ما و السلطات الحاكمة ".<sup>(1)</sup> و بالتالي فهي لا ترقى إلى مرتبة النزاع المسلح، و لكن قد تتميز باختلال جذري للنظام الداخلي نتيجة لأعمال العنف، أو نتيجة لأعمال الشغب أحيانا، أو في الصراع بين الفصائل، أو ضد السلطة المحلية.<sup>(2)</sup> و يمكننا القول أن الاضطراب أقل حدة من الصراع و الثورة و غيرها، و لا تحدث تغييرا بالضرورة، و على الأرجح يمكن للاضطرابات أن تدار على المستوى الداخلي باستعمال السلطات المحلية لقدراتها.

التوترات الداخلية: نفس التقرير التابع للجنة الدولية للصليب الأحمر تطرق إلى بعض الخصائص التي تميز التوترات الداخلية، و اعتبرها الدرجة السفلى من درجات المواجهة غير الدولية، و تشمل فروضا متميزة و مختلفة يمكن أن تتعلق بمخلفات الحروب الأهلية، و بحالات التوتر السياسي، و أية صورة أخرى قد تؤدي إلى تعطيل الضمانات القانونية و القضائية الأساسية عند إعلان حالة الطوارئ مثلا،

<sup>(1)</sup> محمد بلقاسم رضوان، النزاعات المسلحة و الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، ( قسنطينة: جامعة منتوري، 2005-2006)، ص ص 37.

<sup>(2)</sup> فوزي أوصديق، مبدأ التدخل و السيادة لماذا؟ و كيف؟، ( الجزائر: دار الكتاب للنشر، 1999 )، ص 73.

و ظهور حالات الاختفاء، و الإيقافات الجماعية و الاعتقالات السياسية.<sup>(1)</sup> و يكون امتدادا لنزاع مسلح أو اضطراب داخلي، يتخذ العديد من الصور، كالاقتالات الجماعية و استخدام معاملة سيئة... و بصفة عامة هذه الحالة تعطل العديد من الضمانات القانونية، و في حالة استمرارها فإن مسألة المساعدة الإنسانية تكون ضرورية.<sup>(2)</sup> و يتضح من هذا أن التوتر أكثر حدة من الاضطراب، و من الممكن جدا أن يدول لاسيما و أن أعمال العنف فيه موجهة للإنسانية خاصة في ظل الشعارات الكثيرة التي تروج لحقوق الانسان و واجب حمايتها.

### 3) التدخل الإنساني و مسؤولية الحماية: كل من التدخل الإنساني و مسؤولية الحماية سلوكيات

سياسية دولية قائمة على الدافع الإنساني بالرغم من الاختلاف الحاصل حول مدى مشروعيتها.

**التدخل الإنساني:** قدمت عدة تعريفات لمفهوم التدخل الإنساني، حاول من خلالها الباحثين التقرب من واقعه كظاهرة. و يعد الدافع الإنساني حجة لشرعنة التدخلات التي تقوم بها العديد من الدول و التحالفات. حيث يذهب الكثيرون إلى أن التدخل يعتبر كألية من آليات إدارة النزاعات بغض النظر عن طبيعتها، خاصة في غياب الإشارة إلى ما إذا كان بتفويض أو بدون تفويض، و بأي تدابير وقع، عسكرية أم غير عسكرية.

يعرف الفقيه Hall التدخل الدولي بأنه: " قيام دولة أو مجموعة من الدول بالتدخل في علاقة قائمة بين دولتين دون موافقتها أو موافقة إحدهما، و أن تتدخل دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى دون موافقتها".<sup>(3)</sup> يذهب هذا التعريف إلى أن التدخل يكون في حالة النزاعات الدولية خارج حدود الدولة

(1) محمد بلقاسم رضوان، المرجع السابق، ص 38.

(2) فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص 75.

(3) سامي جاد عبد الرحمان واصل، إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام، (الإسكندرية، منشأة المعارف، 2003)، ص 280.



الواحدة، كما هو الحال في النزاعات الدولية داخل حدود الدولة الواحدة، كالانتفاضات و الاضطرابات، و ممارسة سياسات عدوانية اتجاه الشعوب.

يعرف " Rousseau " التدخل الإنساني على أنه: « الأعمال التي تقوم بها دولة ضد سلطة أجنبية بغرض وقف المعاملات اللإنسانية المطبقة على رعاياها ». (1) و يتضح من خلال هذا التعريف أنه يوظف حصرا في حالات الانتهاكات الإنسانية الموجهة لرعاياها داخل إقليم الدولة المنتهكة. و هذا أحد أشكال التدخل الإنساني و ليس التدخل الإنساني بعينه.

يعرف أيضا بأنه: « كل عمل يقوم على استخدام القوة المسلحة ، أو التهديد باستخدامها من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو بمعرفة هيئة دولية، بغرض حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات الصارخة، التي تقوم بها دولة ما ضد مواطنيها، بطريقة فيها إنكار لحقوقهم بشكل يصدّم الإنسانية» (2). وبالتالي لا بد من التدخل لوقف هذه الانتهاكات، لأن هذا الإجراء حق و واجب لكن مع نية خوض هذه الحرب وفق قواعد أخلاقية والنية المسبقة لوقف الانتهاكات ثم إنهاء الحرب دون الاحتلال.

يمكن القول مما سبق أن التدخل الإنساني هو سلوك دولي، يمارس في حالات يحددها القانون الدولي، أين تكون الحقوق و الحريات الأساسية لبني البشر منتهكة أو في حالة تهديد، سواء كانت لشعوب أو أقليات أو رعايا... المهم أن يكون التهديد موجه ضد الإنسانية. ويكون ذلك باستعمال تدابير مناسبة غير عسكرية أو حتى عسكرية بالقوة الصلبة، و هذا ما تحدده أحكام الفصل السابع من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، بالرغم من أنها لم تحسم أمرها في قضية هذه الانتهاكات و لم تصرح بدرجة الانتهاكات التي تتطلب تدخلا.

(1) سعيدة كحال، حقوق الإنسان في ظل التدخل الأمريكي في العراق (رسالة ماجستير)، (قسنطينة: جامعة منتوري، 2008-2009)، ص 44.

(2) عتيقة بن يحي، التدخل الإنساني في ظل عولمة حقوق الإنسان دراسة حالة: دارفور - السودان ' 2003... واقع و أبعاد ' (رسالة ماجستير)، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2008)، ص 11.

**مسؤولية الحماية:** يتداخل مفهوم التدخل الإنساني مع مفهوم مسؤولية الحماية، غير أن مصطلح مسؤولية يحيلنا إلى فهم هذا السلوك واجب.

تعتبر " ايف ماسينغهام " - عاملة في مجال القانون الدولي الإنساني مع الصليب الأحمر الأسترالي - أن مسؤولية الحماية بمثابة وعد فعال لأضعف الناس في العالم، حيث تعدهم بأن المجتمع الدولي سوف يتدخل لحمايتهم عندما تخذلهم حكوماتهم.<sup>(1)</sup> و نفهم من هذا أن المجتمع الدولي له كامل المشروعية للقيام بأحد الأدوار التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي للدولة، و لكن في حالة عجز هذه الدول أو عدم رغبتها في القيام بذلك.

توصلت اللجنة المعنية بالتدخل و مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 في تقريرهما إلى إعلان أنه يقع على عاتق كل دولة مسؤولية حماية مواطنيها من الإبادة الجماعية و جرائم الحرب و التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية احتراماً لمبدأ السيادة. وفي رفض الدولة أو عجزها عن القيام بمهمتها. يسقط مبدأ عدم التدخل. و تقوم مسؤولية الحماية على ثلاثة أركان، تم تأكيدها في 12 جانفي 2009، و هي:<sup>(2)</sup>

- مسؤولية الدولة في حماية مواطنيها.
- مسؤولية المجتمع الدولي للمساعدة سواء انفرادياً أو جماعياً عن طريق المنظمات الدولية.
- مسؤولية المجتمع الدولي للاستجابة و الرد بالتدابير الدبلوماسية و القسرية كالجرائم و إقامة دعوى دولية، و في حالات التطرف - التدخل العسكري- لإنهاء الأزمة العنيفة.

<sup>(1)</sup> ايف ماسينغهام، " التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية"، في المجلة الدولية للصليب الأحمر 876، (ديسمبر 2009): 159.

<sup>(2)</sup> ليندة لعامرة، دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني (رسالة ماجستير)، ( تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2012 )، ص ص 100-101.

و لكي تحقق منظمة دولية أهدافها الإنسانية، فإنها قد تلجأ إلى عدة صور من التدخل:(خدر شنكالي

(2011)

- التدخل لأغراض إنسانية عن طريق الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.
- التدخل لأغراض إنسانية عن طريق قوات حفظ السلام الدولية.
- التدخل لأغراض إنسانية عن طريق المحكمة الجنائية الدولية.
- التدخل لأغراض إنسانية من قبل منظمة الأمم المتحدة وفق الفصل السابع من الميثاق.

و يمكن اعتبار هذه الصور جميعها مطبقة لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يوكل إلى الدول الأعضاء أو إحدى الامتدادات الصادرة عنها.

#### 4) حقوق الإنسان: يعرف القاموس التجاري البريطاني حقوق الإنسان على أنها: «الحقوق الأساسية

التي يتمتع بها البشر انطلاقاً من إنسانيتهم، و التي لا يمكن إلغاؤها من قبل أي حكومة بدعم من العديد من الاتفاقيات و المعاهدات الدولية ( مثل الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 )، و هي تشمل الحقوق الثقافية و الاقتصادية و السياسية، مثل الحق في الحياة و حرية التعبير و المعتقد و الإعلام و غيرها، و تشكل هذه الحقوق الأساس لكثير من الدساتير الحديثة»<sup>(1)</sup> و يتضح من هذا التعريف أن الانسان و أيا كان شكله أو جنسه أو جنسيته يتمتع بحقوق طبيعية منحها له الديانات السماوية والطبيعة البشرية، و حقوق مكتسبة أو تعاقدية اكتسبها في علاقته و تفاعلاته مع الأفراد و الدولة و غيرها من منظمات المجتمع المدني وصولاً إلى منظمات المجتمع الدولي. و تضم لائحة حقوق الانسان العديد من الحقوق، منها الأمنية، السياسية، الاجتماعية، الحريات...

(1) سعيدة كحال، المرجع السابق، ص 12.

و قد تركزت ضمانات حماية حقوق الإنسان في:<sup>(1)</sup>

- اعتماد القوانين الوطنية لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تبنت أغلب دساتير دول العالم القواعد المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية التي وردت في المواثيق الدولية.
- نظام قبول التبليغات و الشكاوي والطعون الفردية ضد الانتهاكات المرتكبة بالحقوق و الحريات الأساسية للإنسان، و الذي يقوم مجلس حقوق الإنسان بدراستها و فحصها و تقديم التوصيات بشأنها و تحويلها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- دور الأمين العام للأمم المتحدة على تنفيذ المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- الحماية الجنائية الدولية و المتمثلة في المحكمة الجنائية الدولية، و محاكم الجنايات الخاصة و المنشأة لمحاكمة مرتكبي تلك الجرائم، و إنزال العقاب عليهم.

---

(<sup>1</sup>) طارق بادي الطراونة، دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان: كوسوفو دراسة حالة (رسالة ماجستير)، (جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص ص 48 - 49.

# الفصل الأول

## الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة استراتيجيات حلف شمال الأطلسي في المنطقة

### المغربية

تكمّن أهمية دراسة حلف شمال الأطلسي في كونه واحد من أهم المنظمات العسكرية في العالم، و أطولها عمرا، و بناء على الدور البارز الذي يلعبه في العلاقات الدولية. تمكن من التغيير في إستراتيجياته مع متطلبات النظام الدولي الجديد، من الاهتمام بالساحة الأوربية إلى الاهتمام بالوطن العربي، الخليج العربي، الشرق الأوسط، وصولا إلى الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث سنخص الدراسة بالمنطقة المغربية ( المغرب العربي )، محط التنافس بين العديد من القوى خصوصا من الناحية الجيوإستراتيجية و الجيوإقتصادية، لاسيما خزان النفط ليبيا كما وصفها العقيد "معمر القذافي".

### المبحث الأول : منظمة حلف شمال الأطلسي

أنشئ حلف شمال الأطلسي في ظروف خاصة، ما يؤدي إلى الجزم بانهيائه بمجرد اختفاء تلك الظروف، إلا أنه و إلى حد الآن لم يبق موجودا فقط، و إنما تطور أيضا و تكيف مع المتغيرات الدولية بعد التسعينيات و مع متطلبات السلام و الأمن الدوليين.

### المطلب الأول : تعريف منظمة حلف شمال الأطلسي

يسمى حلف شمال الأطلسي، حلف شمال الأطلسي، التحالف الأطلسي، منظمة حلف شمال الأطلسي، الناتو NATO و هي اختصار لاسم معاهدة حلف شمال الأطلسي North Atlantic Treaty Organization . و يمكن تقسيم تسمية منظمة حلف شمال الأطلسي إلى ثلاث أجزاء: منظمة، حلف، أما شمال الأطلسي فهي المنطقة الواقعة شمال المحيط الأطلسي.

**المنظمة:** و نخص المنظمة الدولية، يمكن تعريف المنظمة الدولية - بشكل عام - على أنها هيئة دائمة تنشأ بموجب اتفاق مجموعة من الدول، بغية تحقيق أهداف و مصالح مشتركة يحددها الميثاق المنشئ لها. و تتمتع بإرادة ذاتية و شخصية قانونية مستقلة عن دولها الأعضاء. و يشترط فيها توفر أربعة عناصر مهمة، و هي: صفة الاستمرارية، الصفة الاتفاقية، الصفة الدولية، الإرادة الذاتية. ( خالد 2010 )  
( بمعنى أن المنظمة الدولية تقوم على أساس اتفاقية منشئة بين الدول تتمتع بالصفة القانونية ما يكسبها الاستقلالية عن الأعضاء المنشئين لها.

**الحلف:** حيث يعرف قاموس العلوم السياسية الحلف على النحو التالي :

« الحلف في القانون الدولي و العلاقات الدولية هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر ، يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب »<sup>(1)</sup> و يتضح من هذا التعريف ضرورة الركن القانوني في تأسيسه الأحلاف، و تقوم أساسا على نظام الأمن الجماعي ( Collective Security ) للدول الأعضاء. فالحلف أو سياسة التحالفات تعتبر إلى حد ما بديل عن سباق التسلح، لأنها تجعل الدولة تحصل على القوة دون اللجوء إلى زيادة ترسانتها الحربية، كما يمكن للتحالفات إذا ما وجدت تحالفات أخرى تتنافسها و تصارعها فهي تلجأ إلى خوض سباق تسلح عنيف، ما يوقعها في معضلة أمنية.

تعرف أيضا على أنها: « معاهدات تحالف ذات طابع عسكري تبرم بين دولتين أو أكثر، للتعاون في تنظيم دفاع مشترك بينها ضد أي دولة معتدية، أو المطلوب ردع اعتدائها أو الاعتداء عليها فعلا لأي سبب كان ، دون التقيد بقانون دولي»<sup>(2)</sup> ، و بناء عليه يمكن القول بأن الأحلاف دائما عسكرية تعتمد التدابير العسكرية في دفاعاتها، و تنشأ في ظروف الحرب، أينما تكون مجموعة من الدول تسلك سياسات

---

(1) محمد عزيز شكري ، الأحلاف و التكتلات في السياسة العالمية ، ( الكويت : المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، 1978 ) ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، ص 11 .

(2) وضاح زيتون ، المعجم السياسي ، ط 1 ( الأردن : دار أسامة للنشر و دار المشرق الثقافي ، 2006 ) ، ص 17 .

عدائية اتجاه مجموعة أخرى، و تهدد أمنها و مصالحها، فتلجا كل منها لتأسيس حلف، تتقوى بواسطته كل دولة بقوة الدول المتحالفة معها.

يعرف حلف شمال الأطلسي على أنه حلف دفاعي عسكري أقيم عقب الحرب العالمية الثانية بين دول الحلفاء لمواجهة الحرب الباردة من الكتلة الاشتراكية، و يضم في عضويته الآن العديد من الدول بما الدول الشيوعية التي استقلت عن الكتلة الاشتراكية المنهارة و على رأسها روسيا. و بالتالي يعتبر حلف شمال الأطلسي من مواليد الحرب الباردة التي وقعت بين المعسكرين: الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، و الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفييتي، إثر المعاهدة المبرمة في 17 مارس 1948 بين كل من بلجيكا، اللوكسمبورغ، هولندا، بريطانيا، و فرنسا لأجل حماية أوروبا من الخطر الشيوعي،<sup>(1)</sup> ما يعني أن مصدر المعاهدة أوروبي و ليس أمريكي ( أنظر الملحق رقم 01 ).

تهدف المعاهدة الموقعة إلى الدفاع المتبادل حيث جاء فيها أن الدول الموقعة عليها اتحدت بهدف مواجهة أي عمل عدواني أو هجوم مسلح في أوروبا.<sup>(2)</sup> و الغريب في هذه المعاهدة أنها لم يتعرض أحد أطرافها إلى أي هجوم مسلح، أو تهديد بالهجوم خاصة و أنها خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة، و عدوها النازي مقسم، ما يجزم باستحالة توجيه أي ضربة عدوانية معاكسة.

نادى العديد من الأعلام الأمريكية بإنشاء منظمة أطلسية، أمثال الصحفي الأمريكي " كلارنس ستريت " و ذلك في كتابه ( الاتحاد في الحال ) سنة 1939، حيث خلص إلى الحكم بفشل عصبة الأمم، و رأى بأنه لابد من إنشاء هيئة دولية جديدة تضم الشعوب الديمقراطية. أما " والتر ليبمان " في كتاب ( السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ) فقد دعا إلى تقوية العلاقات الأوربية الأطلسية من خلال

(1) طارق بادي الطراونة ، المرجع السابق، ص 56.

(2) ليلي مرسي ، أحمد وهبان ، حلف شمال الأطلسي - العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف و المصلحة 1945-2000 ، ( الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2001 ) ، ص 45 .



إقامة اتحاد يضم دول البحر الأطلسي ضد أي تهديد.<sup>(1)</sup> و نجد بأن حلف شمال الأطلسي ليس هيئة دولية تضطلع بمهام منع الحروب كعصبة الأمم مثلا، و إنما هو بعكس ذلك؛ فهو حلف عسكري هدفه زيادة قوة أعضائه و التصدي لأي تهديد يعترضهم، ما يؤكد أن الحلف أخذ الحروب و التهديدات العسكرية و حماية الأمن القومي للدول الأعضاء سببا لنشأته.

وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على طلب الانضمام إلى معاهدة بروكسل و أعلن رسميا عن قيام الحلف بتاريخ 24 أبريل 1949<sup>(2)</sup>، و يضم بالإضافة إلى فرنسا و بريطانيا و دول البينيلوكس الثلاثة ( هولندا، بلجيكا، اللوكسمبورغ ) كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، الدنمارك، أيسلندا، إيطاليا، النرويج، و البرتغال، و قد انضمت كل من اليونان و تركيا للحلف عام 1952، و جمهورية ألمانيا الاتحادية ( ألمانيا الغربية ) كعضو عامل بمقتضى اتفاقات باريس عام 1955.<sup>(3)</sup> ما يؤكد أن الحلف ذا صبغة دفاعية مئة في المئة خاصة ما إذا نظرنا إلى تركيبته الرأسمالية و الإطار الزمني لنشأته. ثم انضمت جمهوريات كل من: تشيكيا، المجر، بولندا عام 1999. و في قمة براغ 2002 وجه دعوات رسمية إلى 7 دول، و هي: استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، بلغاريا، رومانيا، و تم التصديق على عضويتها في ماي 2004. وفي مؤتمر ستراسبورغ في 2009 ضم كرواتيا و ألبانيا.<sup>(4)</sup> و هي الدول المنشقة على الإتحاد السوفييتي سابقا ما يثبت أن الحلف ليست له أية نية للزوال، خاصة و أنه تعدى العامل الأيديولوجي، بل يسعى فعلا إلى أن يكون منظمة عسكرية تضطلع بأدوار أكثر من عسكرية.

(1) لخميسي شيببي، الأمن الدولي و العلاقة بين حلف شمال الأطلسي و الدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008، ط 1. (الجيزة : المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، 2010)، ص 80.

(2) نبيل شبيب ، حلف شمال الأطلسي و استهداف العالم الإسلامي ، ( بدون ناشر : 2009 ) ، ص 13 .

(3) محمد عزيز شكري ، المرجع السابق ، ص 81 .

(4) طارق بادي الطراونة ، المرجع السابق ، ص 82 .

يتكون حلف شمال الأطلسي كغيره من الأحلاف و المنظمات الأخرى، من أجهزة تسهر على أداء

مهامه، و هي: المؤسسة السياسية، الجهاز الإداري، و المؤسسة العسكرية.

**(1) المؤسسة السياسية :** تتمثل في مجلس الحلف؛ و هو السلطة العليا فيه، يضم وزراء

خارجية و مالية الدول الأعضاء، و يعقد مرتين أو ثلاث مرات في السنة، و يساعده في

النهوض بمهامه ما يزيد عن عشرين لجنة أساسية، بالإضافة إلى لجان مؤقتة، و أهم

هذه اللجان: لجنة الشؤون السياسية، لجنة التخطيط الدفاعي، لجنة شؤون الدفاع النووي،

لجنة التخطيط الاقتصادي، لجنة البنين التنظيمي، لجنة تخطيط الطوارئ المدنية، لجنة

التنسيق الجوي، لجنة العلاقات الثقافية و الإعلامية، لجنة الموازنة العسكرية.<sup>(1)</sup> و يمكن

القول بأن هذه اللجان تنشط وفقا للمهام الموكلة لها و حسب الظروف المتغيرات

الحاصلة في الساحة الدولية.

**(2) الجهاز الإداري:** الذي يضم الأمانة العامة، و يرأسها الأمين العام للحلف، يعين من قبل

الدول الأعضاء، و يرأس جميع اجتماعات الحلف، بالإضافة إلى المكتب الخاص،

و مكتب الأمين العام الذي يتكون بدوره من أمانة السر التنفيذية المسؤولة عن سير

الأعمال و مكتب المعلومات و الصحافة، و مكتب أمن حلف شمال الأطلسي.<sup>(2)</sup>

**(3) المؤسسة العسكرية:** أو الجهاز التنفيذي للحلف، و يمثل السلطة العليا للشؤون الحربية،

تضم رؤساء أركان حرب الدول المتحالفة باستثناء أيسلندا التي ليس لها قوات يمثلها

مندوب مدني<sup>(3)</sup>، و تعد الكؤسسة العسكرية أو الجهاز العسكري العمود الفقري للحلف

(<sup>1</sup>) ليلي مرسي ، أحمد وهبان ، المرجع السابق ، ص 70 .

(<sup>2</sup>) لخميسي شبيبي ، المرجع السابق ، ص ص 87-89 .

(<sup>3</sup>) محمد عزيز شكري ، المرجع السابق ، ص 37 .

بالرغم من أن الحلف يعمل بالاعتماد على قدرات أعضائه العسكرية و المتمثلة في القوة

العسكرية التقليدية الأوروبية و القوة العسكرية النووية الأمريكية.

بالإضافة إلى القيادات العسكرية التابعة للحلف، و هي :

- قيادة الأطلسي و مقرها " نورفولك " بولاية فرجينيا الأمريكية، و يتبعها ثلاث قيادات فرعية و هي قيادة منطقة غرب الأطلسي، قيادة منطقة شرق الأطلسي، و القيادة البرية في وسط الأطلسي.
- قيادة منطقة القتال الانجليزي، و توجد في " نورث وود " في بريطانيا، و ليس لها قيادات فرعية.
- قيادة القوات المتحالفة في أوربا و مقرها مدينة " كاستور " في بلجيكا، و لها ثلاث قيادات فرعية هي: قيادة تحالف شمال غرب أوربا، قيادة التحالف في وسط أوربا، و قيادة التحالف لجنوب أوربا.<sup>(1)</sup> و هذه القيادات تعتبر بمثابة نواحي تتقاسم مهمات الدفاع و الأمن الجماعي، و كل لها مجالها الذي تعمل فيه.

ضمت منظمة شمال الأطلسي هيئة أركان مشتركة تشرف على تسليح الدول وخططها و على مجموع العمليات العسكرية، كما أنها توجب على كافة الدول الموقعة على الميثاق تعزيز تسليحها و اللحاق بشريكاتها على جميع المستويات، و خاصة الصعيد العسكري، ففرزت المنظمة جيوش الدول الأعضاء و وحدت بين معداتها و أساليب قيادتها و خطط قتالها.<sup>(2)</sup> و جملة القول حول هيكله الحلف أنها توضح هدفه الدفاعي خاصة و أنه عمل على نشر قواعد عسكرية في مختلف بقاع العالم، يظهر جليا بأنه يسعى إلى تنصيب نفسه الجهاز المسؤول ليس فقط عن الدفاع المشترك و إنما لحشر نفسه في أي ظرف يطرأ في أي منطقة من العالم، و كل هذا طبعا كان مخطط له مسبقا.

(<sup>1</sup>) طارق بادي الطراونة ، المرجع السابق ، ص ص 67-68 .

(<sup>2</sup>) رياض الصمد ، تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين ، ط 1 ( بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1999 ) ، ص 470 .

لم يبق الحلف محافظا على كافة القيادات المذكورة آنفا بعد نهاية الحرب الباردة، فقد قام بخفض عددها بموجب معاهدة عقدها مع نظيره حلف وارسو السابق عام 1990. و فيما يخص الإمكانيات العسكرية فإن الحلف لا يملك قوات خاصة به، و إنما يعتمد على قوات الدول الأعضاء فيه، و التي تستند إليها مهام الدفاع المشترك،<sup>(1)</sup> و هذا ما يكرس الأفضلية، حيث يبقى الحلف تابعا للعضو الأقوى فيه و الذي يملك ترسانة عسكرية واسعة كما و كيفا لتظهر الولايات المتحدة الأمريكية هي المحرك الأساسي للحلف طالما ظلت تتميز بامتلاكها القوة النووية.

يقر المسؤولون في حلف شمال الأطلسي ( الناتو ) بأن التزام الحلف و هدفه يتلخص في: " تأسيس الناتو على التزام بسيط و رصين، و هو الهجوم على أي عضو يعتبر هجوما على الكل، وانطلاقا من هذا أقمنا أقوى تحالف في التاريخ يتكون من أمم حرة " ( بشرى 2009). فالحلف الأطلسي لا يعتبر أقوى تحالف كونه يضم أمم حرة، و إنما هو أقوى تحالف لأنه يملك أمم لها قوات وإمكانيات عسكرية ضخمة تخوله إلى اعتبار أن أي توتر في أي منطقة من العالم هو إشكالا تعنى به الدول الأعضاء فيه.

### المطلب الثاني: تطور حلف شمال الأطلسي

تتبع قوة حلف شمال الأطلسي من قدرته على الجمع بين قدرات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية و قوتها الاقتصادية، و وزن أوروبا السياسي و الاقتصاد الجماعي و هذا ما جعل منه حلف مهما

---

(1) جمال بروفيسي ، المغربية تزور مقر منظمة حلف شمال الأطلسي ببروكسل ( سياسة جديدة لتصحيح صورة الناتو ) ، المغربية . 2007 /05 /31

على المستوى الكوني.<sup>(1)</sup> إضافة إلى هذا فإنه يجمع أيضا بين القوات الأوروبية التقليدية و القوة الأمريكية النووية مع التاريخ المشترك المكمل بالانتصارات.

اتبع الحلف أثناء الحرب الباردة مجموعة استراتيجيات أسهمت في تغذية الصراع الأمريكي السوفييتي، بداية بإستراتيجية الاحتواء التي جاء بها الرئيس الأمريكي الأسبق " ترومان "، و بعد فشلها جاءت إستراتيجية الانتقام الشامل، ثم إستراتيجية الاستجابة المرنة و أخيرا إستراتيجية القوة المضادة المقيد.<sup>(2)</sup> وجاءت كلها معادية للإتحاد السوفييتي و محافظة على أمن أوروبا و تكريسا للوجود الأمريكي في قلب القارة الأوروبية و خاصة المناطق و الأقاليم التي كانت منساقة وراء السوفييت.

انتهت الحرب الباردة، و تغيرت البيئة الدولية، فكان لابد من بلورة استراتيجيات جديدة تتكيف مع المتغيرات الدولية الجديدة و أخذها بعين الاعتبار.

### أولا : الإستراتيجية بعد الحرب الباردة

بادرت واشنطن هي الأولى لطرح مسألة إصلاح و تطوير الحلف الأطلسي، و ذلك في خطاب "جيمس بيكر" الذي تحدث عن تشييد أطلسية جديدة، و قد كانت "قمة لندن" في جويلية 1990 أول قمة تتعقد بعد أن أخذت التحولات طريقها في أوروبا، ليكون الإعلان حول تحالف متجدد الذي يعتبر أهم وثيقة

(<sup>1</sup>) زينيو بريجنسكي، " أجنده جديدة للناثو نحو شبكة أمن عالمية "، (ترجمات الزيتون 46) ، في مجلة Affairs Foreign، (2009)، ص8.

(<sup>2</sup>) إستراتيجية الردع النووي بين تحديات الماضي و مخاوف المستقبل، في مجلة الطيران و الدفاع 33 ، <http://www.aviadef.com/article/>

إستراتيجية الاحتواء هي أول إستراتيجية نووية تبناها الحلف الأطلسي ، هدفت إلى توحيد كافة الاستراتيجيات السياسية و العسكرية و الاقتصادية و الدبلوماسية للحد من انتشار المد الشيوعي . أما إستراتيجية الانتقام الشامل فهي إستراتيجية عسكرية نووية تلزم الدولة بالرد بأكثر قوة ممكنة في حالة وقوع هجوم ، في حين إستراتيجية الاستجابة المرنة التي هدفت إلى منع النزاع من التطور و أن يحافظ النزاع على مصداقيته ، و أخيرا إستراتيجية القوة المضادة المقيد و هي تقوم على الضربة الانتقالية ذاتها ، تم تبنيها من قبل "جون كينيدي" . ( أنظر رياض مزيان ، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ، ص ص 35 - 41 )

بعد ميثاق بروكسل التأسيسي، تقرر بموجبه إجراء مراجعة عميقة للحلف داخليا و خارجيا و ميدانيا.<sup>(1)</sup> بمعنى أن الحلف و بعد سقوط نظيره حلف وارسو السوفييتي أصبح محكوما عليه بالزوال، إلا أنه و لدواعي عديدة كان لابد من استمراره، فجاءت طرق تطويره هيكليا و ميدانيا، و كانت هذه مهمة المستفيدين فيه. لكن السؤال الذي يبقى قائما بعد سقوط الطرف الثاني القوي في العلاقات الدولية (الاتحاد السوفييتي) و ضم الحلف لدول أعضاء لا يستهان بقوتها، فصد من هذا التحالف الجديد؟ و من يخدم بالدرجة الأولى؟ هذه الأسئلة بالرغم من المسيرة الطويلة للحلف إلا أن طرحها في الأذهان يتجدد يوما بعد يوم.

عقد قادة الحلف في نوفمبر 1991 مؤتمر آخر لا يقل أهمية عن قمة لندن و هو "مؤتمر روما"

الذي عالج الضرورة الملحة لبناء إستراتيجية عسكرية جديدة للحلف تقوم أساسا على أربعة مبادئ:

- استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي.
- الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء.
- الحفاظ على هيكل القوات المحددة للاستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي.
- استمرار الاعتماد على كل من الأسلحة التقليدية و النووية مع خفض حجم القوات و الحد من الاعتماد على المخزون النووي.<sup>(2)</sup> و هذا بالضبط ما تساءلنا حوله سابقا، الدفاع الجماعي، المبدأ الأساسي للحلف، لكن هل يتوقع ظهور عدو جديد أم أنه سيصطنع.

(<sup>1</sup>) زهير بوعمامة ، سياسة إدارة بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة ، (رسالة دكتوراه) ، الجزائر: جامعة الجزائر ، 2007-2008 ) ، ص 144 -145 .

(<sup>2</sup>) رياض مزيان ، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية - دراسة حالة حرب الخليج الثانية ، (مذكرة ماجستير)، (باتنة : جامعة الحاج لخضر ، 2004-2005 ) ، ص 35 .

و هنا يمكننا القول أن نظام الأمن الجماعي الذي بقي الحلف معتمدا عليه بالرغم من زوال عدوه اللدود لم يعد فعالا. و حلف الناتو هنا تصدق عليه مقولة أنه يصنع الدواء ليس لأنه وجد الداء، و إنما العكس من ذلك فهو يصنع الداء ليكيّفه مع الدواء، و هذا هو سر نجاح الحلف.

فبالرغم من تركيز الحلف خلال هذا المؤتمر على أهمية الدفاع الجماعي و أمن الأعضاء فقد ركز أيضا على السلام و الأمن و التعاون من خلال قبول أعضاء جدد في أوروبا الوسطى و الشرقية، و هذا تحديدا لب الإستراتيجية التوسعية التي انتهجها للجزم بعدم عودة عدو شيوعي قوي كما كان أثناء الحرب الباردة.

أعلن حلف شمال الأطلسي عن إستراتيجية توسيع الحلف بقبول أعضاء جدد كانت تابعة للمعسكر الشيوعي، بعد تغيير أنظمتها الاقتصادية و السياسية.<sup>(1)</sup> فالحلف من خلال هذه الخطوة يسعى إلى إتمام آخر خطوة للقضاء على الأيديولوجية الشيوعية لتتأكد الأحادية القطبية بزعماء رأسمالية. و لم يقف الحلف عند توسيع عضويته فقط، بل تعدى ذلك إلى محاولة لتوسيع مجال عمله من خلال " قمة واشنطن " المنعقدة بين 23 و 26 أبريل 1999، جاء ذلك في إطار إعادة مراجعة مفهوم الأمن بضم تهديدات جديدة تأتي في اتجاهات مختلفة، تتمثل في النزاعات الإقليمية، الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الجريمة المنظمة، فأصبح الحديث عن إمكانية تدخله.<sup>(2)</sup> ما يشير إلى أن الحلف ضمن أمن أعضائه و بالتالي تقليص دوره، و هذا لا يخدم القوى الكبرى فيه بتاتا، حيث يعتبر إعادة صياغة تعريف جديد للأمن بإدخال تهديدات جديدة تختلف أحجامها، هو بعينه إعادة صياغة دور جديد للحلف. و بتوسيع مجال عمل الحلف و تنويع أدواره نكون بصدد حلف عالمي يوازي هيئة الأمم المتحدة بالرغم من

(1) محمد حسون ، " إستراتيجية حلف الناتو الشرق الأوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة " ، في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية 1، (2008) ، المجلد 24 ، ص 501 .

(2) طارق بادي الطراونة ، المرجع السابق ، ص 84 .

أن وجود هذه الأخيرة يفي بغرض تحقيق و المحافظة على السلم و الأمن الدوليين و مجابهة تلك التهديدات التي تعتبر صياغتها مشروعا سياسيا بالأساس، يتم من خلال ذلك تبرير العديد من السلوكيات.

كان الحلف ينص في المادة 2 من معاهدة إنشائه على عدم جواز التدخل في شؤون الدول الأخرى.<sup>(1)</sup> غير أنه سرعان ما أسقطه لاعتقاد مفاده أنه إذا تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل العسكري عن طريق الحلف، فإن ذلك سيحفز قوى عظمى أخرى للقيام بهذا الدور، و بأن سياسة عدم التدخل حتما تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في العالم و تحويله إلى عالم مسلح.<sup>(2)</sup> و يعتبر هذا الإجراء هو تجاوز لنظام هيئة عالمية تعد المصدر الأساسي و الوحيد للشرعية الدولية ألا و هي هيئة الأمم المتحدة، و محاولة لتقنين سلوكيات جائرة. و يمكننا القول أن الدول الأعضاء داخل الحلف سعت منفردة و مجتمعة إلى التلاعب بالشرعية الدولية مستعملة في ذلك مجلس الأمن الدولي الذي تراجع دوره ميدانيا لصالح حلف شمال الأطلسي.

ينبني التدخل العسكري في العقيدة الأمنية لحلف شمال الأطلسي على ثلاث مرتكزات، و هي: وجود علاقة بين النزاع و الأمن الأطلسي، وجود شرعية قانونية للتدخل العسكري، و يشترط ضرورة التعاون مع المنظمات الدولية، و أخيرا توفير الشروط السياسية و الفعالية الميدانية للتدخل العسكري.<sup>(3)</sup>

بمعنى أن الحلف يقدم على خيار التدخل العسكري في الحالات التي تكون فيها النزاعات لها آثار سلبية على أمن الدول الأعضاء، و بتفويض من منظمة دولية، بالإضافة إلى وجود طلب بالتدخل سواء من طرف السلطة أو من طرف الشعب أو أيا كانت الجهة التي أنتهك حقها. و هذا لم يتوفر إطلاقا طوال

---

(1) مسعد عبد الرحمان زيدان ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي ، ( مصر : دار شتات للنشر و البرمجيات ، دار الكتب القانونية ، 2008 ) ، ص 195 .

(2) أناتولي أوتكين ، الإستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد و العشرين، تر: أنور محمد إبراهيم ، محمد نصر الدين الحياي، ط 1 ( القاهرة : المجلس العالي للثقافة ، 2003 ) ، ص 255 .

(3) إبراهيم سعدي ، "مفهوم التدخل العسكري في العقيدة الأمنية لحلف الناتو" ، 18 فيفري 2013 ، في جريدة التجديد 3087 ، ص



المسار التدخلي للحلف، حيث أن التدخل العسكري عنده في الحقيقة يقوم على أساس المصلحة أكثر من الأمن، خاصة وأن الحلف والدول الأعضاء فيه هم الذين يحددون درجة تأزم الوضع و يسقطون عليها التدخل العسكري مباشرة على اعتبار أنه و حسب مصالحهم، هو الحل الأنسب للإقليم محل النزاع أو التوتر و للمجتمع الدولي بأكمله.

تعرف العقيدة العسكرية حسب المارشال الأمريكي " دافيد سي استي " بأنها: « المبادئ الأساسية المعتمدة رسمياً من قبل الدولة، و التي توفر الدليل لمسائل التنظيم و القيادة و السيطرة و الاستخدام و الإدامة للقوة العسكرية بغية تحقيق الأهداف القومية للدولة »<sup>(1)</sup> و بذلك فهي مجموعة التوجهات التي تتبناها الدولة أمنياً و عسكرياً، التي توجه سياسة الدولة أو الحلف إلى المسارات السديدة التي من شأنها تحقيق الأمن و المصلحة. فعادة ما تكون العقيدة العسكرية عقلانية تقوم على تحقيق أكبر قدر من المكاسب في مقابل أقل خسارة. و جملة القول أن التدخل العسكري في عقيدة الحلف حقيقة ينبني على نقيض هذه المرتكزات، و يتأتى من منظور واحد، و هو الأهمية الإستراتيجية، حيث أن نفس العامل المحدد للتحالف هو بذاته العامل المحدد للتدخل، أين تكون العوائد تفوق الخسائر و الجهود بكثير.

### ثانياً : إستراتيجية الحلف في مواجهة العالم الإسلامي

فعل حلف شمال الأطلسي المادة الخامسة من معاهدة إنشائه منذ تاريخ 11 سبتمبر 2001، و المتعلقة باعتبار أن أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء يمثل عدواناً على بقية الأعضاء، حيث تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إلزام كافة الأعضاء في الحلف على تنفيذ توجهاتها و رغباتها التي

---

(1) سوسن العساف ، إستراتيجية الردع في العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي ، ( بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، 2008 ) ، ص 163 - 164 .

أعلنتها من خلال إستراتيجية " شن الحرب على الإرهاب "<sup>(1)</sup>، فأحداث 11 سبتمبر تعتبر نقطة تحول في إستراتيجية الولايات المتحدة و الحلف الأطلسي من سياسة دفاعية إلى سياسة وقائية هجومية، خاصة و أن العدو الجديد أثبت قدرته من خلال ضرب الولايات المتحدة في مرتكز قوتها، إلا أنها أسقطته على العالم الإسلامي مباشرة على اعتبار أنه مهد الحركات المتطرفة و الإرهاب، حيث اعتبرت أن سلوك بمثل هذا العنف لا يمكن أن ينجر إلا عن جهات ليست قوية بما فيه الكفاية، و إنما اعتمدت مثل هذه الضربات لأنها وجدت نفسها أمام طرف قوي في العلاقات الدولية. و بالرغم من هذا التأويل الذي هو لصالح الغرب إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بخاصة كونها المتضرر الأول و الأخير من هذه الأحداث غيرت إستراتيجيتها و إستراتيجية الحلف تماما من الدفاع إلى الهجوم الوقائي. و بالتالي يمكن اعتبار أن مثل هذه الأحداث أدخلت السياسة الخارجية الأمريكية و إستراتيجية الحلف هي الأخرى إلى دوامة، تشبه إلى حد كبير شكل التهديد.

شهد الحلف محاولة لتوجيهه في منحنيات بيانية مضايقة للعالم العربي و الإسلامي على السواء، و كانت بعض قمم الحلف قد وضعت مخططات عسكرية عن كيفية التدخل السريع في هذه الأقاليم في حال انهارت الأوضاع الأمنية أو نشبت مشاكل.<sup>(2)</sup> ما يحيلنا إلى القول بأن جميع عمليات التدخل التي قامت بعد أحداث 11 سبتمبر لا يعرف بعد إن كان مخطط لها أم أنها جاءت كرد فعل عن الأحداث. إلا أن جميعها تهدف إلى التغلغل في قلب العالم الإسلامي، ليصدق عليها قول ( رب ضارة نافعة ).

قام الحلف الأطلسي بجهود مكثفة لمكافحة الإرهاب الدولي، حيث قام بعقد " قمة ريغا " عام 2006، بموجبها أعاد تأكيد التزامه بمكافحة خطر الإرهاب طبقا لأحكام القانون الدولي ومبادئ الأمم

---

(<sup>1</sup>) عبد النور بن عنتر ، و آخرون ، تقارير حلف شمال الأطلسي في عامه الستين ، نظرة استشرافية ... و موقع العالم الإسلامي فيها، ( الجزيرة للدراسات ، 2009 ) ، ص 17 .

(<sup>2</sup>) يحي أبو زكريا ، الغارة الأمريكية الكبرى على العالم الإسلامي ، ( ناشري ، 2003 ) ، ص ص 71 - 72 .

المتحدة من خلال العديد من الإجراءات وخاصة إنشاء قوات التدخل السريع مثل تطوير التكنولوجيات لاسيما العسكرية منها والرادعة، وإنشاء محطات لإطلاق الصواريخ على اختلاف اتجاهاتها.<sup>(1)</sup> و يعتبر كل من الحرب على العراق و غزو أفغانستان تطبيق لإستراتيجية الحلف الجديدة التي فيها في مواجهة العالم الإسلامي بالرغم من تجاوز الشرعية الدولية للأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي، و على اختلاف الذرائع من إرهاب وأسلحة دمار شامل، ليدخل الحلف مرحلة جديدة، و كأنه يحل لأعضائه ما يحرم على غير أعضائه.

ساهمت تفجيرات 11 سبتمبر بشكل كبير في تعزيز النزعة الهجومية، ليتضح من هذا أن العقيدة العسكرية لحلف شمال الأطلسي تتواءم إلى حد كبير مع الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة، على اعتبار أنها القوة المهيمنة داخله و العقل المدير لشؤونه لدرجة يمكن القول فيها على حلف شمال الأطلسي في هذه المرحلة الحلف الأمريكي في مواجهة العدو الإسلامي.

تضاعفت الاهتمامات الأمريكية بالعالم الإسلامي بذريعة الهجمات، بالإضافة إلى أن الحلف يحاول إعطاء التهديد الآتي من منطقة جنوب المتوسط صبغة شاملة غير أنه يطبق سياسة التدخل الانتقائي.<sup>(2)</sup> خاصة و أن الحلف لا يستطيع تحمل الخسائر الناتجة عن التدخلات المتفرقة والمتعددة الذرائع، ما حوله إلى الانتقاء والتعامل مع كل تهديد أو أزمة ليس بحسب مخلفاتها و إنما بحسب عوائدها، و بالتالي اختيار الأزمة بما يلاءم المصلحة.

روجت إستراتيجية الحلف الجديدة للإرهاب في الخطابات السياسية فقط، أما في الممارسة فقد اعتبرت الإسلام بديلا عن الإرهاب. فقد سعى للحفاظ على مكانته و تثمين دوره، لإيجاد مبرر جديد و قوي لإقناع الرأي العام الغربي و الأوربي بوجود استمرارية التحالف. و يمكن القول أن الغرب ربط

(1) نبيلة داود ، الموسوعة السياسية المعاصرة ، ( القاهرة : مكتبة غريب للطباعة ، 1991 ) ، ص 17 .

(2) خير الدين العايب ، البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة و انعكاساته على الأمن الإقليمي العربي ، ص 15

الإسلام مباشرة بالإرهاب بالرجوع إلى الجماعات السلفية التي نشطت في ميادين عدة، خاصة و أن أغلبها وظف الشق الممارساتي للقوة.

يمكن القول بأن حلف شمال الأطلسي مر بعملية تحول وظيفي انتقل من خلالها من مجرد حلف للدفاع المركز إلى منظمة للأمن الموسع و أداة لدبلوماسية وقائية، و تعزز ذلك أيضا قمة واشنطن عام 2010 أين راجع الحلف دوره المرتبط بتدبير الأزمات خارج الحدود.<sup>(1)</sup> حيث يمكننا القول بأن الحلف وجد مجالا أكثر خصوصية، و في المقابل أكثر نفعاً، حتى يثبت قدرته على الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين من خلال تلك البؤر التي خلقها النظام الدولي الجديد الذي يعتبر هو الأخير وسيلة لخرق كافة الأعراف و القوانين الدولية و مظهر من مظاهر العولمة.

نخلص إلى أن الحلف الأطلسي تطور عبر ثلاث مراحل، من ناحية الهيكلية و الممارسة، تحكمت فيها عوامل عدة و خاصة المصلحة المشتركة لأعضائه، و لو أن المصالح بدأت في التصادم و التضارب، و هذه المرجعيات هي: قمة روما 1991، قمة واشنطن 1999، قمة برشلونة 2010.

### المطلب الثالث: أهداف حلف شمال الأطلسي

جاء حلف شمال الأطلسي في إطار مصلحة جماعية نتيجة تعريف موحد للتهديد، فحسب الخطاب الرسمي الأوربي الأمريكي يتمثل في وجود دولة لها عقيدة جامدة تعتمد سلوكيات عدوانية اتجاه محيطها، هذه الدولة هي الطرف الثاني في الحرب الأيديولوجية.<sup>(2)</sup> فالهدف الأساسي هو حماية الأراضي و المصالح الغربية، فيما أن العدو محدد، الهدف أيضا محدد. و يقر المسؤولون في الناتو بأن التزام الحلف و هدفه يتلخص في: « تأسس الناتو على التزام بسيط و رصين؛ و هو الهجوم على أي عضو

---

<sup>(1)</sup> إدريس لكريني ، التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر ( من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق ) ، ط 1 ( مراكش : المطبعة و الوراقة الوطنية ، 2005 ) ، ص 228 .  
<sup>(2)</sup> طارق رداق ، المرجع السابق، ص ص 48 - 49 .

يعتبر هجوماً على الكل، و انطلاقاً من هذا أقمنا أقوى تحالف في التاريخ يتكون من أمم حرة» (بشرى 2009). و بالتالي حدد الحلف أمنه من خلال اعتماده على القوة العسكرية في مواجهة أي اعتداء على أي عضو فيه، ما يكرس المسؤولية التضامنية، غير قصر هذا الإجراء على تلك الغير أعضاء في الحلف، و لم يتطرق إلى احتمال اعتداء دولة عضو على دولة عضو أخرى. و من هذا يتضح لنا أن الحلف على يقين من أن المصلحة ذاتها و العدو نفسه.

يمكن إيجاز المبادئ و الأهداف التي سطرها الحلف بالاستناد إلى نص المعاهدة المنشئة له، حيث أنه يمكن تحديد مبدئين أساسيين من خلال ديباجة المعاهدة:

- الاعتراف بمبادئ الأمم المتحدة المتمثلة في عدم جواز التدخل في شؤون الدول و احترام السيادة، و حل النزاعات سلمياً دون توظيف للقوة، و الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين.<sup>(1)</sup> و حسب رأينا أن هذا الإقرار الذي أقرته معاهدة الحلف هو اعتراف صوري، لأنه أساساً حلف مؤسس في إطار واقعي يهدف دائماً إلى تحقيق المكاسب في مقابل الخسارة الكاملة للآخر.
- أكد الدول الأعضاء إصرارهم على حفظ حرية شعوبهم و حضارتهم القائمة على مبادئ الديمقراطية و حرية الفرد و سيادة القانون، ولذلك وحدوا جهودهم للدفاع المشترك و المحافظة على الأمن و السلام.<sup>(2)</sup> و لطالما نجح الحلف في تحقيق هذا المبدأ أو الهدف منه، و حتى عام 1989 عندما سقط جدار برلين ضمن الحلف وحدة الغرب من خلال ضمان الدفاع عنه ضد أي اعتداء محتمل.<sup>(3)</sup> و في هذا تصريح ضمني للهدف الأساسي المتمثل في احتواء الخطر

(1) لخميسي شيببي، المرجع السابق، ص 81.

(2) طارق بادي الطراونة، المرجع السابق، ص 65.

(3) تقرير هيئة خبراء حلف الناتو حول تطوير استراتيجية أطلسية جديدة - التحليلات و التوصيات ، 17 ماي 2010، ص 35.

الشيوعي، ما يتوافق مع طرح كلارنس السابق الذكر، خاصة عندما اشترط أن يقوم الإتحاد بين ديمقراطيات.

توحي كل مادة من مواد المعاهدة إلى هدف معين، الحلف بصدد تحقيقه، حيث تتلخص في:

- تنص المادة الأولى على الإمتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بما يتعارض مع نصوص الميثاق الأممي، و تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية.
- يسعى الحلف إلى دمج وتنسيق الجهود لتحقيق كافة أهدافه، و على قدر عالي من الفاعلية بحكم المادة الثالثة.

- تنص المادة الرابعة على وجوب وجود إجماع على وجود تهديد لأي دولة لاتخاذ التدابير جماعيا.
- و أهم هدف حددته المادة الخامسة هو أن أي عدوان مسلح يقع على دولة من دول الحلف يعتبر عدوان ضد الدول المتحالفة، و يتعين في هذه الحالة اتخاذ ما تراه ضروريا لرد العدوان بما فيها استخدام القوة، و يتم الإبلاغ عن العدوان و الإجراءات المتخذة إلى مجلس الأمن.<sup>(1)</sup>

و الملاحظ على هذه الأهداف أن جميعها تصب في اتجاه يجمع بين متناقضين، فمن جهة عدم التوظيف الفعلي للقوة، و من جهة أخرى الدفاع المشترك و توجيه ضربات إلى المصادر المعتدية أو التي تشكل تهديدا، ليتمكن الحلف في إطار تفعيل خاصية الإستثناءات، ليعطي لنفسه الحق في الاستعمال المفتوح للقوة و التدابير العسكرية، حيث أن الحلف حصر نصوص ميثاق الأمم المتحدة في استثناءات محددة و جعل من توظيف القوة أساس العلاقات الدولية و ردع العدوان حتى في حالات سوء الإدراك.

تطور حلف شمال الأطلسي و رسم أهداف أخرى غير التي تضمنتها مواد الميثاق المنشئ من خلال المؤتمرات التي عقدها قاداته، تتمثل في التدخل بهدف احتواء النزاعات الإقليمية التي تشكل خطرا

(1) محمد عزيز شكري، المرجع السابق، ص 35.

على أمن الدول الغربية و الأمن العالمي، و العمل على إفشال أي نظام شمولي معادي و يهدد السلام الأوربي. كما يبقى هدف إخماد أي شرارة عدااء روسية في حالة سقوطها في يد نخبة سياسية قومية متطرفة، بالإضافة إلى احتواء أي طرح أو سعي لعزل الأمن الأوربي عن الأمن الأطلسي.<sup>(1)</sup> و يمكن القول هنا أن الحلف يسعى إلى الريادة العالمية و منع أي قوة أخرى مهما كان حجمها من لعب أي دور على الساحة العالمية سواء أمنيا، سياسيا، اقتصاديا، أو عسكريا، مع رغبة الحلف في الأطلسي وأمريكا في الهيمنة والسيطرة على جميع الأقاليم الحيوية والإستراتيجية في العالم و عزلها عن الأعداء و المنافسين. وحسب وجهة نظرنا فإنه لا يمكن حصر أهداف الحلف في تلك المذكورة سابقا، لأن الأهداف تتوافق مع المصالح إلى كبير، و كلما نجح الحلف في تحقيق هدف تعدها إلى آخر وكلما ظهر تهديد في طريقه صنفه ضمن الأهداف التي يعنى بالقضاء عليها.

تقول بعض الدراسات أن حلف الناتو بعد تفكك الإتحاد السوفييتي أصبحت وظيفته تكمن في الحفاظ على الأمن القومي للكتلة الغربية والحوول دون وقوع أحداث مشابهة لتلك التي وقعت أثناء الحربين الكونيتين و التي كانت أوروبا مسرحا لهما.<sup>(2)</sup> و يتضح من هذا إشارة واضحة إلى انتقال الحلف من هدفه الإقليمي إلى هدفه العالمي الذي يحمل نزعة لأن يكون ليس تحالفا و إنما هيئة تنشط على مستوى عالمي تضطلع زعما بمهام حماية السلم و الأمن الدوليين.

#### المطلب الرابع: المساند و المعارض لحلف شمال الأطلسي

اختلفت المواقف بصدد إستراتيجية التوسيع بين مؤيد معارض، بالإضافة إلى تضارب الآراء حول الجهة التي سيتم توسيع الحلف إليها، هل إلى شرق أوروبا التي لا تزال تحتاج إلى أداة لضمان أمنها كونها

<sup>(1)</sup> محمد حسون، " إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة "، المرجع السابق، ص 506.

<sup>(2)</sup> يحي أبو زكريا، المرجع السابق، ص 71.

نجحت اقتصاديا و فشلت أمنيا، أو إلى إقليم آخر. و أمام تضارب المواقف هنا و هناك نحاول عرض أهمها و حجج كل منها بصدد قرار التوسيع.

### أولا: المواقف المطالبة بالتوسيع

تتمحور المواقف المطالبة بالتوسيع و المؤيدة له حول موقفين رئيسيين، و هما الموقف الأمريكي و الموقف الانجليزي الذي يعتبر التابع الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية.

**الموقف الأمريكي:** تعتبر الولايات المتحدة أكثر الأعضاء تحمسا لتوسيع الحلف نحو الشرق، من خلال طرح مشروع "الشراكة من أجل السلام" الذي يفترض إعادة تأهيل دول وسط أوروبا و شرقها و خاصة التي كانت منطوية تحت راية المعسكر الشيوعي من أجل ضمها إلى الحلف. و تعتقد واشنطن أن عملية التوسيع هذه ضمان كافي للمحافظة على أمن أوروبا و تماسكها، و يساعد على عمليات التحول الديمقراطي و الاقتصادي لبلدان وسط و شرق أوروبا.<sup>(1)</sup> و الواضح أنه لا يوجد أي داعي لاستمرار الحلف طالما الخطر الشيوعي زال، و لماذا هذا الاستمرار إذا ما تقرر التوسيع و ضم دول أوروبا الوسطى و الشرقية؟ فواشنطن حرصت قدر الإمكان على الاهتمام بكافة القضايا الأمنية للديمقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية و فتح الباب أمام أعضاء حلف وارسو المنحل للانضمام (بشرى 2009). بل ويتضح أن ليس هذا فقط، و إنما واشنطن تسعى إلى أبعد من ذلك؛ فهي تسعى إلى تنصيب نفسها عن طريق الحلف حكما على الساحة الأوروبية، و أن أهداف هذا التوسيع لا تختلف كثيرا عن مبدأ ترومان الاحتوائي و مشروع مارشال الاقتصادي، خاصة و أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى المحافظة على وجودها

---

(1) نزار إسماعيل الحياي، دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، ط 1 (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003)، ص 59.



في أوروبا وتكريس زعامتها فضلا عن تعزيز المواقع العسكرية و الإستراتيجية للحلف.<sup>(1)</sup> ويظهر ذلك بوضوح عندما سعت فرنسا إلى إنشاء نظام لتعزيز الأمن الأوربي تكون هي الوكيل بموجبه، و قوبلت بالرفض الشديد خاصة من جانب الولايات المتحدة ما جعلها تتسحب من الحلف، و هو ما أشرنا إليه سابقا.

يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية استنتجت بأن العالم أصبح أكثر خطورة مما كان عليه أثناء الحرب الباردة و قبلها، وبالتالي هي تسعى إلى قدر أكبر من الحماية و الهيمنة عبر تطوير منظومة الدفاع الاستراتيجي وتعزيز النزعة العسكرية و الأمنية (عبد الجليل). وعليه يفترض بأن السياسة التوسعية والإستراتيجية الأمريكية تسعى إلى جعل حلف شمال الأطلسي أداة تهدئة، ليس فقط في الفضاء الأطلسي، و إنما في العالم ما يكرس العولمة العسكرية لإحكام نظام الأحادية القائم. و يخفي المطلب الأمريكي وراءه أهدافا أخرى غير الأمن الأوربي أدت به إلى الإصرار القاطع على تطبيق إعلان القمة بالتوسيع، و تظهر من خلال:<sup>(2)</sup>

• في التوسيع إمكانية لتكريس الدور القيادي، خاصة و أن الحلف يعاني من تبعية أمريكية منذ نشأته.

• في التوسيع إمكانية لتنشيط فاعلية الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين.

• في التوسيع إمكانية لاحتواء و تطويق روسيا، ثم الصين لاحقا.

وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية بذلت و لا تزال تبذل قصارى جهدها لإدخال العالم تحت مظلتها، سواء بالحسن أو بالسوء، غير أننا نرى أنها وظفت سياسة العصا أكثر من سياسة الجزرة، وهذا لأن

---

<sup>(1)</sup> ثامر كامل محمد، تداعيات عاصفة الأبراج الاستراتيجية الدولية في عصر العولمة، ط 1 ، ( الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2002 )، ص 102.

<sup>(2)</sup> نزار إسماعيل الحياي، المرجع السابق، ص ص 60 - 62.

الهدف أقوى جعلها تخرق جميع الأعراف و الاتفاقيات، و تتجاوز جميع الإشارات الحمراء طالما ظلت ترى بأن المصلحة تقتضي ذلك.

**الموقف البريطاني:** دعمت لندن وواشنطن في ترجيح خيار توسيع الحلف و تبني موقفها على أن أوروبا من شأنها أن تتكامل اقتصاديا و تتجح في ذلك و لكنها لا تستطيع صيانة أمنها في غنا عن أمريكا و عن الحلف، بالإضافة إلى أن بريطانيا ترى أنه في تكريس الزعامة الأمريكية عن طريق حلف شمال الأطلسي ورقة ربح لها، تضمن من خلالها أمنها القومي و مصالحها.<sup>(1)</sup> فالرأي البريطاني لم يعارض يوما الرأي الأمريكي لأن بريطانيا ترى بأن مصلحتها تكون أينما تكون أمريكا.

### ثانيا: المواقف المعارضة للتوسيع

تترجع موسكو على عرش المعارضة لخيار التوسيع نحو أوروبا الشرقية بالرغم من أنها لا تتمتع بالعضوية فيه، و يساندها في هذا فرنسا بالرغم من اختلاف الدافع، لكن الموقف يبقى واحدا.

**الموقف الروسي:** كان السعي الأمريكي باتجاه فتح باب العضوية أمام دول أوروبا الوسطى و الشرقية بترجيح خيار التوسيع، بمثابة الصاعقة التي حلت بالدبلوماسية الروسية،<sup>(2)</sup> حيث تنبتهت روسيا إلى حجم الأخطار الناجمة في حالة التوسيع الفعلي، و ما ينجر عنه من اقتراب البنى السياسية و العسكرية للحلف من حدودها الغربية، ما دفع بها إلى إبداء معارضة رسمية شديدة.<sup>(3)</sup> و هذا الرفض طبيعي جدا خاصة إذا ما نظرنا إلى أن الدول الأعضاء في الحلف هم أنفسهم الدول الذين هزمت على يدهم في يوم من الأيام، و أن الدولة العضو المهيمنة داخله متعطشة إلى التوسع و ضم أقاليم جديدة، تهدف إلى إضعاف

<sup>(1)</sup> نزار اسماعيل الحياي، المرجع نفسه، ص 70 .

<sup>(2)</sup> زهير بوعمامة، المرجع السابق، ص 293 .

<sup>(3)</sup> محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي"، في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية 2، 2010، المجلد 26 : 348 .

و سحق أي منافس لها من على الساحة الدولية. فمن هنا نجد أن رد الفعل الطبيعي هو المعارضة، بل و من غير الطبيعي أن تسمح بذلك لاسيما و أن التوسع ليس سلميا و إنما المشروع الأساسي هو تلغيم المنطقة بمختلف أنواع الأسلحة الإستراتيجية.

فعلى الرغم من تلك المعارضة إلا أن روسيا وقعت مع الحلف الأطلسي على لائحة تأسيسية بتاريخ 27 ماي 1997 تقوم أساسا على التعاون و الأمن بين الطرفين، حيث تم بموجبها تخلي روسيا عن نفوذها في شرق أوروبا و وسطها مقابل ضمان أمنها القومي.<sup>(1)</sup> لكن ضم دول كانت موالية للمعسكر الشيوعي هو تهديد في حد ذاته، فكيفما لو كانت تتشارك الحدود مع روسيا و نشر قواعد أمريكية على تلك الحدود. فحسب رأينا بغض النظر عن توقيع اللائحة التأسيسية فإن ذلك سيؤزم الوضع أكثر فأكثر بين الحلف و روسيا، خاصة و أنه لم و لن تتبني روابط ثقة بين عدوي الأمتس.

أدلى الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " في مؤتمر صحفي عقده في قصر الشعب حيث القمة الأطلسية في بوخارست - عاصمة رومانيا - بأن " أمن و سيادة روسيا لا يبنيان على النوايا الحسنة وأنه لا يمكن السماح بضم أية دولة من جيراننا بعد الآن إلى الناتو "، كما أشار إلى أن روسيا لا تعارض التعاون مع الحلف لكن بإسقاط خيار التوسيع على الحدود الروسية ( جمال ). فالرئيس بوتين ذا نزعة روسية قومية، سطر هدفا أساسيا من خلال سياساته، وهو إعادة بناء روسيا القيصرية وإعادة تشكيل ترسانة نووية. فحسب هذا الخطاب فإنه يرفض أن يبني أمن روسيا على ضمانات يقدمها حلف يسعى إلى عزلها و منعها من ممارسة أي دور على الساحة الدولية و حتى الإقليمية.

يبدو أن توسيع الحلف نحو الشرق لا يتم دون موافقة روسيا على ذلك، و أنه في حالة ما إذا تم هذا التوسع دون إقرار موسكو بذلك، من الممكن أن تقوم روسيا بتغيير سياستها الخارجية إلى منحى كله

(1) محمد حسون ، " إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة "، المرجع السابق، 507 .

تمرد و عدوان حتى على دوال الجوار بالقارة. و يعتبر الرفض الروسي القاطع لتوسيع الحلف بضم جورجيا و أوكرانيا إلى العضوية، و الخطط الأمريكية لإقامة قواعد عسكرية على مقربة من حدودها كونها تهدد الأمن القومي الروسي بمثابة ضربة موجعة إلى قادة حلف شمال الأطلسي ( جمال ) فشدة التأثير تتناسب، بقدر خطورة قرار التوسيع على روسيا، بقدر عرقلة الرفض لواشنطن.

**الموقف الفرنسي:** أعربت فرنسا عن موقفها المعارض وبشدة لخيار التوسيع، و لذلك مبررات عدة:<sup>(1)</sup>

- بزوال الاتحاد السوفييتي تحقق الأمن الأوربي. و ترى بأنه من الجدير التوسيع نحو الضفة الجنوبية للمتوسط أين تنشط الحركات الأصولية المتطرفة.
- ضم أعضاء جدد من شأنه أن يكتف الخلاف داخل الحلف ما يفقده تماسكه.
- أخذ الرفض الروسي في عين الاعتبار.

ومن هنا، نجد أن فرنسا تعتبر بأن الساحة الأوربية تشهد وضعاً أمنياً هادئاً، وبالتالي فلا حاجة للتوسيع نحو الشرق الأوربي. ويمكن القول بأن فرنسا تتقاسم مع روسيا الرفض ولكن ليس لنفس الأسباب، و إنما رغبة منها لتقزيم الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة خاصة على المسرح الأوربي، بالإضافة إلى تخوفها من التداعيات التي قد تنجر عن موقف روسيا المضاد.

**الموقف الألماني :** تعتمد ألمانيا سياسة هادئة و مرنة من أجل استرضاء جميع القوى الرئيسية في الحلف وخارجه. فهي عكس فرنسا ترفض التوسيع إلى الجنوب غير أنها لم تصرح بهذا علناً، لتجنب الاحتكاك مع فرنسا،<sup>(2)</sup> لذلك هي لم تصرح برأيها علناً. وعموماً فإن مواقف الدول يحكمها العامل البراغماتي، ليبقى الحلف فعلاً حامياً لأمن الأعضاء و الشركاء و راعياً لمصالحهم في إطار ازدواجية الأمن و الاقتصاد.

<sup>(1)</sup> نزار إسماعيل الحياي، المرجع السابق، ص 64 .

<sup>(2)</sup> نزار إسماعيل الحياي، المرجع، ص 65 .

## المبحث الثاني: ماهية النظام الدولي الجديد

شهد النظام الدولي تغيرات واضحة في شكله و في بنيته، خاصة فيما يتعلق بالتفاعلات الداخلية بين الفاعلين فيه، حيث أنه بعدما كان نظام ثنائي القطبية، أصبح أحادي القطبية؛ بمعنى أن كل مرحلة من التاريخ يتغير فيها عدد القوات العظمى في العالم يصاغ فيها نظام دولي جديد، والملاحظ أن النظام الدولي القائم اليوم ليس هو النظام الدولي الذي كان قائماً قبل 1990، كما ليس بالضرورة أن يستمر نظام اليوم مستقبلاً، فأينما تشتد المنافسة والصراعات هناك إمكانية لقيام نظام دولي جديد.

### المطلب الأول: تعريف النظام الدولي الجديد

يعرف النظام الدولي على أنه: «مجموعة من الوحدات السياسية المترتبة لجهة القوة والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لانتزاع قواها ولانتظام علاقاتها، بعيداً عن الفوضى الدولية من جهة و بما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها، مكونة إمبراطورية عالمية من جهة أخرى»<sup>(1)</sup>، وما يميز هذا التعريف أنه اعتبر الوحدات المكونة لهذا النسق غير متساوية من ناحية القوة، ما يؤكد أن القوة متغير أساسي في العلاقات الدولية، غير أن امتلاكها لا يعني بالضرورة توظيفها، وذلك من أجل ضمان الاستقرار بين عناصره.

كما يعرف أيضاً على أنه « شكل دولي في السياسة العالمية قد يتخذ شكل حكومة عالمية، لها ميثاق ملزم لجميع النظام، و يكون ثمرة اتفاق جماعي و مسؤولية جماعية في اتخاذ القرار». <sup>(2)</sup> فقد شهد تاريخ العلاقات الدولية أكثر من نظام دولي، من نظام متعدد الأقطاب إلى نظام الثنائية القطبية،

(1) خليل حسين، النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية، ط 1 (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 26.

(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة لمصطلحات سياسية (عربي-انجليزي)، (بدون ناشر، 2005)

إلى نظام أحادي القطبية، فشكل النظام تحكمه عادة الحروب و نتائجها كالحربين العالميتين و الحرب الباردة.

يتمثل النظام الدولي الجديد على أنه مجموعة الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه و مؤسساته، و بكل القواعد القانونية التي تعبر عن هذه الحقائق إن على مستوى تنظيم علاقات الدول ببعضها البعض، أي علاقات الدول بالمجتمع الدولي ككل، أو علاقات الدول والمجتمع الدولي بالطبيعة، بما يتطلب حمايتها وآليات التنفيذ لهذه العلاقات.<sup>(1)</sup> بالرغم من أن هذا التعريف ألم بخصوصيات النظام الدولي إلا أنه لم يشر إلى "الجديد" خاصة وأن النظام الدولي الجديد الذي يعيشه المجتمع الدولي له خصائص ميزته عن سابقه و أضفت عليه صفة " الجديد " .

شهد النظام الدولي مرحلة تغيير خاصة في بنيته وممارساته، حيث تتجلى سمات النظام الدولي الجديد في نقاط، جعلته مختلفا عن الأنظمة التي مرت قبله، و هي: الهيمنة على القواعد و النظم التي تحكم العلاقات الدولية، السيطرة على الاقتصاد العالمي، الهيمنة العسكرية على العالم، السيطرة الثقافية على العالم.<sup>(2)</sup> ومن هنا يمكن القول أنه و في تعريفنا الزمني للنظام الدولي الجديد نقول بأنه ذلك النظام الذي قام مع انهيار الكتلة الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفييتي و انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة العالمية في ظل نظام دولي أحادي القطبية أصبح فيه زعيم القطب الرأسمالي الناطق باسم العديد من الدول إن لم نقل معظمها، و الراعي الرسمي لأقاليمها، و الأكيد ليس بما يخدم الصالح العام و إنما بما يحمي أمنها و مصالحها و إحكام تفوقها الجيوستراتيجي و الجيوسياسي.

(1) محمد قجالي، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي و تداعيات النظام الدولي الجديد ( أطروحة دكتوراه )، ( قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري، 2007-2008 )، ص 161.

(2) ياسر أبو حسن، المرجع السابق، ص 147

## المطلب الثاني: ملامح النظام الدولي الجديد

تميز النظام الدولي الجديد بالعديد من المميزات كالعولمة، الهيمنة الأمريكية، الثورة التكنولوجية، ظهور قوى جديدة صاعدة، إضافة إلى تزايد وتيرة النزاعات والاضطرابات، لذا سنقوم بالتعرض لهذه الملامح بقدر ما يخدم موضوعنا من خلال ثلاث عناصر.

**أولاً: الهيمنة الأمريكية:** ينظر إلى القوة المهيمنة على أنها دولة تتمتع بفضل كفاءاتها الإنتاجية بموقع تفوق اقتصادي و عسكري على جميع منافسيها، و تقوم بدور قيادي ضمن النظام العالمي، كون تفوقها يسمح لها بأن تفرض أو تضمن ممارسات أو مؤسسات معينة تهيمن على جميع المبادلات الدولية، هذه الأخيرة التي تخدم أهداف القوة المهيمنة نفسها.<sup>(1)</sup> وهذا تماماً ما عرفه النظام الدولي الجديد و الأحادية القطبية ب بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة.

تعتبر هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي من الناحية السياسية و العسكرية، والتصرف بصورة فردية دون الحاجة للحلفاء هي السمة الأساسية للنظام الدولي الجديد. حيث قامت على المستوى السياسي بدور المنظم للمجتمع الدولي، و على المستوى العسكري اعتمدت قوتها النووية، و قدراتها الاقتصادية، و العسكرية في مجال الاستخبارات و التجسس الإلكتروني والمراقبة بالأقمار الصناعية، و إمكانياتها الحربية المتطورة تكنولوجيا و رقمياً.<sup>(2)</sup> فقد أصبحت الولايات المتحدة المحرك الأساسي في مجريات السياسة الدولية، ما جعلها تسعى إلى مزيد من الهيمنة و التوسع اعتقاداً منها بأنها البديل الوحيد لضمان الاستقرار في العالم.

(1) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ط 1، ( الإمارات العربية المتحدة: ترجمة و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2004 )، ص 292.

(2) طارق بادي الطراونة، المرجع السابق، ص ص 73-74.

هدفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع سيطرتها من الناحية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية، من أجل حفظ مصالحها في العديد من بقاع العالم، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتمكن من تحقيق أهدافها في ظل نظام توازن القوى. فقد نجحت في الموازنة بين قوتها العسكرية وقوتها السياسية وقوتها الاقتصادية، ما مكنها من الوصول إلى العالمية والكونية.<sup>(1)</sup> وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية و بعد انفرادها بقيمة النظام الدولي تمكنت من فرض إيديولوجيتها وقيمها على كافة منافسيها لفترة لا يستهان بها، من خلال العولمة بكافة أشكالها ومجالاتها.

يرى والتر Waltz بأنه نظراً للقوة المتفوقة التي ظلت مع الولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب الباردة، لا يمكن لأي دولة أو مجموعة دول الوصول إليها، وبالتالي لا يوجد ضمان لاعتدال سلوكها اتجاه العالم، وبأنها ستلجأ إلى التدخلات المتكررة، وتوظيف جميع قدراتها العسكرية لتحقيق مصالحها الوطنية دون إعطاء اعتبار للقانون الدولي.<sup>(2)</sup> وهذا ما تحقق بالفعل خاصة إذا ما نظرنا إلى عدد التدخلات التي قامت بها في الشؤون الداخلية للعديد من الأقاليم، و عدد الحروب التي شنتها لذرائع مختلفة، وهذا دليل كافي على أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى إخضاع العالم بكافة الطرق و الأساليب، اللينة والصلبة. فهي لم تحكم هيمنتها على الدول فقط وإنما على الفواعل الأخرى غير الدول من منظمات دولية والامتدادات الصادرة عنها.

أسست السياسة الدفاعية لعام 1992 اعترافاً بأن « النظام العالمي مدعوم بشكل أساسي بالولايات المتحدة »، غير أنها تجنبت الإشارة إلى أي عمل جماعي مع دول أخرى من خلال الأمم المتحدة أو

(1) سوسن العساف، المرجع السابق، ص 280.

(2) سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل و عدم التدخل في العلاقات الدولية (رسالة ماجستير)، (الجزائر: معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1994)، ص 74.



منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).<sup>(1)</sup> ما يشير إلى أن كافة الأعمال العسكرية تتلاءم مع المصلحة القومية لأمريكا.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية - بالرغم من حجم القوة الذي خرجت بها من الحرب الباردة- على زيادة تسليحها كيفاً وكمياً، وذلك بتأسيس العديد من المشاريع و أهمها مشروع القرن الأمريكي الجديد Project For A New American Century سنة 1997، بهدف الإبقاء على الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على الكون، و ضمان التفوق الأحادي لها في القرن الواحد و العشرين من خلال التفوق التكنولوجي العسكري.<sup>(2)</sup> وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية سعت في محاولة منها لفرض الهيمنة الامبريالية على العالم، ولا تزال تسعى إلى تعزيز تواجدها أكثر فأكثر في العديد من المناطق، ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية خصصت رؤوس أموال كبيرة للإنفاق العسكري. و رسخت وزنها من خلال دورها في الاعتراف بوجود كيانات أو الاعتراف بعدم وجودها، وتقنين سلوكياتها الامبريالية وتشرعن ما يديم هيمنتها العالمية مستعملة في ذلك النظام الدولي و بنيته.

**ثانياً: تصاعد التوترات و الصراعات:** يميل النظام الدولي الجديد إلى خلق بؤر توتر من نوع آخر و تشجيعها، بهدف الانتقاص من سيادة الدول ولاسيما العربية والإسلامية. ليكون النسيج الاجتماعي للعديد من الشعوب مهدداً بالمزيد من التدمير والحروب الداخلية، في ظل حالة العقم السياسي التي سيعمل النظام الدولي على فرضها على العديد من أنظمة الدول النامية.<sup>(3)</sup> و قد تحولت النزاعات من أيديولوجية بين قوى عظمى، إلى داخلية شهدتها العديد من الدول. فمع النظام الدولي الجديد إعادة لبروز النزاعات

---

(1) توني سميث، حلف مع الشيطان: سعى واشنطن لسيادة العالم و خيانة الوعد الأمريكي، تر: هشام عبد الله، ط 1 ( بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2010 )، ص 53.

(2) مصطفى صايح، السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج والكر بوش 2000-2008، ( أطروحة دكتوراه)، ( الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2006-2007)، ص 149.

(3) أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة (رسالة ماجستير)، (قسنطينة: جامعة منتوري، 2007-2008 ) ، ص ص 157-161.

الإثنية المكبوتة في العديد من المناطق على مستوى العالم. لهذا فإن من أهم سمات النظام الدولي الجديد هو تحول الصراعات من بينية دولية إلى داخلية أهلية، إضافة إلى رغبة العديد من الشعوب و الجماعات في الانفصال عن الدولة المركزية سواء في أوروبا الشرقية أو في إفريقيا.<sup>(1)</sup> مثلما حدث في السودان و مالي على سبيل المثال و ليس الحصر كونهما الأقرب لنا، و يمكن اعتبار هذا التغير في شكل النزاعات هو جزء من الاستراتيجيات الجديدة الساعية إلى الهيمنة و التوسع بطرق ذكية و سريعة.

كما تزايدت الحروب الأهلية و الإقليمية لأسباب دينية أو عرقية مثل، إضافة إلى تزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط و اندلاع ثورات شعبية في بعض بلدانه أدت إلى انهيار أنظمة سياسية و ظهور أخرى جديدة، و كذا القوقاز و البلقان و إفريقيا الوسطى و الغربية، آخرها انقلابات عسكرية في مالي و غينيا.<sup>(2)</sup> يمكن أيضا اعتبار الأحداث الأخيرة في العديد من الدول العربية في إطار موجة التحول الديمقراطي كما يطلق عليها في وسائل الإعلام و بين أوساط العديد من الكتاب، من بين سمات النظام الدولي الجديد، تجلت في شكل انتفاضات تحسب على الأغلب لصالح القوى الكبرى في النظام إن لم تكن من تدبيرها أصلا.

**ثالثا: ظهور قوى جديدة:** حيث أصبحت الساحة الدولية اليوم تشهد منافسة شديدة بظهور العديد من القوى الجديدة، كإيران، تركيا، كوريا الشمالية، الهند في الدائرة الإقليمية، و عودة روسيا القيصرية و الصين عالميا، حيث تضيفي تركيبة آسيا ذات الموقع الحيوي و المناطق الغنية بالطاقة، و كذا الاقتصاديات الحيوية على القارة أهمية جيوسراتيجية و جيوسياسية، إلى التحول العالمي للقوة خاصة في الميدان الاقتصادي خاصة الصين و الهند و اليابان، التي بنت اقتصاديات متينة ساهمت في تقليص

---

<sup>(1)</sup> أحمد هلتالي، التدخل الإنساني بين حماية حقوق الإنسانى و مبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة (رسالة ماجستير)، (قسنطينة: جامعة منتوري، 2008-2009)، ص 22.

<sup>(2)</sup> طارق بادي الطراونة، المرجع السابق، ص 80.

فارق القوة العسكرية بينها و الولايات المتحدة.<sup>(1)</sup> و هنا يمكن القول بأن توازن القوة العسكرية ليس في صالح الهيمنة الأمريكية إطلاقاً لاسيما بعد الأزمة الاقتصادية و المالية التي شهدتها هذه الأخيرة مع الدول الأوروبية.

اكتسبت الصين وضعاً جيوسراتيجياً أثقل وزنها، الشيء الذي مكنها من احتلال مكانة في العديد من المنظمات الدولية و خاصة مجلس الأمن. فقد مارست الصين حتى وقت قريب قوة ناعمة محدودة. و تشمل عناصر إستراتيجيتها بعض المكونات و التي أبرزها التركيز على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة مثل الفلبين و كمبوديا (Admiral Bashir، 2011). فالإستراتيجية الصينية بعد تجاوزها الإقليمية تسعى إلى العالمية وفق تحركات متأنية و هادئة.

تحتفظ الصين بقدرات نووية فقط لردع دول السلاح النووي من شن أي ضربات نووية ضد أراضيها، و إلى وقت قريب بينت أنها لن تنتشر أسلحة نووية في إقليم أجنبي و لن تسمح بأسلحة نووية أجنبية في الصين.<sup>(2)</sup> كما بدأت الصين سياسات عدة لسد احتياجات طاقتها المتزايدة، من تعزيز نشاطات الاستكشاف في نطاق حدودها الخاصة، و كذا تنويع مصادر الطاقة الأخرى استعداداً لما بعد النفط مثل الطاقة النووية، الفحم، مصادر الطاقة المتجددة و الغاز الطبيعي (السيد عوض عثمان 2005). و هذا كله عملاً لاقتسام الهيمنة الأمريكية التي ظلت الميزة الرئيسية للنظام الدولي القائم. فالصين أدركت أن القوة العسكرية ليست الوحيدة الضامنة لأرفع المكانات في سلم النظام الدولي، خاصة و أنها أحرزت العديد من التقدم دون اللجوء إلى القوة الصلبة.

---

(1) سوباش كابيللا، تقارير: الانتقال العالمي للقوة إلى آسيا: الانعكاسات الجيوسياسية و الجيوسراتيجية، (مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص3.

(2) ياو ينجو، رؤية الصين حول الردع النووي، 2009، ص 41.

ظلت الصين و إلى غاية عام 2001 تعتبر أن النظام الدولي غير منضبط و غير ديمقراطي، ما جعلها تأخذ بإستراتيجية الانفتاح لتعميق قدراتها و تطوير مصالحها العليا من أجل الوصول إلى أهدافها الإستراتيجية، حيث حدث تحول في السياسة الصينية خاصة اتجاه الدول العربية من التأييد إلى المساندة. فهي لم تستعجل في الوصول إلى قمة النظام الدولي الجديد، كونها تسعى إلى التغيير السلمي الهادئ للنظام الدولي. و تمارس الصين بشكل واسع دبلوماسية "الأموال السائلة" diplomacy cash، مما أدى إلى أن تمتد مصالحها الحيوية إلى مختلف أنحاء العالم، حيث وعدت العديد من دول الاتحاد الأوربي التي مستها الأزمة المالية بالمساعدة (بهاء الدين 2012). ويمكن القول أن هذا التوجه يعد احتوائى، كما يمكن القول أنه مشروع مارشال صيني الصنع، بهدف استمالة دول حليفة للولايات المتحدة من أجل توسيع النفوذ الصيني. الأمر الذي يشكل خطرا على نظام الأحادية القطبية، الذي ضرب في بنيته التحتية من طرف قوى استغلت غرق الولايات المتحدة الأمريكية في مهامها كمنقذ و مهدئ للصراعات في العالم.

يمكن اعتبار روسيا أيضا من القوى الجديدة، فقد عادت طموحات الاتحاد السوفييتي مع النظام الدولي الجديد في الإستراتيجية الروسية الجديدة. حيث انتهجت روسيا سياستها الخارجية سياسة واقعية تعكس مدى قدرة روسيا على الساحة الدولية، حيث تخلت عن الوجه الأيديولوجي الذي خطه الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة.<sup>(1)</sup> فقد شهد العقد الأخير صعود القوة الروسية في المجتمع الدولي عقب تولي بوتين الرئاسة، و ترسيخ وجودها في النظام الدولي الجديد. و أثبتت عودتها خاصة من خلال الحرب الروسية العسكرية على جورجيا، و التي كانت فيها المواجهة أساسا مع الولايات المتحدة و حلف شمال الأطلسي التي تكلفت بالنجاح (بهاء الدين 2012). و يمكن القول أنه و منذ تولي بوتين الرئاسة عمل على ترقية قدرات روسيا في جميع المجالات من أجل استعادة نفوذها الجيوسياسي السابق، فروسيا

(1) خليل حسين، المرجع السابق، ص 296.

لم تسعى يوما للحصول على مكانة جيواقتصادية في العالم بقدر ما سعت إلى صياغة وزن جيوسياسي. فالأراضي الروسية غنية بالموارد الطبيعية و الأولية ما جعلها في غنى عن نפט الأقاليم الأخرى عكس الصين وأمريكا. فهدف الإستراتيجية الجديدة التي وضعتها هو استعادة نفوذها الجيوسياسي في العالم و استغلال قدراتها الاقتصادية، بالإضافة إلى الترويج لقدراتها العسكرية من خلال مد العديد من الأقاليم بالسلح والتكنولوجيا (علي حسين 2011). فقد زاوجت روسيا بين الاستثمار وبيع الأسلحة، حيث اعتمدت بيع الأسلحة للعديد من الدول مقابل فتح الأبواب للاستثمارات الروسية. ولا تزال روسيا هي النظير الوحيد لأمريكا في مجال قدرات الأسلحة النووية و تستمر روسيا في تحديث قواتها النووية التي لا تزال هائلة.<sup>(1)</sup> و هذان السياستان من شأنهما إرجاع روسيا الى الساحة الدولي، ليس مثلما كانت إبان الحرب الباردة، و لكن أقوى من ذلك بكثير.

### المبحث الثالث: التعريف بالمنطقة المغربية

يقول "تابليون بونابرت" { لفهم حاضر الدول و التنبؤ بمستقبلها و جب معرفة ماضيها }

ونرى نحن بأن معرفة ماضي الدول وحده لا يكفي لفهم حاضرها واستشراف مستقبلها و إنما هذا بالإضافة إلى معرفة معطيات المنطقة الإستراتيجية، و حتى الثغرات الأمنية فيها لأن ذلك يساعد على فهم سلوكيات الغير و نواياهم اتجاهها، خاصة و أن هذا يضمن الرؤية بوضوح أكثر.

### المطلب الأول: الأبعاد الجيوستراتيجية

تتجلى أهمية الترابط الجغرافي في كون المنطقة المغربية أو منطقة المغرب العربي وحدة جغرافية، حيث تمثل الوحدة الجغرافية عامل من عوامل القوة بالإضافة إلى المقومات الإستراتيجية المتمثلة

(<sup>1</sup>) تقرير مراجعة الوضع النووي، 2010، SECRETARY OF DEFENSE , 1000 DEFENSE PENTAGON ، ص 3.

في عاملي الاقتصاد و الأمن. فالمغرب العربي يقع بين خطي العرض 15° و 35° شمالا، و خطي الطول 17° و 25°، يحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل يبلغ طوله 4837 كلم و على المحيط الأطلسي غربا بساحل يبلغ طوله 3146 كلم، و من الشرق مصر و السودان، و من الجنوب دول الساحل الصحراوي.<sup>(1)</sup> كما تقدر مساحة المغرب العربي بـ 6062941 كلم<sup>2</sup>، تغطي الجزائر منها 2381741 كلم<sup>2</sup>، و المغرب الأقصى 458730 كلم<sup>2</sup>، و تونس 164150 كلم<sup>2</sup>، و ليبيا 1775500 كلم<sup>2</sup>، و موريتانيا 1030700 كلم<sup>2</sup>، و الجمهورية الصحراوية 252120 كلم<sup>2</sup>.<sup>(2)</sup> و شواطئ دول المغرب تمتد ابتداء من مضيق جبل طارق على مسافة نحو 1000 ميل في الاتجاه الشرقي. و هي ذات جروف و منحدرات، كما تتوغل ابتداء من تلك النقطة سلاسل الصخور بعيدا في البحر.<sup>(3)</sup> و لكن تعتبر هذه الإطلاقات على الشواطئ و المضائق عامل أساسي يكسب المنطقة أهمية إستراتيجية. و من هذا تظهر الطبيعة المتنوعة للمنطقة المغاربية والممتازة سواء للمنطقة ككل أو لدولها كل على حدا، من ناحية المساحة و المجال الجغرافي، أو الحدود، أو توسطها للعديد من الأقاليم المهمة و إطلاقاتها البحرية.

يختلف الوضع الجغرافي في المنطقة باختلاف المناطق، فهناك من يقسم جغرافيا دول الغرب العربي إلى منطقتين مختلفتين كثيرا من حيث الطبيعة ففي الشمال المغرب وهنا يحصر المعنى في البلد المتوسطي وشبه الاستوائي وفي الجنوب الصحراء الغربية.<sup>(4)</sup>

(1) المغرب العربي الكبير ، 2013/03/12 <http://www.tribunaldz.com>

(2) جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي ، ( دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2004 ) ، ص 27 .

(3) Ray W.Irwin ، العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب و الولايات المتحدة ، تر: إسماعيل العربي ، ( الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1978 ) ، ص 19 .

(4) سمير أمين، المغرب العربي الحديث، تر، كميل ق داغر، ط 2،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981).ص 8.

• ففي الجزائر الطبيعة الجغرافية تنقسم إلى ثلاثة مناطق؛ منطقة التل المحاذي للبحر المتوسطي والتي توجد بها السهول الساحلية الضيقة وتليها منطقة السهول باعتبارها الفاصلة بين التل والصحراء، ثم المنطقة الصحراوية وهي سهلية قليلة الارتفاع وفيها صخور حجرية ورملية.

• أما الوضع الجغرافي في تونس فنجد جزء شمالي محاذي للبحر المتوسط به سهول رسوبية خصبة، وهناك جزء جنوبي أين توجد منطقة المنخفضات وتوجد حولها واحات عديدة.

• بينما الوضع الجغرافي في ليبيا فأكثر من 95 % من مساحة ليبيا تتكون من صحراء صخرية ورملية قليلة الارتفاع وفيما يخص المنطقة المحاذية للبحر الأبيض المتوسط هي منطقة خصبة، منها منطقة الجبل الأخضر التي تتصل في انحدارها بالصحراء ثم منطقة الصحراء الجنوبية التي توجد بها المياه الجوفية.

• وفي المغرب نجد الطبيعة الجغرافية تختلف من منطقة إلى أخرى، فالمنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط التي توجد فيها سهول ضيقة وتتخللها سلسلة الأطلسي والمنطقة الرملية المحاذية للأطلس. كما نجد السهول المنخفضة والهضاب المترامية بين الكثبان الرملية.

و هذه الأقطار الثلاثة لها إطلالة على البحر الأطلسي، و تقع ضمن المنطقة المتوسطية.

• وأخيرا الوضع الجغرافي في موريتانيا فمعظم أراضيها تتكون من سهول وتتخلله بعض الهضاب والمرتفعات. والتي تتعدى أعلى قمة فيها 600 متر كدية الجبل التي يصل ارتفاعها إلى 917 متر.<sup>(1)</sup>

يختلف الوضع الجغرافي في المنطقة، حيث هناك من يقسم جغرافيا دول المغرب العربي إلى منطقتين مختلفتين كثيرا من حيث الطبيعة. ففي الشمال المغرب، و هنا يحصر المعنى في البلد

(1) جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 22.

المتوسطي و شبه الاستوائي، وفي الجنوب الصحراء الغربية.<sup>(1)</sup> و يبلغ تعداد سكان المغرب العربي سنة 2011 ب : الجزائر حوالي 36840000 مليون نسمة، المغرب الأقصى 32239000 مليون نسمة، تونس 11226000 مليون نسمة، ليبيا 6502000 مليون نسمة، موريتانيا 9920000 مليون نسمة،<sup>(2)</sup> فالسكان لهم دور كبير في بناء المغرب العربي اقتصاديا وثقافيا، باعتبارهم طاقة منتجة، بالإضافة إلى دورهم في تلاحم الأقاليم أو عزلها، غير أن ما ميز الشعوب المغاربية هو عامل التجانس.

تتميز المنطقة المغاربية بوفرة المواد الأولية المتوفرة و الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تبرز أساسا في البترول و الغاز الطبيعي و المعادن من حديد و فوسفات و نحاس و فحم حجري، حيث يصف الباحث الأمريكي " مورتن كابلان " الأهمية الاقتصادية للمنطقة بأنها تمتلك مصادر هامة و رخيصة للطاقة، هذا الكم الهائل من الثروات الطبيعية استطاع أن يلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية إلى جانب الثروة المائية والثروة السمكية المهمة.<sup>(3)</sup> و من أهم الموارد الطبيعية في دول المغرب العربي:

- **الجزائر:** من بين أكبر منتجي الغاز و النفط في العالم، ويقدر احتياطها المؤكد من النفط حوالي 12,3 مليار برميل حسب إحصائيات جانفي 2007، و الذي يعتبر رابع أكبر احتياطي في إفريقيا و حسب الدراسات الجديدة تبين أن الاحتياطي يكفي لمائة عام و أكثر، و في فيفري 2010 تم أول اكتشاف للغاز الطبيعي في منطقة الرحوية في ولاية تيارت، الواقعة على بعد نحو 300 كيلومتر غربي العاصمة.<sup>(4)</sup>

(1) سمير أمين ، المرجع السابق، ص 7 .

(2) سكان المغرب العربي ، 12 / 04 / 2013 <http://www.achamel.info>

(3) عادل ميساوي ، عبد العالي حامد الدين ، المغرب العربي - التفاعلات المحلية و الإقليمية و الإسلامية ، ( الرياض ، دون سنة نشر)

(4) علي العطري، أهمية الطاقة و دورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية 1993-2007 (رسالة ماجستير)، ( الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009 )، ص 59.



- **المغرب:** في المغرب كميات هائلة من بعض أنواع الموارد المعدنية حيث أن هذه البلاد تعتبر ثالث أكبر منتج للفوسفات في العالم، يملك 70 % من احتياطات الفوسفات العالمي، كما يملك مخزونا قليلا من الحديد والمعادن الأخرى من: الرصاص، المنغنيز، الكوبالت، النحاس، الزنك، الأنتيمون، الفليور والفضة، واكتشفت أيضا كميات من الذهب سنة 2003 بمنطقة أغادير.
- **موريتانيا:** غنية بالحديد والأسماك، و قد أصبحت مؤخرا بلدا مصدرا للنفط.<sup>(1)</sup> و تقل فيها موارد الطاقة بسبب صغر مساحتها.
- **تونس:** تفتقر أراضيها إلى الموارد الطاقوية و المعدنية، بدليل أن اقتصادها قائم على قطاع السياحة بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الزراعة.
- **الصحراء الغربية:** تحتوي على العديد من السلع الإستراتيجية، و أهمها: الفوسفات في منطقة بوكراع، والنفط في العمق البحري للصحراء وكذا الحقول شمال مدينة العيون، بالإضافة إلى احتياطي يقدر بـ 100 مليون طن من خامات الحديد، واليورانيوم الخام، دون أن ننسى الثروة الحيوانية.<sup>(2)</sup> و لهذا يسعى الغرب إلى إبقائها تحت الحكم المغربي للاستفادة من ثرواتها.
- **ليبيا:** تمتلك ليبيا كغيرها من دول المغرب العربي العديد من الموارد الطبيعية الهامة، من نفط و غاز و معادن متنوعة، و هذا ما سنتعرض له في المبحث الموالي.

### المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية

(<sup>1</sup>) شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ( القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007 )، ص ص 478 - 485.

(<sup>2</sup>) عادل خليل حمادي، تداعيات المشكلة الصحراوية على دول المغرب العربي و إلى أين؟ ، في مجلة الجامعة الإسلامية 1/26 ، ص ص 454 - 455.

يتبادر إلى الذهن بأن اقتصاد الدول يتحدد بما تملكه من الثروات، غير أن هناك دول تملك موارد طاقة متنوعة ومتجددة إلا أن اقتصادياتها ضعيفة ومتدهورة. وتعتبر اقتصاديات كل من الجزائر، المغرب وتونس من أهم اقتصاديات المنطقة ( أنظر الملحق رقم 02 ).

**الاقتصاد الجزائري:** يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات التي تتميز بدرجة معتبرة من الانفتاح، لكنه لا يعكس مكانته على المستوى العالمي نظرا لارتكازه على قطاع واحد في تعاملاته التجارية، و هو القطاع الطاقوي وكذا القطاع المعدني، أضف إلى ذلك غياب مساهمة بقية القطاعات التي تعد طاقة كامنة توفر ميزة تنافسية كامنة لم يتم استغلالها بعد بالشكل المطلوب.<sup>(1)</sup> ويعود تراجع الاقتصاد بالرغم من توفر المادة الخام إلى ضعف في البرامج خاصة الصناعية، وتراجع القطاع الزراعي لأسباب متعددة كالتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية في مقابل خطر التصحر الذي يزحف يوما بعد يوم.

**الاقتصاد المغربي:** منذ عام 1956 اعتمد إستراتيجية التنمية في القطاعين رئيسيين، وهما الصناعة والزراعة، و فيما بعد أصبحت السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخل المغربية. وابتداء من عام 1973 إلى غاية عام 1988 تقرر تغيير الخطة الاقتصادية واعتماد برنامج استثماري. فقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تحسنا كبيرا، أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصادرات المغربية ارتفاعا كبيرا.<sup>(2)</sup> وهنا يمكننا القول بأن المغرب تذهب كتونس إلى القطاع السياحي والنسيج لإنعاش اقتصادها. غير أنه يبقى يعاني ضعفا لأسباب عدة يمكن اعتبار قلة موارد الطاقة من بينها كونه يركز على الفوسفات بشكل واسع.

(<sup>1</sup>) مريم زكري، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية - المغربية، (مذكرة ماجستير)، (تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، 2010-2011)، ص 26.

(<sup>2</sup>) مريم زكري، المرجع السابق، ص 26-27.

**الاقتصاد التونسي:** عانى الاقتصاد التونسي خلال السبعينيات وبداية الثمانينيات اختلالا نتيجة الانخفاض في صادرات الوقود و مشاكل الجفاف الذي أضر بالزراعة، مما أدى بتونس إلى الاستدانة (1970-1980)، وفي هذا الإطار لجأت تونس إلى صندوق النقد الدولي، ما أدى إلى إنعاش الاقتصاد التونسي نوعا ما.<sup>(1)</sup> ويمكن اعتبار سياسة الدعم أو الإيداع من طرف مؤسسات المالية الدولية وسيلة تستعملها الدول الغربية للضغط على الدول، كونها تمنح هذه القروض وفق شروط صارمة إضافة إلى قروض ضخمة، ومن شأنه إبقاء هذه الاقتصاديات في تبعية تامة لتلك المؤسسات والقوى الكبرى فيها.

**الاقتصاد الليبي:** و سنتعرض إلى خصائص اقتصاد ليبيا في المبحث الموالي.

### المطلب الثالث: الأبعاد الأمنية

تطل منطقة المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط، الذي هو من أكثر البحار أهمية و حساسية من وجهة النظر الإستراتيجية، غير أن هذا البحر شبه المنغلق يفتقر إلى وسائل الحماية الخاصة بالتلوث مع قلة دخول المياه العذبة إليه، و التي تساعد على تجديد مياهه، و على منع التلوث البحري، يضاف إلى ذلك صغر حركات المد و ضعف التيارات البحرية، و كل ذلك يزيد من مخاطر التلوث البحري. و يأتي البترول على رأس قائمة الملوثات العضوية، التي يصل معظمها إلى البحر دون معالجة، و هذا ما يخلق العديد من المشاكل الصحية، و كذلك ملوثات تنجم عن الصناعة، و التي تحملها الأنهار و المجاري المائية لتلقتي بها في هذا البحر و تشكل خطرا كبيرا على منطقة المغرب العربي.<sup>(2)</sup> فالموقع الاستراتيجي بقدر ما يحسب على أنه عامل نعمة، فإنه في حالات كثيرة يحسب عامل نقمة، خاصة إذا ما حاولنا تقدير حجم تلك التهديدات التي تنجر عنه على أمن الدول و الأقاليم،

(1) المرجع نفسه، ص 27-28.

(2) محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي.. نشأتها، تطورها، و مشكلاتها، (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، 2001)، ص 299.

خاصة إذا كانت سريعة الانتشار و غير محدد مركزها، و عليه يمكن القول بأن التلوث الذي يضرب الأقاليم مباشرة في أمن صحة أفرادها يعتبر تهديد كبير، يفوق حتى تلك التهديدات العسكرية.

تعاني دول المنطقة أيضا باعتبارها تتشارك في الحدود الجغرافية و السياسية مع دول الساحل الإفريقي تهديد كبير جدا يتجلى في تحالف بين تهديدي الجريمة المنظمة و الإرهاب، الذي ينبثق عن الأوضاع المتردية، و نتيجة لعامل التأثير و التأثير سرعان ما طبع المنطقة، و هذا ما شكل تحديا ارتقى إلى درجة التهديد بسرعة، خاصة بعد انتشار التهريب و تجارة المخدرات على الحدود الجزائرية المغربية، و الحدود الجزائرية الليبية، بالإضافة إلى بيع الأسلحة للعديد من الجماعات المعروفة على أنها إرهابية، و كل هذا يضرب أمن المنطقة و دولها في العمق.

أخذت الجماعات المتطرفة في الضفة الجنوبية للحوض المتوسط من الأصولية قاعدة استندت إليها للوصول إلى الهدف الاستراتيجي، و هو تغيير الأنظمة السياسية القائمة التي تتهمها بأنها علمانية تميل إلى الطرح الغربي أكثر من ميلها إلى الطرح الإسلامي. و قد ظهرت الأصولية في المنطقة عقب انتهاء حرب الخليج، عندما رجع العديد من الذين شاركوا في الحرب متأثرين بتلك التجارب، فأسسوا جماعات سرية تلقى الدعم الخارجي.<sup>(1)</sup> وهذه الجماعات المتطرفة سرعان ما تأخذ مسلك عدواني، و توظف القوة في تحركاتها، من عمليات قتل و تخريب، و كلها بغية إضعاف الأنظمة و شلها سواء لأهداف تخصصها أو بتحريض خارجي.

شهدت المنطقة أيضا العديد من التوترات في العلاقات بين أقطارها، و أغلبها بسبب الحدود، غير أن هذه النزاعات تعتبر من مخلفات الاستعمار الفرنسي في المنطقة. ومن أبرز المشاكل الحدودية في المنطقة، المشكل الحدودي بين كل من الجزائر والمملكة المغربية حول منطقة تندوف، التي تعتبر من

(1) خير الدين العايب، المرجع السابق، ص 18.

أغنى المناطق بخامات الحديد، و مما زاد تعقيد المشكلة اختلاف التوجهات السياسية بين الدولتين، بالإضافة إلى أنه لم يستطع أي من الطرفين تقديم وثائق تؤكد حقه، لأن جميع الوثائق بحوزة فرنسا.<sup>(1)</sup> فخصوصية المنطقة و التاريخ الاستعماري هما الورقتان اللتان وضعتا المنطقة تحت تجاذبات المنافسة بين العديد من القوى خاصة بين قائدة العالم - أمريكا - و صاحبة الإرث التاريخي - فرنسا - التي لا تزال توليها اهتماما كبيرا من خلال السعي إلى مسألتين أساسيتين، و هما ضمان بقاء دول المنطقة في إطار يسمح لها بالتأثير على مواقفها فيما يتعلق بالقضايا الدولية المتفجرة، و في مقدمتها قضية الحرب ضد الإرهاب، و ضمان استقرار هذه الدول.<sup>(2)</sup> وعليه يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي لطالما كانت من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم، من عهد الدولة العثمانية إلى غاية اليوم بالرغم من ظهور تهديدات لا ترقى إلى مستوى التهديد الذي تشهده مناطق أخرى، كونها تمكنت من تذليله بالاعتماد على عامل الوحدة على الرغم من اختلاف الأنظمة و المعطيات الجيوبوليتيكية، و هذا وحده ما وضعها أمام الأطماع الخارجية التي تعتبر التهديد البالغ الخطورة على أمنها السيادي و الجغرافي و الاقتصادي و حتى المجتمعي.

## المبحث الرابع: دراسة حالة ليبيا

تعرف ليبيا على أنها المنطقة التي تصل بين المشرق العربي و المغرب العربي. و كلمة ليبيا هي لفظ غير عربي، لم يعثر بعد على حقيقة اللغة التي أخذت منها هذه الكلمة، غير أن "هيرودوت" - مؤرخ إغريقي عاش قبل الميلاد بخمسمائة سنة - يقول: أنه في الأصل كان اسما لامرأة بقبيلة من سكان

(1) محمد محمود السرياني، المرجع السابق، ص 300.

(2) مريم مولا، السياسة المتوسطة الفرنسية: التطور، الأبعاد، الاستراتيجيات (مذكرة ماجستير)، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010)، ص 180.

إفريقيا. و قول غير "هيروودوت" من المؤرخين معناه الأرض الصحراء.<sup>(1)</sup> و المهم معرفة طبيعة ليبيا كإقليم حتى نتمكن من معرفة كيف ينظر إليها الغرب الذين يصيغون استراتيجياتهم وفق لخصوصيات الإقليم.

### المطلب الأول: ليبيا جيوستراتيجيا

تقع بين خطي الطول 9° و 25° شرقا، و خطي العرض 18° و 33° شمالا، و تبلغ مساحتها حوالي 1.774.440 كلم<sup>2</sup>، و يقدر عدد سكانها حسب تقديرات عام 2009 حوالي 6,3 مليون نسمة.<sup>(2)</sup> تقع ليبيا في المنتصف الشمالي من قارة إفريقيا، تشترط مع الجمهورية العربية المتحدة في الشرق في خط طوله 800 ميل، كما تشترك مع الجمهورية التونسية في الغرب في خط طوله 250 ميل، و مع جنوب الجزائر في خط يبلغ طوله أكثر من 600 ميل، و هي في الجنوب الشرقي تشترك مع جمهورية السودان في خط حدود واحد، كما تشترك في الجنوب مع جمهوريتي تشاد و النيجر.<sup>(3)</sup> عاصمتها طرابلس. و بهذا تشكل نقطة الفصل والربط بين شقي الوطن العربي ما يمنحها ميزة تنوع ممتازة من ناحية التركيبة البشرية والحضارة والطبيعة، والمناخ، والموارد الطبيعية، والمعابر البحرية.

تتمتع ليبيا بساحل طوله 2.000 كلم تقريبا على البحر الأبيض المتوسط، الذي يمتد إلى الغرب من آسيا، وإلى الشمال من إفريقيا، و إلى الجنوب من أوربا، و يغطي مساحة تقدر بحوالي 2,5 مليون كلم<sup>2</sup> أو 965.000 ميل مربع، يتصل بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق، ويتصل بالبحر

(1) محمد بن مسعود، تاريخ ليبيا العام من القرون الأولى إلى العصر الحاضر، ط 1 ( طرابلس الغرب: المطبعة العسكرية البريطانية، 1974)، ج 1، ص 15.

(2) دراسة عن العلاقات الاقتصادية و التجارية بين جمهورية مصر العربية و الجماهيرية العربية الليبية، ( بدون بلد نشر: وزارة التجارة و الصناعة، بدون سنة نشر )، ص 2.

(3) عبد اللطيف محمود البرغوثي، التاريخ الليبي القديم، ( بدون ناشر، بدون سنة نشر )، ج 1، ص 76.

الأسود عن طريق مضيق الدردنيل، وبالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس.<sup>(1)</sup> ويعتبر البحر الأبيض المتوسط من أهم الممرات في العالم سواء في التجارة أو في الحروب من خلال إمكانية استيعاب أساطيل ضخمة، وامتلاك ساحل بهذا الطول على بحر بتلك الميزات يعتبر ثروة في حد ذاتها لاسيما في التجارة الدولية.

تتباين مظاهر سطح ليبيا؛ ففيها السهول سواء ساحلية أو واحات، و بها أيضا الهضاب المختلفة، بالإضافة إلى الصحراء التي تحظى بالنصيب الأكبر من مساحة هذا القطر، و فيما يتعلق بالمناخ و النبات فهي مختلفة من قسم لآخر، حيث نجد السهول الداخلية تتمتع بمناخ البحر المتوسط، و تنمو بها النباتات وأشجار النخيل و الموز، كما أنها تقطع بعدد من الأودية التي تتحدّر إليها من الهضبة، و يكسو سطحها غابات طبيعية من أشجار السنوبر و البلوط، و تقل النباتات كلما اتجهنا نحو الصحراء، حيث تنبت الحشائش التي يعتمد عليها السكان للرعي.<sup>(2)</sup>

يعتبر الموقع الجغرافي لليبيا أحد العوامل الإستراتيجية الهامة، حيث ساهم هذا الموقع في تحديد هويتها التاريخية و ذلك من خلال ثلاثة أبعاد مختلفة و لكنها تلتقي استراتيجيا لتعزز الدور الدولي و الإقليمي لليبيا، تلك الأبعاد متمثلة في البعد العربي (الوطن العربي)، و البعد الإفريقي (قارة إفريقيا)، والبعد المتوسطي (حوض البحر المتوسط)، و بهذا تكون ليبيا حلقة وصل بين الدوائر الثلاث ( آمال 2010). وهنا يمكن القول بأن ليبيا ليست الوحيدة من بين دول المغرب العربي التي انفردت بانتمائها إلى الدوائر الثلاث المذكورة سابقا، بل هي التي ميزت نفسها عن غيرها من خلال استعراض العديد من النشاطات القارية والإقليمية وحتى الدولية كون ميزاتها الإستراتيجية منحنتها القدرة على لعب العديد من

<sup>(1)</sup> مها حابس الفايز، إسرائيل و دورها في بلقنة الوطن العربي - السودان نموذجا 2000-2011 (مذكرة ماجستير)، ( جامعة الشرق الأوسط ، 2011 ) ، ص 42 .

<sup>(2)</sup> أحمد عبد الحليم دراز ، مصر و ليبيا فيما بين القرن السابع و القرن الرابع قبل الميلاد ، ( موقع تاولت الثقافي ، بدون سنة نشر)، ص ص 48-49 .

الأدوار على العديد من الساحات ما جعلها و من فترة لا يستهان بها مستهدفة من طرف الغرب، لكن في انتظار الفرصة السانحة.

تعتبر ليبيا بلدا استراتيجيا، و لموقعها أثر كبير في السيطرة على الطرق التجارية سواء منها ما يربط بين البحر المتوسط و أواسط إفريقيا، و خاصة مع السودان و تشاد أو تلك التي تربط شرق القارة وغربها، و بالنظر إلى جغرافية ليبيا يمكننا معرفة مصادر ثروتها، و الواقع أن الأرض الليبية حبلى بكثير من الموارد الطبيعية والمعدنية، حيث يلاحظ وجود منافسة قوية بين كبرى الشركات الدولية من أجل التوقيع على العديد من العقود الاستثمارية، و أهمها ما يخص قطاع المحروقات.<sup>(1)</sup> و حسب رأينا ليست المنافسة فقط على توقيع العقود الاستثمارية، و ليست بين الشركات و إنما بين الدول الكبرى بهدف السيطرة على منابع النفط و التحكم فيها.

يتمتع إقليم برقة بأهمية حيوية، فهو يحوي نحو 80 % من احتياطات النفط و الغاز في ليبيا، كما أن موقعه استراتيجي بسبب امتداده الواسع على الساحل الليبي، و الذي يقع على نحو 60 % منه في هذا الإقليم، إضافة إلى ذلك، فإن برقة تضم خمسة موانئ لتصدير النفط، و تحتوي على ثلاثة مصافي للنفط من أصل خمسة في ليبيا (مصطفى 2011). ما يسهل عملية نقل الإنتاج بتكاليف أقل، و بسرعة أكبر.

يعد النفط أهم مورد طاقة من بين الموارد الأحفورية الأخرى، فهو يدر عوائد مالية ضخمة على الأقاليم الغنية به، في حين يستنزف أموال أضخم من الدول التي تعتمد القطاعات الصناعية كثيرا سواء في ظروف السلم أو الحرب و التي تفتقر إليه أو يقل احتياطها. و هذا بالضبط ما تعاني منه العديد من الدول الغربية خاصة في الصناعات الحربية، ما يدفعها إلى وضع نصب أعينها على الأقاليم الإستراتيجية الغنية بموارد الطاقة لاسيما النفط نظرا لخصائصه المتميزة جدا.

(1) محمد الهوني، حسن مصدق، "ليبيا ... محور الشراكة القادمة من الشمال"، في القذافي في أوروبا - شراكة متكافئة، ( لندن: دار العرب للصحافة و النشر، 2008 )، ص 41 .



## المطلب الثاني: ليبيا جيواقتصاديا

كان فشل الإدارة الليبية في تحقيق " التنوع الهيكلي " للاقتصاد الليبي على الرغم من تنوع مصادر الدخل هو عنوان كل الخطط التنموية، حيث لم تستطع إنشاء قطاعات ناجحة بديلة للنفط على المدى البعيد، خاصة و أنها أغلقت العديد من المشاريع الصناعية و الزراعية لافتقارها للجوى الفنية و الاقتصادية الحقيقية. و يظهر التنوع القطاعي لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010، أن حصة الزراعة و الصيد و الغابات بلغت 2,2 %، و حصة قطاع الصناعات الإستخراجية نحو 72 %، و حصة قطاع الصناعات التحويلية 4,7 % (عبد الحميد 2012)، و بالتالي و كما ذكرنا سابقا أن الإدارة الليبية قامت بإيقاف العديد من المشاريع الصناعية و الزراعية ما يؤثر بشكل واضح على عائدات هذان القطاعان و منه على التنوع الاقتصادي.

يعتبر النفط و الغاز مصدرا الدخل الرئيسيين في البلاد، و تبلغ احتياطات النفط في ليبيا 41,5 مليار برميل مما يجعلها تتصدر الدول الإفريقية في هذا المجال، فهي تنتج 2 مليون برميل يوميا من النفط و اعتزمت زيادة إنتاجها إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا اعتبارا من سنة 2010.<sup>(1)</sup> و وفقا لمجلة النفط و الغاز ( الجريدة الحكومية الرسمية ) كان إجمالي الاحتياطات النفطية الليبية 47,1 مليار برميل اعتبارا من أول يناير 2012، فقد عانى قطاع النفط في ليبيا من أشهر الإنتاج إغلاق بعد بدء الاضطرابات المدنية في فيفري 2011، غير أنه بدأ التحسن في سبتمبر من نفس العام، و في ماي 2012 استعاد إنتاج النفط الخام ما يقدر 1,4 مليون برميل في اليوم ، كما وأنه وفقا لنفس المجلة تقدر احتياطات الغاز الطبيعي 5280000000000 م<sup>3</sup> من المستويات التي كانت عليها قبل عام الأحداث.<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> <http://www.african-muslim.com>

<sup>(2)</sup> COUNTRY ANALYSIS BRIEFS , Libya , Energy Information Administration , june 2012 , [www.eia.doe.gov](http://www.eia.doe.gov)

وتختزن ليبيا ما قدره 900 مليار دولار في شكل احتياطي نفطي مؤكد وهو المجال الأوسع المرشح للصراع والتنافس، و تعول واشنطن على النفط الإفريقي في تمويل احتياجاتها الطاقوية بنسبة تصل إلى 20 % من إجمالي وارداتها النفطية في آفاق العام 2015 بحسب ما أعلنته إدارة شؤون الطاقة في الإدارة الأمريكية.<sup>(1)</sup> حيث أنها و بعدما سيطرت على آبار النفط في الخليج العربي و الشرق الأوسط كان لا بد لها من مكامن جديدة و لا يوجد أهم من ليبيا خاصة بعد الاطلاع على نسب إنتاجها واحتياطياتها التي تتزايد من سنة إلى أخرى.

### جدول (1): ملامح الإقتصاد الليبي

الموضوع	الكمية
	41.5 مليار برميل احتياطي النفط المؤكد (2007 تقديرات)
	1.8 مليون برميل في اليوم (95% خام) معدل إنتاج النفط (2006 تقديرات)
	284000 برميل في اليوم استهلاك النفط (2006 تقديرات)
	1,525 مليون برميل في اليوم صافي النفط المصدر (2006 تقديرات)
	0.378 مليون برميل في اليوم قدرة تكرير النفط (2006 تقديرات)
	52.7 طن احتياطي الغاز المؤكد (2007 تقديرات)
	399 ألف م3 معدل إنتاج الغاز الطبيعي (2006 تقديرات)
	206 ألف م3 استهلاك الغاز الطبيعي (2006 تقديرات)

المصدر: <http://ar.wikipedia.org>

كما سيطرت الهيدروكربونات على الإقتصاد الليبي على امتداد فترة طويلة، فساهمت بأكثر من 70 % في إجمالي الناتج المحلي، و ما يزيد على 95 % من الصادرات، و ما يقرب من 90% من

(<sup>1</sup>) بشير مصيطفى ، رائحة النفط في ليبيا ، في مجلة خيار المقاومة 13، (التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة ، 30 أيار 2011)، ص 23 .

الإيرادات الحكومية. و تحظى ليبيا بمكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها حوالي 3,5% من احتياطات النفط الخام العالمية المثبتة، و كان إنتاجها من النفط الخام قبل قيام الثورة يبلغ 1,77 مليون برميل يوميا (ما يعادل 2 % من الإنتاج العالمي) و قرابة ما يعادل 0,2 مليون برميل من الغاز الطبيعي.<sup>(1)</sup> و هذا ما جعل العديد من السياسات الغربية موجهة ضدها، فالعامل الطاقوي هو الذي يعرض الأقاليم للاستهداف.

تصدر ليبيا كميات من النفط تفوق ما تستورده، و يقدر استهلاكها المحلي بنحو 720 ألف برميل يوميا فقط، و يتجه أكثر من 85 % من صادرات النفط الخام الليبية إلى أوروبا، بينما يتجه نحو 13 % شرقا عبر قناة السويس إلى آسيا، و يتجه حوالي 32% من النفط الليبي لإيطاليا، و 14% لألمانيا، و 10% للصين و فرنسا، و 5% للولايات المتحدة الأمريكية (2011-).

تمتلك ليبيا علاقات اقتصادية متقدمة مع دول المغرب العربي، و خاصة مع تونس، و تعتبر الشراكة بينهما نموذجا للشراكة التي تؤسس للمستقبل و تخدم مواطني البلدين، أما عن علاقتها بالدول المتوسطة الأخرى، فهي متينة و تتطور باستمرار، حيث أنها نجحت مع فرنسا في إبرام عقود بمليارات الدولارات لإقامة مشاريع كبرى تعود بالنفع على المواطن الليبي، كما أنها ستتحول إلى وجهة أساسية للاستثمارات الفرنسية و الأوروبية. في حين نجحت مع إيطاليا في تجاوز مخلفات الماضي من خلال تعهد إيطاليا بالتعويض للشعب الليبي عن فترة الاستعمار.<sup>(2)</sup> ما يوضح أن العلاقات أساسا مبنية على المصالح الاقتصادية لاسيما إذا تعلق الأمر ببيع و استهلاك مواد الطاقة، فإن جميع الأطراف في حاجة إلى بعضهما البعض بغض النظر عن العلاقات السياسية أو وزن أي منها في السياسة الدولية.

---

(<sup>1</sup>) رالف شاهين و آخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص، واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، 2012، ص 2.  
(<sup>2</sup>) ليبيا حلقة ربط أساسية بين أوروبا و إفريقيا، القذافي في أوروبا - شراكة متكافئة (لندن: دار العرب للصحافة و النشر، 2008)، ص ص 54 - 55 .

## خلاصة الفصل

يمكن القول بأنه و أمام هذه المتغيرات الدولية خاصة التي ميزت النظام الدولي الجديد من هيمنة عالمية للقطب الفائز في الحرب الباردة و سعيه الدائم إلى بناء إمبراطورية عالمية، مستغلا في ذلك ظهور نوع جديد من التوترات و الصراعات، تقوم داخل الحدود الجغرافية و السياسية للعديد من الدول، يفتح المجال واسعا أمام تلك القوة كمهدئ للأوضاع موظفا في ذلك العامل البراغماتي لاسيما و أن البعدان الاستراتيجي و الاقتصادي هما المحركان الأساسيان لاستراتيجيات العديد من الدول، و ظهور قوى تسعى إلى أن تحتل مكانا أعلى على سلم النظام الدولي اقتصاديا خاصة و أن الاقتصاد اليوم هو المحفز الأساسي للعديد من الصراعات و الحروب، و لهذا تعتبر المنطقة المغاربية أو منطقة المغرب العربي بخصوصياتها منطقة دخلت في الوقت الراهن في أجندة قوى عدة، و هذا راجع إلى منطلقين: الجيوستراتيجي والجيواقتصادي، خصوصا ليبيا خزان النفط كما وصفها العقيد معمر القذافي.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: الأزمة الليبية و تدخل الحلف الأطلسي (دراسة حالة)

شهدت المنطقة العربية والمغربية خصوصا حركات احتجاجية و ثورات في مطلع عام 2011، حيث طالبت جميع تلك الحركات الاحتجاجية بالإصلاحات الداخلية بالأساس، كما تشابهت جميع تلك الحركات بأنها بدأت بطابع سلمي. و قد لعبت التكنولوجيا والاتصالات دورا أساسيا في التعبئة والتحضير للثورات ومسيرات الاحتجاج التي شهدتها هذه البلدان العربية المختلفة. حيث يقول الكاتب المصري " كمال حبيب " بأننا نعيش عالم ما بعد الشيوعية، ما يعني نهاية الأنظمة الشمولية، و مجمل الأحداث السياسية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية تكشف عن تأثرها و تأثيرها على بعضها، ليصل التأثير إلى المستوى الكوني، بمعنى دخول عصر عولمة المشكلات المحلية و الإنسانية (عبد الغني 2011). غير أن هذه الحركات الاحتجاجية شهدت نوعا من التميز في ليبيا عن غيرها من البلدان وذلك راجع لتميز لطبيعة النظام السياسي بالأساس، ثم تركيبة الشعب الليبي خاصة الطابع القبلي. و يعد العاملين الجيو استراتيجي و الجيواقتصادي المحفز الأساسي لبلورة الأزمة.

## المبحث الأول: ماهية الأزمة الليبية

اشتعلت شرارة الاحتجاج في بداية الأمر في تونس لتنتقل إلى مصر ودول عربية أخرى مجاورة، و قد انتهت الأزمة في هذه البلدان دون تدويلها، و دون الحاجة إلى تدخل أجنبي، وهذا راجع إلى عوامل عدة، منها الداخلية التي تتعلق بقوة جبروت النظام الليبي بالإضافة إلى رغبة المعارضة في تدخل خارجي لإسقاط النظام، وأخرى خارجية تتعلق بالعامل البراغماتي الذي يميز المشاركة في الوضع في ليبيا مقابل عدمه في مصر و تونس مثلا، لاسيما و أن الأقاليم الثلاث تتشارك في الحدود، و الشعارات المرفوعة المطالبة بتغيير الأنظمة المستبدة للشعوب، وبسرعة كبيرة وصلت هذه الحركات الاحتجاجية إلى ليبيا، التي تطورت وبسرعة كبيرة من مظاهرات سلمية إلى نزاع مسلح بين طرفين هم قوات النظام السابق وقوات المعارضة. ومنه سنتطرق في هذا البحث لجذور الأزمة الليبية والعوامل المغذية لها ثم أبعاد الأزمة الليبية.

### المطلب الأول: طبيعة الوضع السياسي و الأمني الليبي

وصل العقيد "معمر القذافي" إلى السلطة بعد انقلاب عسكري في 1 سبتمبر 1969 نظمه مجموعة ضباط أطلقوا على أنفسهم الضباط الأحرار و شكلوا مجلس قيادة الثورة، لينجح بعد ذلك القذافي في تعزيز مركزه كقائد للنظام الجديد آنذاك، و قام بإجراء تعديلات عديدة خاصة فيما يخص القاعدة العسكرية الأمريكية التي قام بإلغائها بالإضافة إلى السيطرة على العديد من المؤسسات، و بهذا ضمن السيطرة المركزية على الحياة الاقتصادية، السياسية، العسكرية، و الدينية، و كان أهم انجاز له هو تغيير اسم ليبيا عام 1977 إلى " الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية " (1) و قد طور القذافي نظاما للحكم أسماه الجماهيرية، بمعنى دولة الجماهير، يقضي بإلزام جميع المواطنين بالاشتراك في مؤتمرات شعبية أساسية، موجودة في كل وحدة من الوحدات الإدارية المحلية، و فيها يناقشون كافة أمور الحكم من

---

(1) تقرير الشرق الأوسط رقم 107 ، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا ، 2011 ، ص 5-6 .

الميزانية إلى الدفاع، و ينتخب كل مؤتمر شعبي أساسي لجنة شعبية، التي هي بمثابة الجهاز التنفيذي الذي يعين ممثلاً محلياً عنه في مؤتمر الشعب العام.<sup>(1)</sup> وبالتالي فإن انقلاب 1969 هو بمثابة ثورة قامت بإنهاء الحكم الملكي و استبداله بحكم جماهيري غير أن هذا الأخير ليس أفضل من سابقه، خاصة و أن جماهيري حسب القائد معمر القذافي يعني فض التمثيل السياسي، و أن الفرد له كامل الحق في المشاركة المباشرة في الحياة السياسية، و هذا تماماً ما انحرف به و بحكمه إلى الاستبداد. و تعتبر الأجهزة السياسية في النظام السياسي الليبي في عهد القائد معمر القذافي صورة لكن ليست طبق الأصل لأجهزة الأنظمة الأخرى، حيث أن مؤتمر الشعب يقابله البرلمان، و اللجان المحلية تقابلها الوزارات أما تشكيل الأحزاب السياسية فكان محظوراً تماماً لأنه كان يربط بين الحزبية والخيانة، و مجمل هذه العقيدة قدمها في " الكتاب الأخضر " الذي يعتبر بمثابة دستور للجماهيرية أساسه: الديمقراطية و الشعب.

يعتبر القذافي أن الأحزاب هي إجهاض للديمقراطية، و أن الحزب ينقص من سيادة الشعب بقوله: « الحزب يمثل جزء من الشعب و سيادة الشعب لا تتجزأ »، كما أسقط حق الشعب في الاستفتاء أو الانتخاب. و يلغي في الكتاب الأخضر فكرة الدستور و العمل به، حيث يعتبر أن مصادر التشريع تنحصر في الدين والعرف و يستثنى الدستور الوضعي كمصدر للتشريعات والقوانين بقوله: « الدساتير ليست هي شريعة المجتمع » ( عبد المجيد 2008 )، و يمكن القول هنا بأن القذافي أسقط جميع السلوكيات التي تؤسس فعلاً للديمقراطية الحقّة، لينفرد بالسلطة و ممارستها.

يتميز النظام الليبي بكونه نظام قبلي منذ السبعينيات بالرغم من أن العقيد القذافي كان يحاول تقليص نفوذ النظام القبلي أو حتى التخلص منه، إلا أنه وجد فيه سنداً لمركزه، فحاول الحفاظ على توازن القوى بين القبائل في الحكومة وباقي مؤسسات الدولة.<sup>(2)</sup> و يعد استعمال النظام الليبي للقبائل بمثابة

(1) ليبيا: إيقاف التدفق، مراقبة حقوق الإنسان، 2006، ج 3، ص ص 10 - 11.

(2) منصورية مخفي، تقارير نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية، شبكة الجزيرة، مارس 2011، ص ص 1 .



الملجأ الذي يمكنه في ظل تحالفاته الخارجية المراهنة على العلاقات الحميمة الداخلية و أهم منها العلاقات الدولية، حيث أن القبيلة هي التنظيم الذي يحوي الأفراد و يؤثر على مساراتهم السياسية في ظل غياب مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والجمعيات.<sup>(1)</sup> توجد في ليبيا حوالي 140 قبيلة وعائلة نافذة، منها 30 قبيلة لها نفوذ حقيقي، يصل حتى خارج البلاد، ( أنظر الملحق رقم 03 ) وكان الزعيم الليبي ينتمي إلى قبيلة القذافة ما يمكنه من تقريب أفراد قبيلته من المناصب الحساسة. ومن بين أهم القبائل قبيلة بني سالم في برقة، و قبيلة بني هلال غرب ليبيا، و في الشمال الغربي من ليبيا ورفلة، ترهونة، أما قبيلة القذافة التي ينتمي إليها القذافي فقد كانت في الأصل صغيرة قبل أن يصل إلى السلطة.<sup>(2)</sup> وبالتالي فإن أهم ما يميز ليبيا على جميع المستويات هو ذلك الطابع القبلي العشائري. أما عن الجيش فإن النظام الليبي لا يملك جيش منظم، وإنما يعتمد على الميليشيات بالرغم من توفر المعدات العسكرية بشكل كبير وهذا ما ضرر بالنظام، خاصة وأن المؤسسة العسكرية لها وزن كبير في الأنظمة السياسية، كونها تحفظ أمنها من التهديدات الخارجية، و تحافظ على استقرارها الداخلي من خلال ممارسة العنف المشروع. وعموماً فإن النظام السياسي الذي أسسه العقيد معمر القذافي غير فعال لاسيما و أنه اتبع سياسة العصا والجزرة من أجل ضمان بقائه في السلطة عن طريق قمع المعارضة أيا كان شكلها، و شراء ولاء القبائل له، ما كرس التمييز بين القبائل سواء في المال أو المناصب التي كان يمنحها بانتقائية.

يوظف القذافي كل إمكانيات الدولة ومؤسساتها الأمنية والسياسية والإعلامية للدعاية لأفكاره، و لنظام الجماهيرية الذي يفرضه على الشعب بالقوة، و كما قال الدكتور "عبد المجيد الغير بوبوك" أن المتأمل في النظام السياسي الليبي يرى: ( عبد المجيد 2008 )

<sup>(1)</sup> محمد نجيب بوطالب ، الأبعاد السياسية لظاهرة القبلية في المجتمعات العربية .. مقارنة سوسولوجية للثورتين التونسية و الليبية، ( الدوحة : المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، 2011 ) ، ص 9 .

<sup>(2)</sup> منصورية مخفي ، المرجع السابق ، ص ص 3 - 4 .

- النظام السياسي يعكس شخصية القذافي المضطربة.
- نظام مزدوج يجمع بين الملكية و الجمهورية، و النظام الجماهيري هو النظام المعلن من هذا المزيج.
- القذافي بمثابة غرفة صناعة القرار.

فالملك يملك و لا يحكم، و الرئيس يحكم و لا يملك، لكن في النظام الليبي فهو يملك و يحكم، و هذا ما مال بسدة الحكم إلى التعسف والتسلط، خاصة في غياب مؤسسات تنظم العملية السياسية و تصل بشكل صحيح و حيادي بعيدا عن التحيز بين الشعب والسلطة.

تعتبر ليبيا من بين الدول التي تحوي وتأوي الطوارق وتمنحهم حقوق في العديد من المجالات، حيث ظل طوارق ليبيا الممول الأول على المستوى المالي والمعدات العسكرية للثوار الطوارق في مالي و النيجر خلال التسعينيات. و هذا ما وتر العلاقات بين ليبيا و الدول الأخرى التي تعاني من أزمة الطوارق مثل مالي و النيجر، وقد تمكن الزعيم الليبي من التأثير على القادة الطوارق و ضمان ولائهم له خاصة بتوقيع اتفاقيات السلام بين الحركة الطوارقية و مالي و النيجر، و قد سعت ليبيا دائما إلى تهميش دور الجزائر في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بقضية الطوارق.<sup>(1)</sup> ومن هنا يمكننا القول بأن النظام الليبي سعى دائما إلى الحصول على دور محوري في إفريقيا و المغرب العربي، و شغل مركز الدولة الأم في الإقليم، غير أنه في الوقت الذي سعى فيه إلى هذا، أغفل إجراء تعديلات أولية على النظام السياسي القائم برفض فتحه أمام تطلعات غالبية الشعب.

ترتبط ليبيا علاقات معتدلة مع دول المنطقة المغاربية، لوحدة التوجهات اتجاه القضايا الراهنة في المنطقة من جهة، و اتجاه الدول الغربية الامبريالية و سياساتها من جهة أخرى. غير أن أهم ما ميز

(1) التينبكتي ، الطوارق - عائدون لنثور ، ( منشورات منظمة تاماينوت ، بدون سنة نشر ) ، ص 13 - 14 .

علاقات ليبيا الخارجية تلك العلاقة العدائية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها التوسعية و الاستغلالية، بالإضافة إلى قضية "لوكيربي" ( 1988 )، التي وترت الأوضاع كثيرا بين البلدين. حيث لم تقف ليبيا مكتوفة اليدين فيما يتعلق بالوضع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي، فهي لم تسمح بتدخل أمريكي في شؤون المنطقة التي تعتبرها في رعايتها و تحت مسؤوليتها، و ترى أن من واجبها حمايتها ودعم الاستقرار فيها، و ذلك ضمن منظمة " تجمع دول الساحل والصحراء " (فيفري 1998) الذي أنشئ بمبادرة ليبية، حيث استطاعت ليبيا من خلال هذا التجمع تعميق دورها في القارة الإفريقية كراعية لعمليات السلام.<sup>(1)</sup> راعية للسلام من جهة و مسببة للعديد من المشاكل - كتشجيعها للطوارق - من جهة ثانية، و منتهكة لحقوق شعبها من جهة ثالثة، لتتفرد بميزة جمع التضاد.

شهدت العلاقات الليبية الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين تحسنا غير مسبق من جراء اتفاق بين البلدين يقضي بإغلاق ملف قضية لوكيربي، و وجود آفاق تعاون أمني للقضاء على تنظيم " القاعدة "، مما يؤشر و حسب تصريحات العقيد القذافي إلى رغبة ليبيا في نقل العلاقة مع واشنطن من مرحلة " الود الصامت " إلى مرحلة " الود المعلن "، وأن على ليبيا التكيف مع المتغيرات الدولية و طبيعة النظام الدولي.<sup>(2)</sup> فمحاولة فهم تغيير مسار توجه السياسة الخارجية الليبية في حكم القذافي يقتضي فهم التحولات الدولية و موقع ليبيا في أجندة القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والتي ظلت تمتعتها لفترة طويلة من الزمن، وسعي هذه الأخيرة إلى تغيير العديد من الخرائط الأمنية و خصوصا بعد حربها على العراق.

### المطلب الثاني: جذور الأزمة الليبية والعوامل المغذية لها

(1) أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (رسالة ماجستير )، ( باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011)، ص 153.

(2) خالد حنفي علي، " ليبيا و أمريكا : التكيف التدريجي "، في السياسة الدولية 152 (أفريل 2003) : 196 .

اندلعت الاحتجاجات في كل من تونس ومصر، بحيث وصل العالم العربي لنقطة تحول تاريخية، لرفض الاستبداد. الكثير من الغرب يسمون هذه الأحداث بالربيع العربي، أما من جهة العرب فيفضلون الحديث عن وجود صحوة عربية، فكان هناك ميل للحديث عن الربيع العربي كما لو كانت الظاهرة متجانسة، مع العلم أن العديد من الانتفاضات الوطنية لها سمات مشتركة في تحريك المظاهرات إلى حد كبير من قبل فئة الشباب.<sup>(1)</sup> واتجهت الأنظار لسائر الدول العربية التي تشهد الكثير من التوتر وتعاني من حكم أنظمة فاسدة وشمولية هيمنت على الحياة السياسية وشوهت مفاهيم العدالة الاجتماعية، ومن بين أبرز مسببات الثورات العربية إلى جانب الأسباب السياسية والمتمثلة في طبيعة النظام السياسي، هناك أيضا الضغوطات الاقتصادية الشديدة التي ينطوي تحتها سبب اندلاع هذه الثورات، حيث يلاحظ وجود مشكلات اقتصادية تشترك فيها الدول العربية، والتي أثرت بدورها على حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها في هذه الدول، و يرجع ذلك لضعف برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة وغيرها من الأسباب التي أوصلت هذه الدول لهذه الحالة.<sup>(2)</sup> كما كان الحال في بلدان أخرى حيث شهدت مظاهرات احتجاجية على نطاق ضيق كالجزائر و الأردن، غير أن ليبيا كانت المحطة الموالية بعد تونس ومصر. ومثلما كانت ليبيا نموذج حكم مختلفا على مر السنوات الأربعين الماضية، كانت نموذجا مختلفا منذ بدء الأزمة وحتى نهايتها،<sup>(3)</sup> وذلك راجع لخصوصية البلد وكذا نظام الحكم الذي سيطر عليه و لسنوات طويلة، فحكم بهذا الجمود و الانغلاق لا يتوقع أن يأتي بعده تغيير سلمي، ونظام بهذا الجبروت والقسوة أيضا لا يمكن أن يتتحى بهذه السهولة. فالعنف كان متوقعا، بل أكثر من ذلك فالنظام لن يتتحى إلا بعد عمليات تناحر مكثفة في صفوف النظام والشعب.

(1) Tariq Ramdani, The Arab Spring implications for British Policy, middle east council.2011.13.

(2) جواد كاظم البكري، الثورات العربية ربيع عربي...بخريف اقتصادي، ( العراق: جامعة بابل )، ص2.

(3) زياد عقل، الثورة الليبية سقوط النظام وأولويات بناء الدولة، في السياسة الدولية، (2013)، . www.digital.ahram.org.eg

ترجع أسباب اندلاع الاحتجاجات الداعية للإطاحة بالنظام السابق بالأساس إلى العديد من الأسباب، منها التاريخية و السياسية، كما لا يمكن إغفال المحفزات الخارجية. فعموما يمكن القول أن هناك ثلاث أسباب رئيسية من شأنها إيصال الوضع إلى حالة الاحتدام، وهي:(عبد الغني 2011)

• غياب الديمقراطية، من خلال سيطرة الحزب الحاكم على السلطة و انسداد الأفق السياسي الذي لطالما حرم الشعب من حقه في المشاركة السياسية، مع سياسية القمع المتواصلة.

• تردي الأوضاع في كافة المجالات الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية خاصة انتشار المشاكل الاجتماعية الناتجة عن سوء التدبير والتخلف و اتساع الهوة داخليا و خارجيا.

• فساد الأنظمة و غياب العدالة الاجتماعية لصالح الطبقة الحاكمة.

و إذا ما أسقطنا هذه الأسباب على الأزمة الليبية فإننا نجد تاريخ ليبيا جيل وراء جيل لم يؤسس يوما لشيء يسمى ديمقراطية، فقد ظل على مر السنين تحت السيطرة من حكم ملكي إلى حكم تسلطي يشيد بالديمقراطية و يستبدها من على الساحة السياسية، يعتمد كل ما بوسعه لخرق قوانين حقوق الإنسان، بسلب المواطن الليبي جميع حقوقه باستثناء الحق في الحياة الذي قرر خرقه أثناء الأزمة.

يضاف إلى ذلك سوء الحياة المعيشية للسكان بالرغم من أنها أهم بلد نفطي ليس فقط في المغرب العربي، و إنما في القارة بأكملها، و دون أن ننسى الفساد في مؤسسات الدولة المنوط بها زعما الاطلاع على تطلعات الشعب الليبي. فبالرغم من أن ليبيا حسب مقياس التنمية البشرية صنفت متطورة اجتماعيا أين تتمتع المرأة و الرجل بنفس الحقوق، و توفر الرعاية الصحية و التعليم للأطفال إلا أن ذلك لم يرافقه بأي شكل من الأشكال أية خطوة في مجال حقوق الإنسان، و التعددية السياسية، و الممارسة الديمقراطية(صوت الأحرار 2011). وكان النظام كان يحاول إسكات الشعب قدر المستطاع بمنحه بعض

الحقوق الطبيعية، أما الحقوق السياسية فقد كانت مهضومة لقدرتها على هز النظام. والمتأمل في النظام الليبي يرى أن الشعب كما لو كان قام بإبرام عقد مع القذافي تنازل فيه عن جميع حقوقه وليس فوضه فيها.

تعود أصول الأزمة بالأساس إلى ذلك تنافس بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة؛ حيث كانت الولايات الشرقية (بنغازي) أكثر المدن التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي 1969، غير أن هذه المدن تحولت إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدرا للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام القذافي منذ السبعينيات من القرن العشرين وما بعدها، معبرين بذلك عن عدم الرضا ورفض القمع. أما سياسيا فيمكن القول أنه و أثناء فترة حكم القذافي تراجعت أسس شرعية النظام الليبي و المتمثلة في ركائز أساسية: الثورة القومية، المساواة و العدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة و الهوية الوطنية، القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية (محمد). ونظرا لغياب الأحزاب السياسية و قوى المعارضة عن المشهد السياسي الليبي. و كان لنقابة المحامين الدور الأكبر في إشعال شرارة الاحتجاج داخل ليبيا، خاصة أن نشطاء نقابة المحامين يداومون منذ عامين على تنظيم الاحتجاجات السلمية للمطالبة بصياغة دستور وإعلاء سيادة القانون، و كان اعتقال " فتحي تريل" سببا رئيسيا في بدء المظاهرات، انطلاقا من بنغازي 2011 للمطالبة بإطلاق سراحه.<sup>(1)</sup> علاوة على تلك الأسباب التاريخية و السياسية فإن الاحتجاجات في ليبيا تعود لاعتبارات وعوامل اقتصادية واجتماعية أيضا.

---

(<sup>1</sup>) زياد عقل، " الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، في السياسة الدولية، (فيفري 2011) : 2

يمكن حصر الخلفيات المسببة للأزمة في العديد من الأحداث التي شهدتها ليبيا أثناء فترة حكم القذافي في مجزرة سجن أبو سليم 1996 الذي يعد السجن الحاوي للمعارضين والسياسيين، تحت إدارة المخابرات، أين وظف النظام القوة المسلحة لإجهاض تمرد داخل هذا السجن راح ضحيتها 1200 قتيل، وكذلك مجزرة مشجعي كرة القدم أين هزم فريق نجل القذافي، ليأمر هذا الأخير بإطلاق النار على المشجعين، وأيضا أحداث بنغازي 2006 بإطلاق الرصاص على المتظاهرين فيما يتعلق بالرسوم الكاريكاتورية المشينة بالرسول (صلى الله عليه و سلم)، راح ضحيتها حوالي 11 قتيل وإصابة أزيد من 35 شخصا، بالإضافة إلى العديد من الأحداث الأخرى والتي كانت كلها في حق المدنيين العزل كأحداث 2007 و مظاهرات 2008 التي ظلت تظهر و تختفي حتى سنة 2011 أين تم اعتقال محامي سجناء أبو سليم.<sup>(1)</sup> والملاحظ أن جميع هذه الذرائع والمحفزات كانت كلها خرق لحقوق الإنسان وإهانة لكرامة الشعب الليبي من طرف سلطته، ما يعني أن المحرك الأساسي للأزمة ليس الأوضاع الاجتماعية أو السياسية بقدر ما كان تلك الانتهاكات البشعة القريبة التي تعتمد وتسير على خطى الرئيس العراقي السابق " صدام حسين " .

يرى البعض بأن ليبيا فقدت العديد من الفرص لنهضة شعبها و تقدمه، منذ تولي معمر القذافي السلطة؛ فالعقيد القذافي شخص يتسم بالعناد والتصلب في مواقفه، والتهور في ردود فعله، و من غير المتوقع أن يتنازل بسهولة لمطالب المنتفضين، وكذا حكمه الشخصي الذي أدى إلى حرمان الشعب الليبي من عوائد الثروة في بلادهم، بل استخدم تلك الثروة في شراء الأنصار، و ترويض المعارضة أو قمعها، مع وجود حالات تفاوت كبيرة في توزيع القوة؛ فبدلا من التوزيع العادل للعوائد النفطية على الشعب الليبي، استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وحاشيته. كما شهدت فترة تولي القذافي الحكم تنامي

---

(<sup>1</sup>) هشام بسباس، تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011 و انعكاساته على الأمن القومي الجزائري (رسالة ماستر)، (قائمة : جامعة 8 ماي 1945، 2011-2012)، ص ص 72-73.

شبكات التهريب وغسيل الأموال التي تورط فيها العديد من كبار الدولة، أيضا تنامي معدلات الجريمة في العقدين الأخيرين، وهو ما أرجعه البعض لتدفق المهاجرين الأفارقة على ليبيا تمهيدا للهجرة لأوروبا والاستقرار فيها. بالإضافة للعامل الديموغرافي الذي ساهم في زيادة شريحة الشباب و انفتاحها على العالم الخارجي، وهو ما هدد مصالح بعض أنصار النظام و ما خلق شعورا بعدم الرضا تجاه تلك السياسات<sup>(1)</sup>، والمطالبة بالتغيير والتوزيع العادل للعائدات النفطية في بلدهم باعتبارها من أغنى الدول بهذه الثروة. أيضا إن ما ميز فترة حكم القذافي هو سجله الحافل في مجال حقوق الإنسان والانتهاكات الصارخة للحقوق الأساسية، وزاد قمع الحريات و تقنين الصحافة و الرقابة على المطبوعات، و زاد السجناء السياسيين و قتل المئات منهم والتكثيف والتهجير بأسرهم، و زاد الخوف من أجهزة الأمن و البوليس السياسي، دون نسيان فترة الإعدامات الجماعية التي ميزت سنوات السبعينيات أثناء فترة حكمه، و راح ضحيتها العديد من طلبة الجامعات والمتقنين وأصحاب الفكر السياسي المناهض لفكر القذافي وأعدموا علنا في الساحات والميادين والجامعات.<sup>(2)</sup> و قد تشاركت مجموعات ليبية توجهات عدة عن بلادهم، و بالرغم من أنها تأتي في مقدمة البلاد العربية الغنية بالنفط، فإنها تأتي في مؤخرة البلاد العربية تقدا و حضارة. كل هذه و غيرها من الأسباب و العوامل التي دفعت للخروج في حركات احتجاجية كبيرة وصولا إلى الصدام المفتوح مع النظام. و قد تشاركت الأزمة في ليبيا مع غيرها في رفع شعارات مشابهة ترفض الاستبداد بالسلطة، و أهمها: لا للحاكم الأوحده الذي يبقى مدى الحياة، لا لتوريث الحكم، لا لهيمنة الحزب الحاكم، لا للفساد و التوزيع الغير عادل للثروة، لا لتكثيف الأقواه... وغيرها (عبد الغني 2011). ويلاحظ اليوم أن انتقال التوترات من منطقة إلى منطقة و من بلد إلى بلد لم يعد يحتاج جهدا أو وقتا طويلا، والدليل على ذلك الثورات العربية والإيقاع السريع بالتقنيات الحديثة، أين أصبح الفيس بوك والتويتر وغيرها من المواقع

<sup>(1)</sup> ليبيا: الوضع الاقتصادي والاجتماعي قبل الثورة، [www.middle.est.online.com](http://www.middle.est.online.com).

<sup>(2)</sup> ثورة 17 فبراير، <http://ar.wikipedia.org>



الالكترونية التي يكثر فيها التواصل بين الشباب، باعتباره القوة المنتجة ليس فقط ايجابيا و إنما في جميع الاتجاهات و هو المروج الأساسي للتغيير.

انطلقت الثورة الليبية في مناطق الشرق التي احتضنت خلال الأربعين سنة الأخيرة أغلب محاولات التمرد على القذافي، و اصطدمت بغياب مؤسسة عسكرية حقيقية تحمي التغيير، و تنفذ جهاز الدولة من الانهيار، كما حدث في حالي الجارتين تونس ومصر. فاندلعت في منتصف شهر فيفري 2011 مظاهرات حاشدة في مختلف أنحاء ليبيا ضد نظام العقيد معمر القذافي، حيث تم تحديد يوم 17 فيفري ( يوم الغضب الليبي ) لإحياء الذكرى الخامسة لاحتجاجات سابقة ضد النظام. غير أن اعتقال محامي حقوق الإنسان البارز فتحي تريل في بنغازي بتاريخ 15 فيفري كان الشرارة الأولى لانطلاق مظاهرة حاشدة عفوية في المدينة، لتصل هذه المظاهرات إلى سبع مدن أخرى ( البيضاء، طبرق، درنة، أجابيا، نالوت، الزاوية، الزنتان ) فانطلقت هذه المظاهرات في وقت قصير و بسرعة كبيرة من طابعها السلمي إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين، حيث قام المتظاهرون بإحراق العديد من المباني الحكومية في مدن مختلفة، وكانت ردة فعل قوات النظام إطلاق النار على المتظاهرين.<sup>(1)</sup> و قد تطورت الأحداث مع قيام الكتائب التابعة لنظام القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة و القصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، فتبلورت ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بالنظام السابق الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة. وبعد أن أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي. وفي يوم 20 أكتوبر انتفضت مدينة طرابلس وهي العاصمة الليبية.<sup>(2)</sup> وهكذا واصل الثوار استمر الثوار في مواجهة النظام مع حصولهم على الدعم و التنظيم من المجلس الانتقالي، فبالإضافة إلى وحدة الهدف تمكن المجلس الوطني الانتقالي من توحيد الجهود و المسار.

(1) السيد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار و المصير، يوميات من مشهد متواصل، ط1، (بيروت: جداول للنشر و التوزيع، 2012)، ص31.

(2) ثورة 17 فبراير، <http://ar.wikipedia.org>

## المطلب الثاني: أبعاد الأزمة الليبية

ارتكزت الأزمة الليبية منذ ظهورها على بعدين، السياسي و الإنساني، وهذا ما سيتم التطرق له في هذا المطلب.

### أولاً: البعد السياسي للأزمة الليبية

ينظر لهذا البعد من زوايا عدة فمن الناس من يرى بأنها ثورة و رأي آخر يرى بأنها انتفاضة... و لمعرفة هذا الجانب من الأزمة بشكل أكبر سيتم ذلك من خلال معرفة طبيعة الأزمة الليبية و كذا أطراف النزاع.

حددت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بأن الثورة الليبية مرت بمرحلتين: المرحلة الأولى هي مرحلة التظاهرات، و المرحلة الثانية هي مرحلة النزاع المسلح.

- **مرحلة التظاهرات السلمية:** شهدت هذه المرحلة من يوم 15 فيفري 2011 حتى اندلاع النزاع المسلح غير الدولي في ليبيا. ففي ذلك اليوم تجمعت أعداد كبيرة من المحتجين للتظاهر في عدد من الأماكن المختلفة ضد حكم العقيد معمر القذافي، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات السلمية بمستويات متصاعدة و بشكل متسارع من العنف غير أنه و في هذه المرحلة تم ارتكاب العديد من انتهاكات القانون الدولي، وكذا ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.<sup>(1)</sup> ولأنه عادة ما تبدأ الثورات الداخلية وخصوصاً تلك الموجهة ضد النظام بالاحتجاج، فإن ليبيا كغيرها من دول الربيع العربي انطلقت الأحداث فيها سلمية مطالبة بالتغيير، وفي الوقت الذي أغلق فيه النظام آذانه لجأ الشعب

---

(1) تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، (يناير 2012) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، المنظمة العربية لحقوق الانسان، مجموعة المساعدة القانونية، ص 9.

إلى المطالبة بالطريقة التي يعرفها النظام، غير أن هذا الأخير كان سابقا في مثل هذه الإجراءات.

• **مرحلة النزاع المسلح:** شهدت هذه المرحلة تشكيل مجموعات المعارضة المسلحة في أنحاء ليبيا، واندلاع نزاع مسلح غير دولي في المنطقة، حيث تم تسليح المحتجين بأسلحة تم الاستيلاء عليها من القوات الموالية للقذافي أو تركتها تلك القوات، حيث حددت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة يوم 24 فيفري 2011 كتاريخ لبدء النزاع المسلح.<sup>(1)</sup> وكما أسلفنا الذكر فإن الأحداث تحولت من سلمية إلى عنف وعلى أعلى مستوى، تفنن النظام في إسقاط الشعب.

اشتدت المواجهات بين الطرفين مع سعي قوات النظام ( قوات الأمن والقوات المسلحة ) التابعة للعقيد معمر القذافي إلى استعمال القوة المفرطة والمميّنة سعيا لقمع الاحتجاجات و خنقها، حيث أطلقت الرصاص الحي من بنادق هجومية رشاشة على متظاهرين عزل، وقد قتل قرابة 170 شخصا وجرح أكثر من 1500 شخص في بنغازي و البيضاء بين 16 و 21 فيفري كما تم مجابهة الاحتجاجات في طرابلس وضواحيها مما أسفر على تزايد عدد الضحايا و كان من بين القتلى والمتظاهرين مسالمين و مارة.<sup>(2)</sup> و يمكن تقسيم أطراف النزاع في ليبيا إلى فئتين:

- الحكومة الليبية السابقة بقيادة العقيد معمر القذافي.
  - قوات المعارضة السابقة التي تعمل تحت مظلة المجلس الوطني الانتقالي والكيانات التابعة.
- و يمكن اعتبار الدول المشاركة في العمليات القتالية بموجب قرارات مجلس الأمن تحت قيادة حلف الناتو قوات تقاثل إلى جانب قوات المعارضة والمجلس الانتقالي.

<sup>(1)</sup> مرجع السابق، ص 12.

<sup>(2)</sup> تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012 ، حالة حقوق الإنسان في العالم ، ص ص 288-289 www.amnesty.ar.org

**الحكومة الليبية السابقة بقيادة معمر القذافي:** على مدار 42 عام، أقام العقيد القذافي نظاما استبداديا متفشيا لحكم الفرد الواحد، و كانت سلطته هي السلطة المطلقة، موجزة في شعار(الله، معمر، ليبيا). و قد كان نتاج حكم القذافي دولة استبدادية مفروضة بقسوة، مع تفويض صلاحيات إلى كيانات مستقلة يقودها عادة أحد أفراد الدائرة الداخلية، و بذلك انعدمت الخصائص الرسمية للتسلسل الهرمي الحكومي المرتبط بتركيبات الدولة الأكثر تقليدية، فقوات الأمن الليبية مكونة من عدد من الكيانات المختلفة و نتيجة لنظام التحكم المباشر من قبل القذافي، لم تكن قوات الأمن خاضعة لأية رقابة أو محاسبة سياسية أو شعبية،و يبدو بأنها كانت تتصرف بحصانة كاملة.<sup>(1)</sup> استخدم القذافي و الميلشيات التابعة له الأسلحة الثقيلة و القصف الجوي و الدبابات لمواجهة الثوار و لاستعادة المناطق التي تم تحريرها، كما لجأ إلى جلب المرتزقة من دول القارة الإفريقية المجاورة من أجل محاربة الثوار، و قد أدت المواجهات بين ميلشيات القذافي والقوى المناهضة له إلى سقوط آلاف من القتلى و الجرحى (دنيا 2011). و هو ما لم يحدث بالنسبة لأي دولة عربية أخرى شهدت مثل هذه الأحداث، ما يعني أن لغة النظام الليبي هي العنف من الأساس.

**قوات المعارضة السابقة التي تعمل تحت مظلة المجلس الانتقالي والكيانات التابعة له:** تمثل المعارضة الليبية مزيجا من القوى، وتضم المعارضة في ليبيا بوجه خاص طيفا عريضا جدا من مناضلي الحقوق الإنسانية، ومدافعين عن الديمقراطية، ومتقنين، وعناصر قبلية وقوى إسلامية. وأبرز تيار في الانتفاضة الليبية هو الشباب، الذي تزود ببرنامج ديمقراطي ويطالب بسيادة القانون، والحريات السياسية وانتخابات حرة. كما تضم حركة المعارضة الليبية عنصرا لم يكن قائما في تونس أو في مصر، إنه أقسام من الحكومة و من القوات المسلحة قطعت مع النظام وانضمت إلى المعارضة. كما تشكلت قوات المعارضة متمثلة في المجلس الانتقالي بالإضافة للكثائب التي تشكلت و حاربت خلال الحراك الشعبي

(1) تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصى الحقائق في ليبيا، المرجع السابق، ص 13

2011 للإطاحة بالنظام السابق، و التي كانت متمركزة في البداية أساسا في بنغازي، و مصراتة، والزنتان، وفي الأخير في طرابلس. و باندماج هذه الكتائب مع بعضها مشكلة بذلك ائتلاف كبير و حسن التنظيم و الذي زاد انتشاره ليشمل جميع أنحاء البلاد، كما أضفت هذه الكتائب صفة رسمية و شرعية على عملياتها وأطلقت على نفسها اسم: قوات درع ليبيا.<sup>(1)</sup> و كان للجماعات الإسلامية المقاتلة بليبيا و التيار الجهادي ( مثل جماعة الإخوان المسلمين و فروعها ) دور حاسم في الثورة و الإطاحة بالنظام السابق بوصفها داعمة للمجلس الانتقالي منذ البداية وصفت الثورة في ليبيا بالفوضى و عدم التنظيم، غير أن ما ميز قوات المعارضة أنها كانت في غاية التنظيم و ذات ولاء عميق لقادتها، و كذا السمة المميزة لكتائب الثوار أن قراراتها كانت مبنية على الإجماع.<sup>(2)</sup> لكن في مجتمع تتعدد فيه القوى المؤيدة و المعارضة لا يظهر بتاتا أي شكا من أشكال التنظيم، و حتى لو كان فعلا هذا تنظيما فإننا لا نستطيع أن ننتع شيئا بهذا الوحشية على أنه منظم، فأين التنظيم و العشرات من الأشخاص يموتون؟

### ثانيا : البعد الإنساني للأزمة الليبية

يزداد الاهتمام بالبعد الإنساني يوما بعد يوم بين أوساط السياسيين و الأكاديميين و حتى العامة، و ذلك بالنظر إلى الانتهاكات البشعة و المتفنن فيها خاصة من طرف قيادات الدول ضد شعوبها، أين أصبح العنف المشروع المسموح به للسلطة يوظف في غير محله، ما أفضى إلى النظر في مدى مشروعية امتلاك دولة لشيء يسمى العنف المشروع، طالما أصبحت توظف العنف في سياساتها و خاصة الداخلية بشكل اعتيادي.

(1) بيتروكول، أوراق كارينغي : فوضى الحدود؟ تأمين حدود ليبيا، مؤسسة كارينغي للسلام الدائم، 2012، ص12.

(2) عمر عاشور، موجز السياسة: تحليل اتجاه الاسلاميين في ليبيا الصعود والتحول والمستقبل، (الدوحة: مركز بروكنجز ، 2012)، ص ص 2-4.

**المجازر المرتكبة في الأزمة الليبية: بخروج الشعب الليبي في أولى المظاهرات في مدينة بنغازي يوم 15**  
فيفري 2011، حيث كانت غالبية المتظاهرين من أهالي شهداء أبو سليم الذين كانوا على موعد كل سبت  
لوقف احتجاجية، و المطالبة بمكان جثث أولادهم و كذا محاكمة المسؤول عن القضية. غير أنه و في  
هذا اليوم اعتقل محامي العائلات. وبعد اعتقال كل من الناشطين فتحي تريل و فرج الشرياني و أمام  
الآلاف من المتظاهرين أمام مديرية الأمن بمدينة بنغازي جاءت مجموعة من يطلق عليهم " البلطجية "  
الذين كانوا يهتفون تأييدا للعقيد معمر القذافي وقامت بمهاجمة المحتجين، فتطورت المظاهرات إلى  
اشتباك عنيف استخدم المتظاهرون خلاله الحجارة و الزجاجات الحارقة لإبعاد المهاجمين بدأت سلسلة  
الضحايا بسقوط 38 جريحا لتتوالى بعد ذلك عمليات القمع ضد المتظاهرين المدنيين في العديد من المدن  
الشرقية.<sup>(1)</sup> فيما أن الوقفة كانت احتجاجية، الأكيد أنها كانت تضم المدنيين العزل، و أي مواجهة بين  
متظاهرين عزل و قوات تابعة للنظام سواء " بلطجية " أو مكافحة الشغب يحيل إلى سقوط ضحايا و  
مصابين.

ارتكبت قوات القذافي انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني بما فيها ما يصنف ضمن جرائم  
الحرب وذلك في سعيها لاستعادة السيطرة على المدن والقرى التي استولت عليها قوات المعارضة حيث  
شنت العديد من الهجمات العشوائية، وكذا هجمات استهدفت المدنيين في مناطق مثل: مصراته، و  
اجدابيا، والزاوية، و منطقة جبل نفوسة. وأطلقت تلك القوات قذائف المدفعية و الهاون والصواريخ  
على المناطق السكنية، وأدت تلك الهجمات غير القانونية إلى مصرع و جرح العشرات من المدنيين غير  
المشاركين في القتال.<sup>(2)</sup> كانت هذه الأفعال الوحشية ضد المدنيين غير مستبدة في تصرفات القوات

<sup>(1)</sup> ثورة 17 فبراير، <http://ar.wikipedia.org>

<sup>(2)</sup> تقرير منظمة العفو الدولية: حالة حقوق الإنسان في العالم، 2011.

التابعة لنظام القذافي الذي عرف عليه الاستبداد والظلم منذ بدايات توليه مقاليد السلطة، غير أن العديد من القوانين و المواثيق الدولية تدين مثل هذه السلوكيات.

شهدت الأزمة العديد من المعارك، والتي أهمها: معركة مصراتة التي استمرت من 23 فيفري إلى 15ماي فكانت أكثر دموية ومأساوية، أين واجه المصراطيون أعنف الهجمات التي شنتها القوات المدرعة الموالية للنظام و التي كانت وصل من طرابلس إلى سرت، حيث تموضعت قوات القذافي في مدينة تاورغاء المجاورة التي انضم سكانها و بحماسة إلى المعركة ضد المدينة الثائرة، و ارتكبت ضده العديد من الأفعال كالسرقة، و القتل، و الاغتصاب، و غيرها<sup>(1)</sup>، و كانت حصيلة القتلى كبيرة بين المدنيين و السكان، و فرضت قوات القذافي الحصار على المدينة وقامت قوات النظام السابق بعمليات تعسفية جماعية في كل من مدن: طرابلس، و الزاوية، والخميس، و مصراته في محاولة استباقية لإجهاض المظاهرات، و رافقتها بشكل منظم عمليات تعذيب و معاملة قاسية و غير إنسانية أيضا تصب كلها في مسار الإطاحة بالكرامة الإنسانية، غير أن النظام لم يستوعب أن الشعب الليبي لم يعد يتأثر أساسا بمثل هذه الانتهاكات، لاسيما و أن تاريخ ليبيا موسوم بتلك الخروقات و عدم احترام حقوق الانسان.<sup>(2)</sup> و تعتبر مثل هذه الحصيلة من بين أهم العوامل التي غذت النزاع أكثر و أرغمت الشعب و المعارضة على الاستمرار في هذه السلسلة من العنف بهد الثأر من النظام، و تلك المراوغة التي مارسها النظام، فبقدر ما كان النظام صلب و غير سهل للانكسار كان الشعب و المعارضة كذلك ما أشر إلى نهاية اللعبة صفرية لصالح أحد الطرفين.

**اللاجئين:** يعتبر اللاجئ هو ذلك الشخص الذي يقيم في مكان و يبحث عن اللجوء في مكان آخر، و ذلك راجع للعديد من الأسباب التي دفعته لترك موطنه وطلب اللجوء في مكان آخر. وقد أدت الأزمة

<sup>(1)</sup> تقرير الشرق الأوسط: المحافظة على الوحدة ليبيا : التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، رقم 115، ديسمبر 2011، ص2.

<sup>(2)</sup> تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، نفس المرجع، ص26.

الليبية منذ بدايتها إلى زيادة كبيرة في عدد المهاجرين منها على المنافذ الحدودية بينها وبين دول الجوار: تونس، الجزائر، النيجر، تشاد، السودان، مالي، مصر (أنظر الملحق رقم 04). وكان من بين اللاجئين لدول الجوار بالإضافة إلى الليبيين هناك جنسيات أخرى من البلدان المجاورة، وكذا المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء الإفريقية و جنوب آسيا. حيث فر قرابة 706000 مهاجرا من ليبيا، عبروا على الحدود في الفترة الممتدة من فيفري إلى سبتمبر 2011. وحسب السيدة رنا جابر - خبير الطوارئ وما بعد الأزمات على الصعيد الإقليمي - تقول بأن الأزمة الليبية أدت إلى نشوء أكبر موجة هجرة في التاريخ الحديث؛ حيث وصل عدد المهاجرين الذين فروا و عبروا الحدود الليبية باتجاه الدول المجاورة 318007796915، كانوا ذوي جنسيات من بلدان العالم الثالث، كما قامت المنظمة الدولية للهجرة بمساعدتهم.<sup>(1)</sup> وبعدها تزايد عدد اللاجئين من ليبيا راجع للأوضاع السيئة التي عانى منها الشعب سواء خلال فترة حكم العقيد معمر القذافي، وكذا أثناء تأزم الوضع بين قوات النظام و قوات المعارضة، فكان الشعب الليبي هو الضحية والمتضرر الوحيد و وجد بأن السبيل الوحيد للنجاة هو الهجرة و اللجوء في بلد آخر.

هناك أيضا مئات الخيام المنصوبة في العديد من المخيمات؛ مثل مخيم بوشوشة المقسم إلى أحياء مختلفة بحسب الجنسيات، وذلك في أعقاب مشاحنات خطيرة بين اللاجئين وصلت في الكثير من المرات إلى شجارات عنيفة خلفت الكثير من الجرحى، يصل حوالي إلى 4000 لاجئ من دارفور، و السودان، إريتريا، مالي، النيجر، والكثير من البلدان الإفريقية الأخرى يعيشون وسط خيام منصوبة في صحراء منطقة بن قردان على الحدود مع ليبيا (-2011). و مع ذلك استطاعت المنظمات الإنسانية الموجودة في مخيمات اللاجئين أن ترحل مئات اللاجئين منذ بداية الثورة في ليبيا، و بالرغم من وجود منظمات إنسانية تقوم برعاية ضحايا النزاعات سواء الداخلية أو الدولية خارج حدود الدولة الواحدة، و

(1) المنظمة الدولية للهجرة . المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا [www.egypt.com.int](http://www.egypt.com.int)



اللاجئين إلا أن هذا يبقى خرقاً لحقوق الإنسان و اعتداء على أمنه بمستوياته و أنواعه، و على الأسرة الدولية من منظمات و مؤسسات دولية الحكومية منها و غير الحكومية عدم التغاضي عن مثل هذا الخرق الفادح للقوانين التي تنادي باحترام الانسانية. و يمكن القول هنا و بين صعود قوى و سقوط أخرى على اختلاف الشعارات، فقد راح الشعب في ضبابية الصراع الذي تتجاذبه الأنظمة التسلطية المغتصبة من جهة، و قوى المعارضة من جهة أخرى، و أطراف خارجية تتشبث بالدعوة إلى الإصلاح و النهج الديمقراطي مكرسة في ذلك أولوية المصلحة.

### **المبحث الثاني: إدارة الأزمة الليبية على مستوى حلف شمال الأطلسي**

تزايدت حدة النزاع المسلح بين قوات المعارضة و القوات التابعة لنظام معمر القذافي، و كانت نتيجة ذلك تزايد عدد الضحايا المدنيين، و نتيجة لتفاقم الوضع اختلفت ردود الأفعال الدولية اتجاه الوضع بين مؤيد لتدخل قوات أجنبية لحل الأزمة، و بين معارض للتدخل و مطالب بحل سلمي للوضع. و على الرغم من كل هذا اتفق الجميع على إدانة تلك السلوكيات البشعة التي لا يملك النظام أي سلطة تخوله لفعل ذلك، و كان لا بد من إيقاف انسياب الوضع أكثر من ذلك، فكان قرار التدخل العسكري صادراً من طرف مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز الواحد و الوحيد المسؤول عن اتخاذ التدابير اللازمة بموجب قرارات متى رأى ذلك مناسباً.

### **المطلب الأول: مبررات التدخل العسكري في ليبيا**

يعتبر مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو المبدأ المسلم به و المتفق عليه، حيث لا يجوز لأية دولة أن تقوم و بإرادتها المنفردة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، حتى و لو

كان هذا لاعتبارات إنسانية، أو بحجة حماية حقوق الإنسان، أو حماية الأقليات، أو الرعايا أو أي حجة أخرى، إلا إذا كان الانتهاك صارخ لحقوق الإنسان و مثبت بموجب تقرير أكيد عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حينئذ فقط يمكن التحرك الدولي وبموجب قرار دولي (خدر 2011). فالأمم المتحدة بوصفها هيئة دولية دائما تعمل على تحديد حدة الانتهاك عن طريق الأجهزة التابعة لها ومن ثم تتخذ التدابير اللازمة، غير أنه يتضح من جميع الحالات المشابهة لليبيا (من ناحية مستوى التدخل) دائما تلجأ إلى خيار التدخل العسكري. وفيما يتعلق بالحالات التي تمس الاستقرار الدولي، فمن الواضح أن المجتمع الدولي لا يتسم بالانسجام التام الذي تنتفي معه أي محاولة لزعزعته، مما يتطلب التصدي لها، وإن استدعى الأمر استخدام القوة العسكرية، وهذا النوع من القوة هو الذي ينظمه الميثاق حتى لا يتم التعسف به.<sup>(1)</sup> ليفهم على أن مهمة الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين من أهم مقاصد الأمم المتحدة في حين أن دورها أساسا تراجع في ظل الأحادية القطبية لصالح قوى أخرى تتقن الحروب و تحرق جميع الإشارات في سبيل خرق السلم والأمن الدوليين، فكيف لو كانت هذه القوى المحرك الرئيسي لمثل هذه المنظمات، هل تحافظ على السلام العالمي وتترك قطاعها الصناعي في المجال العسكري يشهد ركودا و كسادا ؟ فالجواب طبعا لا، لأن الحاجة تبرر فعلا الوسيلة.

تعددت المبررات التي بمقتضاها تدخلت القوى الأجنبية في ليبيا بين مبررات معلنة وأخرى غير معلنة. ففي البداية سننظر للمبررات المعلنة التي حاولت القوى المتدخلة تكريسها والترويج لها في الأوساط الدولية لكسب الدعم و شرعنة التدخل.

### أولا: المبررات المعلنة

(1) طارق بادي الطراونة، المرجع السابق، ص 16.

تطور الموقف في ليبيا بصورة خطيرة وصلت فيها الأمور إلى مواجهة عسكرية مباشرة ومفتوحة بين النظام و الثائرين بصورة غير متكافئة، خلفت خسائر جسيمة في صفوف المدنيين(إدريس 2012). وبالتالي سعت القوى الأجنبية المتدخلة في ليبيا لتقديم العديد من المبررات التي سعت في تقديمها لكسب الشرعية الدولية للتدخل، تمثلت هذه المبررات فيما يلي: كأول مبرر حماية السلم والأمن الدوليين وذلك نتيجة لتفاقم الأزمة والتطورات الكبيرة التي حصلت أثناء الاشتباكات التي حصلت بين قوى نظام القذافي وبين قوى المعارضة، فكان مبرر التدخل بالاستناد لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (محمد 2011). إضافة إلى وجوب الحفاظ على نوع من الاستقرار في المنطقة والإسراع بالتدخل لإيجاد حل للأزمة بوصفها حرباً أهلية في بلد يتوسط بلدين خرجا من انتفاضتين ناجحتين (عبد النور 2011). حيث أنه ومثلما أثرت الأوضاع المضطربة في كل من مصر و تونس وانتقلت شرارة الاضطراب إلى ليبيا، من شأن هذه الأخيرة و بعدما تم التغيير دون الحاجة إلى تدخل أجنبي أن تؤثر هي الأخرى و بنفس الدرجة في الوقت الذي يتعذر فيه على الحلف القيام بجملة تدخلات تضعف فعاليتها. كما قد برر كل من " هنري كيسنجر " و " جيمس بيكر " التدخل العسكري على أنه محدود لأسباب إنسانية،على اعتبار أن كتائب القذافي أوقعت خسائر كبيرة في المدن الليبية، وأسقطت الكثير من المدنيين الأبرياء، الأمر الذي كان ينبئ بحدوث عواقب وخيمة على السكان. وقال أنه لا يمكن إلا أن تكون أهدافهم المثالية هي الدافع الوحيد لاستخدام القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، لأنه لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تكون رجل الشرطة الوحيد في العالم، ولا يمكن أن تستخدم قواتها المسلحة لمواجهة كل التحديات الإنسانية التي تظهر من وقت لآخر، و أن هدف حماية المدنيين يتفق ويتطابق تماما مع القيم الأمريكية، وأن الحاجة للتدخل الإنساني غالبا ما تنشأ من ضرورة حماية السكان من حكوماتهم أو من انهيار الحكومة بالكامل، وبأن الانتفاضة العربية تحمل في طياتها فرصة عظيمة للعالم أجمع أن دعم الديمقراطية قد يوفر بديلا عن التطرف الإسلامي. (هنري ، جيمس 2011) و يمكن القول

حسب رأيهما أن ليبيا تمثل استثناء لقاعدة الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعى لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان سياسيا، اقتصاديا، ودبلوماسيا، وأن قيم الولايات المتحدة الأمريكية تدفعها إلى تخفيض معاناة البشر.

يضاف أيضا إلى الحجج التي تبرر بها تدخلها في ليبيا هو صدور موقف عربي مطالب بسحب الشرعية من نظام القذافي، ثم بتوجيه النداء للأمم المتحدة لغرض حظر الطيران الجوي على ليبيا، و كذا بطلب من قوات المعارضة (عبد النور 2011). غير أنه لم يصدر صريحا طلب بالتدخل العسكري و إنما نادى هذه الدول الأمم المتحدة ومن ثم مجلس الأمن بالتحرك لوقف الانتهاكات و المأساة التي استهدفت الإنسانية. و من هنا كان تبرير هذه القوى الحفاظ على الصالح العام و حماية المدنيين الليبيين، فالدافع الذي استندوا عليه كان إنسانيا محضا.

أرادت هذه القوى إظهار دعمها للمطلب الديمقراطي، في نفس الوقت لم ترد أن تحدث الانتفاضات تحولا جذريا في سياسات دول المنطقة مما سيمس بمصالحها و مصالح حليفها الإسرائيلي، كما تعي أميركا جيدا أنه حينما تتحدث الدول العربية - بعد أن تؤسس أنظمة ديمقراطية- بلغة الأمن القومي بدلا من لغة أمن النظم الحاكمة في الجمهوريات أو أمن العائلات الحاكمة في الملكيات، فإن السياسة الإقليمية ستتقلب رأسا على عقب (عبد النور 2011). ومنه فإن القوى المتدخلة استطاعت أن تصنع لنفسها وللباقى العالم من المبررات المقنعة ما يغطي دوافعها الحقيقية وراء السعي للتدخل في ليبيا، في اعتقادهم أنه لو لم يتدخلوا في ليبيا لحل الأزمة، لكان عدد ضحايا هذا النزاع أكبر مما كان عليه أو أنه لم يتم التوصل لحل لهذه الأزمة، وهذا طبعا ليس بالصحيح، حيث أن هذه القوى دائما تعتبر نفسها سباقة لما يخدم الإنسانية، غير أنها في هذا ليست متأخرة فحسب، بل غائبة تماما، فحضورها الحقيقي يكون في البورصات وأسواق الأسلحة ومسرح الحروب.

## ثانياً: المبررات غير المعلنة

تظهر للعديد من المتأملين في الوضع الليبي والموقف الغربي المنادي بالتدخل، العديد من الأغراض الأخرى بالإضافة لتلك المبررات التي صاغها رؤساء خارجية الدول المتدخلة في ليبيا \_ في خطاباتهم، جعلت من هذه القوى تكرر كل إمكانياتها للعب دور في هذه الأزمة. هذا، و قد أثرت الأزمة المالية سلبياً على اقتصاد أمريكا و دول الحلف بأجمعها وعلى روسيا و معظم دول العالم لتَهزَّ اقتصادهم و تسرع بخطط الحلف الإستراتيجية، لتعزيز وضع اقتصادهم ولا توجد فرصة أهم من قيام توتر في منطقة تعتبر خزان نفط.

يعد عامل النفط هو العامل المحرك لتدخل كل من الولايات المتحدة الأمريكية و القوى الأخرى في ليبيا، إذ يعتبره بعض السياسيون والمراقبون الدافع الرئيسي لهذا التدخل، و كمثل عن هذا يقول السفير الروسي السابق لدى ليبيا أين أعرب عن قناعته بأن النفط كان الدافع الرئيسي وراء تدخل الناتو في ليبيا، و أوضح في صحيفة روسية رسمية أن العقيد القذافي في الآونة الأخيرة قام بمنح شركات النفط الأجنبية بعض الامتيازات، لكن ذلك لم يشبع الغرب الذي يطالب ليبيا بخصخصة شركة النفط الوطنية، وطرح أسهمها. وقال بأن القذافي لم يلب رغبات الشركات النفطية الغربية، بل أعلن أنه ينوي إعادة النظر في تقاسم الإنتاج التي تمنح الشركات الأجنبية حصصاً من النفط المستخدم، أما فيما يتعلق بالفرنسيين تحديدا فهم يثارون من القذافي، لأنه أرغم شركتهم " توتال " على دفع غرامة ضخمة وتراجع عن صفقة شراء مقاتلات فرنسية الصنع واستعاض عنها بمقاتلات روسية( خالد 2011)، ونرى بأن عامل الثأر له وزنه في هذه الأزمة خاصة إذا ما تمعنا في الخلفيات المسببة للأزمة و وجدنا أن الثوار و المعارضة ذهبوا ليثاروا من نظام القذافي ومن عائلته وحاشيته، كان التدخل أيضا يحمل وراءه الضغينة و الانتقام لأسباب سياسية و إستراتيجية واقتصادية متشابهة.

سبب الواقع النفطي للولايات المتحدة الذي يحمل مؤشرات متدهورة من شأنها التأثير على اقتصادها خاصة، و أن معدلات الإنتاج النفطي والاحتياطي في تدهور مستمر للعديد من الأسباب، لتغتنم الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه الأوضاع فرصة السيطرة على مزيد من النفط لتخفيض العبء على الاقتصاد الأمريكي، وذلك للأوقات الصعبة التي يمر بها هذا الأخير، نتيجة للركود والانكماش الاقتصادي التي تعيشها مع الدول الأوروبية هي الأخرى في ظل الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية التي هزت معظم إن لم نقل الأغلبية الساحقة للدول الغربية.<sup>(1)</sup> و باعتبار أن ليبيا تتواجد في منطقة جيواستراتيجية مهمة فهي محل أطماع و تنافس العديد من القوى الكبرى، ومنه كان على كل من كانت له نية السيطرة على هذه المنطقة المسارعة للتدخل لأنها الفرصة السانحة لتحقيق جميع الأطماع.

اعتبر وزير الطاقة الكهربائية في فنزويلا أن العملية العسكرية التي شنها التحالف الدولي في ليبيا هدفها السيطرة على النفط، باعتبار أنها تشكل خطرا هائلا على باقي أعضاء منظمة الأوبك. وأضاف أن الهدف الأساسي للتحالف الامبريالي هو السيطرة على النفط الليبي ليس فقط بسبب نوعيته بل بسبب الوضع الجغرافي لهذا البلد و قربه من أوروبا ( خالد 2011 ). و حسب " جليبرت أشقر " أن الغرب يستجيب بالطبع لرائحة النفط، و يضيف قائلا: « ظهرت فرنسا كما لو كانت الوحيدة التي تتخذ موقفا قويا، وقد يرتبط ذلك بحقيقة أن فرنسا وبريطانيا علاوة على إيطاليا، على عكس ألمانيا التي امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1973، لا يملكون حصة كبيرة في النفط الليبي ويأملون بالتأكيد في نصيب أكبر فيما بعد القذافي » ( الكيس 2011 ). و هذا الرأي صحيح بكل ما يحمله من طمع و جشع و حب السيطرة و الهيمنة خاصة باستغلال مصائب الشعوب، الشيء الذي لا يستبعد عن الغرب، والملاحظ أن جل النزاعات القائمة تحكم فيها العامل النفطي نظرا لمكانته في السياسة الدولية و

(1) عز الدين محمد أحمد، أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي، في مجلة السائل، 127\_ 135

من ثم دور الشركات النفطية في التأثير في صناعة القرار في الدول الغربية خاصة القوى الكبرى في حلف شمال الأطلسي.

تجدر الإشارة إلى رأي آخر يذهب إلى أن الثأر هو الدافع للتدخل؛ فالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها العقيد معمر القذافي، من أجل قمع الثورة الشعبية منحت الغرب فرصة ذهبية لتصفية حساباتهم مع نظامه الذي خطط و قبل سنوات لعدد من العمليات الإرهابية في بعض الدول الأوروبية. صحيح أن القذافي تصالح مع الغرب و دفع تعويضات ضخمة لعائلات عملياته الإرهابية، و فكك مشروعه النووي وسلم محتوياته للولايات المتحدة الأمريكية، بعد تدخل هذه الأخيرة في العراق سنة 2003 (خالد 2011). وبالنظر لدافع الثأر فكانت فرصة الولايات المتحدة الأمريكية للثأر من العقيد معمر القذافي، الذي عرف عنه تمويله للحركات الانفصالية، وعناصر وعمليات إرهابية مست العديد من المصالح الأمريكية مترامية الأطراف.

يظهر في هذا الصدد وحسب الأستاذ عبد النور بن عنتر من خلال مبررات التدخل الخفية المذكورة آنفا، فإن البعد المصلحي البراغماتي دائما كان و لا يزال متحكما في تحديد مسارات التدخل الخارجي سواء في الثورة الليبية أو غيرها، و ما العامل الأخلاقي الإنساني إلا ستار، وهو ما يفسر كثيرا من المواقف والسياسات الدولية و الإقليمية المشاهدة في مجريات واقع ما يحدث في ليبيا.

### المطلب الثاني: آليات التدخل في ليبيا

استند الحلف إلى جملة من الآليات التي جرى وفقها قرار التدخل، منها القانونية و منها الممارسية، ما مكنه من تنفيذ العملية و إنهاؤها في أقصى ما أمكن.

أولا: الأسس القانونية للتدخل

يعتبر مجلس الأمن الدولي الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة، و جميع قراراته تكون ملزمة للمجتمع الدولي. و قد استند فيما يتعلق بالأزمة الليبية إلى فحوى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، و الذي يجيز استخدام القوة العسكرية في حالة تعرض السلم و الأمن الدولي للخطر ( خدر 2011 ).وعليه إثر الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها المدن الليبية، و التي كان ميلادها مدينة بنغازي، و بسبب توظيف القوات التابعة لنظام العقيد معمر القذافي جميع إمكاناتها لكبح هذه الاحتجاجات، ما أدى إلى وقوع آثار مأساوية في أوساط المدنيين، و بسبب إخلال النظام الليبي لمسؤوليته في حماية المدنيين، ليس ذلك فقط، بل ذهابه إلى اقرار انتهاكات وإلحاق أضرار جسيمة بالشعب الليبي، و هذا توظيف غير مشروع للقوة. تحرك مجلس الأمن بإصدار قرارات تؤسس للتدخل في المنطقة بهدف إرجاع السلم و الأمن الدوليين إلى نصابهما.

وقد تطابقت وجهات نظر العديد من المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حول إدانة تلك الاختراقات التي قامت بها قوات النظام الليبي. وبناء على طلب صريح من قبل جامعة الدول العربية التي وصفت الممارسات التي يقوم بها النظام الليبي ضد شعبه مستخدما كافة الوسائل بأنها تعتبر انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني (خدر 2011). حيث وأنه نظرا لذلك الخرق لحقوق الإنسان و قواعد القانون الدولي الإنساني من خلال العديد من التقارير التي قامت بها لجان دولية مستقلة قامت بالتحقيق في وضعية حقوق الإنسان في ليبيا، كان على الجماعة الدولية التحرك لوقفها ومنعها من التفاقم. فنظرا لعدد الضحايا و المتضررين ناهيك عن اللاجئين، قام مجلس الأمن الدولي بتاريخ 26 فيفري 2011 بإصدار القرار رقم 1970 الذي تبناه مجلس الأمن بخمسة عشر صوتا لإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. الذي يحمل الحكومة الليبية مسؤولية الأحداث، و يلزمها بإيقاف الانتهاكات وأخذ المطالب التي نادى بها



الشارع الليبي بعين الاعتبار.<sup>(1)</sup> فحرية التعبير والتظاهر، يضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و أي مقابلة لهذا الحق من طرف السلطة يعتبر تعدي على حقوق الإنسان يحمل المجتمع الدولي سلطة الدولة مسؤولية ذلك (أنظر الملحق رقم 07).

تضمن القرار في الفقرة 26 مطالبة المجلس للحكومة الليبية باحترام حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني، و كذا دعا الدول الأعضاء و دول الجوار إلى التعاون و التنسيق فيما بينهم لتقديم الإمدادات الإنسانية من مساعدات و رعاية طبية، و إخطار الحكومة الليبية وجوبا بضمان مرور وكالات الإغاثة الإنسانية بشكل آمن. إلى داخل البلاد.<sup>(2)</sup> غير أن دول الحلف أسرعت إلى وضع ترتيبات التدخل مباشرة و لم تسجل أي حالة إمداد إنساني. وهذا أمر ليس بغريب، فكيف يقدم الغرب مساعدات إنسانية و يقوم بفعل وقائي لتفادي كارثة إنسانية وهو يشرع التدخل العسكري كأسلم حل لمثل هذه الأزمات.

فعل مجلس الأمن الدولي استنادا إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المادة 41 فحوى هذه المادة عن طريق تطبيق التدابير القسرية غير العسكرية بفرض عقوبات على ليبيا، تمثلت في حظر شراء أو بيع الأسلحة و نقلها، و حظر سفر أشخاص في النظام السياسي الليبي ذكرهم القرار، إضافة إلى تجميد الأرصدة التي يمتلكها أشخاص أيضا في النظام داخل ليبيا أو خارجها في أي بلد آخر.<sup>(3)</sup> و من الملاحظ أن مجلس الأمن اتخذ عديد التدابير لوقف الانتهاكات للضغط على الحكومة الليبية قصد تطبيق فحوى المواثيق الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان و القيام بمجمل التزاماتها اتجاه الشعب الليبي بصفتها الجهة الأولى المسؤولة عن ضمان أمنهم و حریتهم.

(1) للمزيد من التفصيل انظر تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا، ص 26.

(2) لندة لعمامرة، المرجع السابق، ص 104.

(3) أنظر الفقرات 9 - 15 - 17 من القرار رقم 1970، 2011.

اعتمد قرار 1970 تدابير قسرية بعيدة عن توظيف القوة، إلا أن نظام العقيد القذافي لم يمتثل إلى تلك التدابير، فلجأ مجلس الأمن الدولي و بإجماع دولي إلى اعتماد قرار آخر رقم 1973 الصادر بتاريخ 17 مارس 2011 كرد فعل لعدم امتثال السلطات الليبية للقرار الأول، و تصاعد وتيرة التوتر مع ما يخلفه من خسائر مادية و بشرية بين صفوف الشعب الليبي، حيث يعيد المجلس تأكيده بموجب القرار رقم 1973 بأن ما يحصل للشعب الليبي يصنف في إطار الجرائم ضد الإنسانية، و أن الوضع فعلا يهدد الأمن و السلم الدوليين، و بما أن التدابير المقرر اتخاذها في القرار 1970 لم تحقق أي نتيجة، كان لا بد من اتخاذ تدابير أخرى.

عاود المجلس التأكيد على الحالة المأساوية التي يعانيها المدنيين الليبيين والرعايا الأجانب القاطنين من جراء الهجمات المتكررة و العشوائية التي تشنها قوات النظام مع ما اكتسبه أيضا من مرتزقة، و ركز بموجب الفقرة 4 من القرار 1973 على أنه من واجب الدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين و المناطق الآهلة بالسكان، و التصرف انفراديا و جماعيا في إطار منظمات أو ترتيبات إقليمية تعاوننا مع الأمين العام.<sup>(1)</sup> بالإضافة إلى تطبيق حظر جوي على جميع الرحلات في الفضاء الجوي الليبي دون عرقلة تلك الرحلات التي تحمل المساعدات الإنسانية أو تجلي الرعايا الراغبين في المغادرة.<sup>(2)</sup> ويتضح من القرار المذكور أعلاه أن المجلس أوكل إلى الدول الأعضاء اعتماد ما من شأنه إنهاء حالة اللاسلم في ليبيا غير أنه لم يختلف كثيرا في مضمونه عن القرار رقم 1970، غير أن كل من فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا بادرت إلى تطبيق هذا الحظر لحماية المدنيين ( أنظر الملحق رقم 08).

(<sup>1</sup>) أنظر الفقرة 4 من القرار رقم 1973، 2011.

(<sup>2</sup>) أنظر الفقرتان 6 - 7 من القرار رقم 1973، 2011.

تبنى المجلس القرار 1973 فصوتت 10 دول مع القرار بما فيها الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، و خاصة فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا (المملكة المتحدة)، و لم يكن للقرار معارضين، في حين امتنعت كل من البرازيل و الصين و ألمانيا و الهند و روسيا عن التصويت.<sup>(1)</sup> و حسب الشروط القانونية القاضية بالتدخل الخارجي في إطار مسؤولية الحماية فقد تحققت جميعها، خاصة فيما يتعلق بالفاعلية، من خلال دعوة المجلس الوطني الانتقالي، الذي يعتبر السلطة الجديدة التي نشأت وسيطرت على مناطق شرق ليبيا آنذاك، حيث دعا إلى فرض منطقة محظورة الطيران ودعم شن حملة عسكرية دولية ضد قوات القذافي.<sup>(2)</sup> ويتضح من ذلك أن النظام السابق لم يتحى عن السلطة بسهولة، ما دفع المجلس الإنتقالي إلى اللجوء للقوات و القدرات الأممية.

صدر القرار 1973 بتاريخ 17 مارس 2011، وبعد يومين من صدوره تحركت الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا في إطار حلف شمال الأطلسي (الناتو) منذ 19 مارس 2011 ومن أجل ضمان حماية المدنيين لتنتهي مهامه في 31 أكتوبر 2011 عقب مقتل القذافي في 20 أكتوبر 2011.<sup>(3)</sup> ويعتبر القراران 1970 و 1973 تفعيلان لمسؤولية الحماية لأول مرة منذ إقرارها.

### ثانيا: تحركات الحلف و مخلفاتها

ظلت مسألة إقامة الحظر الجوي على ليبيا متأرجحة نظرا لعدم قبول روسيا و الصين، إلا أن طائرات التجسس و أجهزة التصنت الاللكترونية الغربية واصلت مراقبتها للوضع الليبي، خاصة تتبع حركات قوات القذافي، كما ركزت على استكشاف قدرات ليبيا الدفاعية، بالإضافة إلى اعتماد الأقمار الصناعية الغربية للمراقبة العسكرية المختصة للتصنت في جمع المعلومات العسكرية، الأمر نفسه قامت

<sup>(1)</sup> Rafael Jimenez ، قتلى غير معترف بهم ' الخسائر البشرية في حملة الناتو الجوية على ليبيا ' ( Human : America Rights Watch , 2012) ، ص 8.

<sup>(2)</sup> ليبيا الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو، ط 1، ( لندن: منظمة العدل الدولية، 2012)، ص 5.

<sup>(3)</sup> لندة لعمامرة، المرجع السابق، ص 150.

به غواصات غربية أيضا لمراقبة تحركات القوات البحرية الليبية.<sup>(1)</sup> ومن هنا يمكن القول بأن القوى المناهضة بالتدخل كانت ستتخذ التدخل العسكري في ليبيا حتى وإن رفع الفيتو عشر مرات، هذا لأن المصلحة تقتضي ذلك، خاصة وأن الثورة وصلت لدرجة تختلف كل الاختلاف عن تلك التي قامت في كل من مصر وتونس، على اعتبار أن ما أشعل فتيلها و حسب الكثيرين ليس ما فوق الأراضي الليبية وإنما ما في باطنها.

شاركت ثماني عشرة دولة في عملية الحماية الموحدة، أهمها: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، أوكرانيا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، إيطاليا، النرويج، الإمارات العربية المتحدة، قطر، تركيا. و قد شن التحالف خلال حملته الجوية على ليبيا التي دامت 7 شهور 25944 طلعة جوية، منها 17939 طلعة مسلحة. و يقدر عدد الطلعات الهجومية أكثر من 9700 شملت أعمال قصف، أسقط خلالها 7700 قذيفة موجهة بدقة. و حسب تصريحات الحلف الأطلسي يقدر عدد القذائف جو- أرض حوالي 7642؛ تشمل 3644 قنبلة موجهة بالليزر، و 2844 قذيفة موجهة فضائيا، و 1150 قذيفة مباشرة دقيقة التصويب. من بين هذه المقذوفات 82 % يزن 500 رطل، و حوالي 7 % يزن بين 500 و 1000 رطل، و نحو 10 % يزن بين 1000 و 2000 رطل. و أقر الناتو بأنه نجح في تدمير أكثر من 5900 هدف عسكري، تشمل أكثر من 400 منصة مدفعية أو صاروخية، وأكثر من 600 دبابة أو عربة مدرعة.<sup>(2)</sup>

فمنذ تبني القرار 1973 حضر الجيش الفرنسي نفسه للتدخل، حيث تلقى ضباط مركز العمليات الجوية تعليمات من هيئة الأركان بشأن الأهداف التي يجب تدميرها، و عندها خططوا كل تحركاتهم: تموقع الطائرة - الرادار التي ستراقب القصف، تحديد مناطق تحليق الطائرات المقاتلة، خطوط سير الطائرات المزودة بالوقود في الجو، الأهداف، حماية الطائرات المتدخلة من الطيران الليبي و من صواريخ أرض -

(1) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 2.

(2) Rafael Jimenez، المرجع السابق، ص 37-8.

جو.<sup>(1)</sup> و تعد بريطانيا عضوا بارزا في ائتلاف ينفذ حملة قصف جوي سمحت بها الأمم المتحدة على ليبيا لحماية المدنيين من قوات القذافي التي أثبتت قدرتها على المراوغة رغم نحو أربعة أشهر من الضربات الجوية المدمرة ( - 2011 ).

قام الحلف بتاريخ 23 مارس 2011 بالسيطرة على المجال الجوي الليبي، و في 31 مارس من نفس السنة أعلن سيطرته على جميع العمليات العسكرية، حيث حولها تحت اسم "عملية الحماية الموحدة" Unified Protector. ليعلن على وقف طلعاته الجوية في 23 أكتوبر 2011 بعد أن تم تنفيذ 2000 طلعة جوية بين 19 مارس و 30 مارس، إضافة إلى 9658 طلعة تحت مظلته بما فيها الطلعات المخصصة للمراقبة و الاستطلاع. وقد صرح قادة الحلف في رد له على هيومن رايتس ووتش Human Rights بأن تنفيذ " عملية الحماية " كان ناجحا بدرجة كبيرة في الجانب المتعلق بحماية المدنيين الليبيين، و في تطبيق منهج العمليات الذي قلل الأضرار بالمدنيين، غير أنه و وفق نفس التقرير لـ هيومن رايتس ووتش أصابت 8 غارات جوية بنايات سكنية قتل فيها حوالي 28 رجلا و 24 طفلا و 20 امرأة، وأصيب العشرات غيرهم من المدنيين.<sup>(2)</sup> وقد أعلن بعد ذلك حلف شمال الأطلسي رسميا عن انتهاء مهمته التي دامت سبعة أشهر في ليبيا رغم دعوة الحكام الجدد في طرابلس لاستمرار الدوريات الجوية حتى نهاية العام.<sup>(3)</sup> وما يلاحظ على هذه العملية أنها لم تدم طويلا كتلك التي نفذت في العراق، و هذا ما يتناقض مع السعي إلى التدخل في حد ذاته.

حسب تقديرات منظمة العفو الدولية، فإنه ونتيجة للغارات الجوية التي قامت بها قوات حلف شمال الأطلسي أثناء حملته في ليبيا خاصة في طرابلس في 19 يونيو 2011، زليتن في 4 أوت، الماجر في 8

(<sup>1</sup>) عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 3.

(<sup>2</sup>) Rafael Jimenez، المرجع السابق، ص 46.

(<sup>3</sup>) الحامي الموحد\_سبعة أشهر من عمليات الناتو في ليبيا\_ <http://www.elaph.com/web/news2011/10/692266htm>

أوت، سرت في 16 و 25 سبتمبر، فقد قتل عشرات المدنيين في العديد من المناطق السكنية والريفية، بالرغم من عدم توفر أدلة على وجود أهداف عسكرية في تلك المناطق. وطبقا للعديد من التقارير يعتقد أن قصف تلك المناطق ربما راجع إلى خطأ في المعلومات الاستخباراتية، أو عدم دقة تحديد إحداثيات الهدف، أو خلل في نظام عمل الأسلحة.<sup>(1)</sup> وتعتبر كل من النتائج المتوصل إليها فيما يتعلق بعدد الوفيات و الخسائر من جراء حملة الناتو الجوية، سواء لمنظمة العفو الدولية، أو ل هيومن رايتس ووتش و العديد من الأطراف الأخرى كمنظمة "حملة ضحايا النزاعات الأبرياء" (سيفيك) متطابقة إلى حد بعيد.<sup>(2)</sup> ويمكن القول بأن الحلف الأطلسي تدخل في ليبيا ليس لحماية المدنيين في ليبيا، و إنما تدخل كطرف ثالث في النزاع، الأمر الذي دول النزاع الليبي بعدما كان داخل إقليم الدولة، حيث كان تدخله إلى جانب المعارضة بهدف الإطاحة بالنظام الليبي، و في تقييم نتائج تدخله يمكن اعتبارها تكلفت بالنجاح خاصة وأنه أسقط نظاما لا طالما تمتنت دول زواله. حيث قال الأمين العام لحلف شمال الأطلسي " أندرس فوغ راسموسن" أن ممثلي الدول الأعضاء توصلوا إلى اتفاق لإنهاء العملية البحرية و الجوية بعد سبعة أشهر من انطلاقتها، وبأن الحلف قام بواجبه في هذا البلد، كما صرح " اينيازيو لاروسا " وزير الدفاع الإيطالي بأنه لو لم يتدخل الحلف لسقط آلاف و آلاف من القتلى الإضافيين ( Admin 2011)، وكان الحلف يعتبر نفسه هو الذي أنجح الثورة و حافظ على العديد من الأرواح في حين أنه هو الآخر أسهم مساهمة كبيرة في سفك عدد لا يستهان به من المدنيين، إلا أنه قد نجح في بناء مشروع استراتيجي - اقتصادي بالمنطقة من خلال تلك الخطوة التي قام بها.

### المطلب الثالث:المواقف الدولية من التدخل العسكري في ليبيا

<sup>(1)</sup> ليبيا الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو، المرجع السابق، ص 7.

<sup>(2)</sup> Rafael Jimenez، المرجع السابق، ص 20.

تعددت وجهات النظر بخصوص التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، بين معارض ومساند للتدخل الأجنبي لحل الأزمة الليبية، غير أنه لا بد الإشارة إلى أن العديد من القوى الغربية استغلت الظرف أحسن استغلال، التي ما إن اندلعت حتى أصبحت محط أنظار و اهتمام المحللين و السياسيين، و باعتبار أن الأحداث قد جرت في مناطق حساسة وذات موقع جيوسراتيجي مهم بالنسبة للعالم ككل.

### أولاً: المواقف المؤيدة للتدخل في ليبيا

تظهر مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا، باعتبار أنهم أولى القوى الغربية التي سارعت لتنفيذ قرار مجلس الأمن، في الصدارة الموقف الأمريكي وذلك راجع للعديد من الاعتبارات التي جعلت من العقيد معمر القذافي ونظامه من أشد الأعداء للنظام الأمريكي، فهو من المساندين وبشكل كبير للحركات التحررية وكذا الجماعات الإسلامية خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

**(1) الموقف الأمريكي:** ظهر هذا الموقف المناادي بتدخل القوات الغربية في ليبيا بشكل واضح بناء على اعتبارات عدة، والأكد تحكها المصلحة. حيث صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية " هيلاري كلينتون " بضرورة التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي. كما أصرت على أن الحملة العسكرية لحلف شمال الأطلسي يجب أن تستمر ل طالما المدنيين الليبيون في خطر. ( - 2011 ) ويعتبر دعم التدخل في ليبيا كجزء من تكفير الذنب على ما قامت به في العراق بتخطيها الشرعية الدولية.

**(2) الموقف الفرنسي:** حبذت فرنسا التدخل المباشر في الشؤون الليبية، حيث أن الرئيس الفرنسي أراد الانفراد في بادئ الأمر بضرورة استباقية تتيح له البروز كقائد لبلد رائد في مجال مواكبة التغيرات الواقعة على الساحتين شمال إفريقيا، والشرق الأوسطية، خصوصا وأن فرنسا تعتبر نفسها من

أكثر الدول الغربية المعنية بمنطقة شمال إفريقيا و خاصة منطقة المغرب العربي نظرا للإرث التاريخي الاستعماري. وتبلور الموقف الفرنسي عبر دعمها لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالأزمة الليبية 1970 و 1973.<sup>(1)</sup> فرنسا ساندت فكرة التدخل العسكري لحل الأزمة الليبية، بما يتوافق ومصالحها الإستراتيجية وتعزيز تواجدها في المنطقة وذلك منذ اقتراحها توسيع الحلف ليشمل منطقة جنوب المتوسط.

**(3) الموقف البريطاني:** قرار بريطانيا كان مرتبط أشد الارتباط بقرار الولايات المتحدة الأمريكية، و كذا فرنسا باعتبارهما أول من بادر بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وذلك على أساس أن التدخل سيساعد على وقف المذابح ضد المدنيين وهذا الإجراء سيحمي المدنيين الليبيين من انتهاكات النزاع بين الطرفين.<sup>(2)</sup> فبريطانيا دائما تساند القرارات الأمريكية ماديا و معنويا، و هذا ما تطرقنا أيضا له فيما يتعلق بقرار توسيع الحلف سابقا.

**(4) الموقف الألماني:** كانت ألمانيا من بين الدول التي امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي، حيث أبدت في البداية تخوفا كبيرا من فرض القرار على ليبيا، غير أن هذا الامتناع قوبل بالرفض من قبل الجماهير الألمانية، غير أن هناك اتجاه دعمه، ويرى بأن العقوبات الأممية على ليبيا، جاءت متأخرة بل أكثر من متأخرة، فكان التدخل الألماني في ليبيا خطوة متقدمة نحو العودة الكاملة لدائرة القوى العظمى، فهي ليست أقل خوفا على مصالحها من القوى الكبرى الأخرى. في الواقع هذه الخطوة امتداد لخطوتي مشاركة ألمانيا في كل من كوسوفو، واحتلال حلف شمال الأطلسي لأفغانستان، حيث أيدت الحكومة الألمانية فرض العقوبات بموجب

<sup>(1)</sup> براء ميكائيل، أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة ، دون معلومات نشر .

<sup>(2)</sup> بوتين يشبه التدخل العسكري في ليبيا بدعوات الحملات الصليبية، [www.alakhbar.com/node/7102](http://www.alakhbar.com/node/7102)



قرار مجلس الأمن على ليبيا، والحظر الجوي عليها،<sup>(1)</sup> مع العلم أن نفس البنود قد طبقت في الحرب على العراق، وفي تلك الحالة رأت ألمانيا بأن تدخلها يضر بمصالحها الاقتصادية.

**(5) الموقف الروسي:** امتنعت روسيا عن التصويت واكتفت بترك أمر تنفيذ القرار لدول الأمم المتحدة الأخرى، حيث قال رئيس الوزراء الروسي: « إن حكومة الزعيم الليبي معمر القذافي تفتقر إلى الديمقراطية، لكن هذا لا يبرر التدخل العسكري »، وأضاف بوتن أن التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى أصبح توجهها معتادا في السياسة الخارجية الأمريكية. إن أحداث ليبيا تبرر حاجة روسيا إلى تعزيز قدراتها الدفاعية. و رأى وزير الخارجية الأمريكي أن عدم لجوء روسيا لحق النقض ضد القرار 1973 هو مؤشر على تحسين التعاون مع روسيا بشأن الملفات الدولية الكبرى (عمر 2011).

**(6) الموقف الصيني:** هناك أمرين دفعا الصين إلى الموافقة غير المباشرة في مجلس الأمن على القرار القاضي بتوجيه ضربة عسكرية جوية؛ فالأول هو أن الدول العربية كلها اتخذت موقف مؤيد له بل مطالب به و عبر جامعة الدول العربية. أما الأمر الثاني: فهو إجماع أربع دول من أصل خمس، تمتلك حق النقض في مجلس الأمن على القرار الدولي القاضي بالتدخل في الأزمة الليبية، و عدم شعورها بأنه يهدد مصالحها و نفوذها و دورها (على 2011)، بالإضافة إلى أن بكين في سياساتها الخارجية تقوم على تجنب الصدام مع القوى الكبرى تجاه هذه المسائل. غير أن الدكتور محمد السيد سليم في مقالة له في مجلة السياسة الدولية بعنوان: " روسيا والصين ومشروع الغرب في سوريا "، ذهب إلى أن روسيا والصين وافقتا على التدخل العسكري الغربي في ليبيا، لأن قرار مجلس الأمن لم يكن ينص على هذا التدخل وإنما على إقامة منطقة

(1) أحمد إبراهيم خضر، ألمانيا ليست أقل خوفا على مصالحها من الولايات المتحدة الأمريكية ، في مجلة المجتمع 1943: 18.

حظر طيران فقط، وأن حلف الأطلسي هو الذي وسع من مفهوم قرار المجلس ليوظفه لتدمير البنية التحتية الليبية (محمد السيد).

**(7) موقف بعض الدول الغربية المؤيدة للتدخل :** حيث أعلنت الدنمارك استعدادها للمشاركة في أسرع وقت ممكن بطائرات لدعم عمليات التدخل في ليبيا. كما صرحت بولندا بأنها ستساهم بإرسال طائرات نقل عسكرية للمساعدة في تطبيق الحظر الجوي، وكذا بطائرات مقاتلة. أيضا النرويج هي الأخرى أبدت استعدادها للمشاركة عسكريا في تطبيق الحظر بالرغم من عدم تصريحها بنوعية الدعم.<sup>(1)</sup> أما فيما يخص الموقف الايطالي فقد أبدى تردده في تأييد قرار فرض الحظر الجوي، كما صرح رئيس الوزراء الايطالي بأن بلاده ترفض أن تتحول عملية التحالف العسكرية في ليبيا إلى حرب، موضحا أن إيطاليا تريد التحقق من مطابقة عمليات القصف لقرار الأمم المتحدة. و كذلك كولومبيا، الشيلي، البيرو، ساندت القرار الأممي و بررت التدخل العسكري على أنه هادف لإنقاذ المدنيين و الدفاع عن الحرية.

**(8) فيما يخص مواقف الدول العربية المؤيدة للتدخل:** نبداً بذكر موقف تونس التي لم تعارض التدخل و لكن لم تسانده صراحة، وإن كان ميزان المساندة كما هو الحال في المغرب، حيث تعتبر هذه الأخيرة من الدول التي ساندت تدخل قوات الناتو في ليبيا و بقوة، و اعتمدت على الجامعة العربية في بداية الأمر، ثم على الأمم المتحدة والقوى الغربية المتدخلة عسكريا. فالمغرب بحكم الجغرافيا لا يعتبر أن الوضع في ليبيا يشكل تهديدا مباشرا لأمنه القومي. كما أن الامتدادات الساحلية للأزمة الليبية لا تؤثر على أمنه وأيضا ما يفسر دعمه للتدخل هو أنه يخدم أهداف سياسية عليا ، لتدعم المغرب في شأن القضية الصحراوية خصوصا و أن الموقف الجزائري اتجاه الأزمة الليبية مغاير تماما للموقف المغربي (عبد النور 2011)، ومنه فالمغرب

(<sup>1</sup>) قرارمجلس الأمن الدولي رقم1970 www.ar.wikipedia.org 17 مارس 2011.

الأقصى لم يراعي حق الجوار ولم يولي أي قيمة للروابط الثقافية والعرقية المشتركة، ولا حتى الجانب الإنساني، بل كان همه الوحيد المصالح التي سعى و بكل قوة لحمايتها وتطويرها.

## ثانياً: المواقف المعارضة للتدخل في ليبيا

استند معارضو التدخل العسكري في ليبيا إلى أن القرار رقم 1970 و 1973 الصادران عن مجلس الأمن الدولي لم ينصا صراحة على التدخل بالقوة العسكرية. وعليه عارضت مجموعة دول خيار التدخل العسكري في مقابل تلك التي نادى به، و أهمها:

**(1) الموقف التركي:** فقد حرصت تركيا عن عدم إصدار أي موقف رسمي يحدد خياراتها تجاه أحد الطرفين، وتعد برغماتية الموقف التركي ناتجة عن واقعية السياسة الخارجية التركية؛ التي تسعى شأنها شأن الدول الغربية إلى الموازنة بين حسابات الربح و الخسارة في مصالحها القومية، قبل إنتاج أي موقف تدخل في ليبيا. فتركيا منذ البداية أدانت التدخل و لم تقبل به،<sup>(1)</sup> خاصة و أن تركيا تعتبر نفسها الوكيل الأول والأخير عن المنطقة بالرجوع لتاريخ الدولة العثمانية، و كذلك لاعتبارات اقتصادية مصلحية، كون التواجد الأجنبي في المنطقة يهدد مصالحها، خصوصا فرنسا التي تسعى لإحياء سلطتها الاستعمارية في المنطقة. غير أنها شاركت في العملية العسكرية ضد نظام القذافي.

**(2) الموقف الهندي:** حيث صرح وزير خارجيتها بوجود وقف الغارات الجوية على ليبيا، مشيراً إلى أن الهجمات الجوية العشوائية قد تصيب المزيد من المدنيين الأبرياء و المواطنين الأجانب و كذا البعثات الدبلوماسية ( - 2012 ). و الواضح أن الهند كغيرها من الدول الأخرى لا تحبذ التدخل تجنباً لعوائده على دول الحلف الأطلسي خاصة الولايات الأمريكية و بريطانيا و فرنسا.

(<sup>1</sup>) الموقف التركي من الثورة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، مارس 2011، ص3.

<http://www.dohainstatute.org/release>.

**3) موقف بعض الدول من أمريكا اللاتينية:** حيث تتزعم فنزويلا المعسكر الرفض للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول المساندة لليبيا، فإن الزعيم الكوبي "فيدل كاسترو"، و " إيفو موراليز " رئيس بوليفيا، و "دانييل أورتيجا" رئيس نيكاراغوا، و " كريستينا فيرديناندرز "رئيسة الأرجنتين أيدوا موقف "تشافيز" ضد هجوم الولايات المتحدة ودول الناتو على ليبيا، مشيرين إلى أن التحجج بالتدخل لحماية المدنيين إنما هو كذبة كبرى، وأنهم يرون أن الفعل العسكري الليبي المضاد هو دفاع بطولي وطني ضد متمردين تحميمهم قوى أجنبية، تسعى للاستيلاء على المصادر الطبيعية للبلاد ( أحمد إبراهيم 2012 ). وهناك أيضا مساندة جاءت من دول أخرى مثل: كوبا، الإكوادور أدانت التدخل العسكري. غير أن كل من البرازيل والأرجنتين طالبت من جهة وقف العمليات العسكرية، و من جهة ثانية أدانت استخدام القذافي للقوة، وعدم احترامه لحقوق الإنسان.(عبد النور 2011 )، و هذه الدول اعتبرت أن التدخل ينحدر من عامل براغماتي يخدم مصالح القوى المتدخلة فحسب.

**4) موقف السودان:** عارضت السودان وبشدة التدخل العسكري في ليبيا، كما قامت بتقديم مساعدة عسكرية سرية للثوار، وأرسلت عدد من الأطباء إلى بنغازي للمساهمة في عمليات إنقاذ الجرحى والمصابين.وقد اعترفت السودان بالمجلس الوطني الانتقالي بشكل علني(- 2012)، مع العلم أن ليبيا تحت حكم القذافي كانت توفر العتاد العسكري و الإيواء خلال أزمة دارفور.

**5) موقف دول الجوار:** فالجزائر و موريتانيا تتذرعان وتعتمدان على الإتحاد الإفريقي و خارطة الطريق. حيث ترى موريتانيا وجوب اللجوء للحل السلمي، فكان رئيسها عضوا في الوفد الرئاسي للاتحاد الإفريقي الساعي لإيجاد تسوية سياسية على أساس خارطة الطريق التي يعرضها. كما اعتبرت الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها القومي وتخوفت من انتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في منطقة الساحل. فالجزائر لم تشارك في الاجتماعات الدولية بشأن الأزمة الليبية. إلا

أنها عملت على عقد اجتماع حول تداعيات هذه الأزمة على الإرهاب وتهريب الأسلحة في الساحل والذي شاركت فيه مجموعة دول الساحل، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الصين، الأمم المتحدة. أما حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا فهنا يمكن القول أنها التزمت الحياد، على اعتبار أن الجزائر كانت دائما ضد أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة، و بحكم الجوار فان دعمها لأي طرف بالضرورة ضد طرف آخر يقحمها مباشرة في الصراع، و يعرض حدودها وتربها لتداعيات أمنية خطيرة. كما أن الجزائر قالت بأنها تسجل تصويت مجلس الأمن على القرار الأممي، بمعنى أنها لا تساعد لكنها لا تعارضه، على أساس احترام الشرعية الدولية، وتدعو إلى وقف فوري لكل أعمال العنف.(عبد النور 2011).

### المبحث الثالث: النتائج السياسية- الأمنية و الاقتصادية للأزمة الليبية

أثرت الأحداث التي جرت في السنوات الأخيرة كثيرا على دول المنطقة، حيث طال هذا التأثير العديد من مكونات البيئة العملية؛ من سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ومؤسسية.<sup>(1)</sup> وهذا أيضا ما خرجت به ليبيا عقب الأزمة. حيث يمكننا القول بأن نتائج الثورات التحررية من ظلم الاستبداد سواء كان الاستبداد داخلي أو خارجي حتى وإن انتهت بالنصر وتحقيق الأهداف فإنها تخرج مكللة بالعديد من الانشاقات في كيان الدولة، ناهيك عن التفهق الاقتصادي الذي يؤول في الكثير من الحالات إلى الانهيار.

#### المطلب الأول: النتائج السياسية- الأمنية

كان و من أهم نتائج الأزمة الليبية التي يصطلح عليها الكثيرين مصطلح الثورة هو فوز الثوار والمعارضة الليبية بعد تدويل الأزمة من طرف المجلس الانتقالي، وإسقاط نظام العقيد معمر القذافي الذي

(1) تقرير حول: التداعيات الاقتصادية للثورات العربية، مجلس الغرف السعودية، سبتمبر 2011، ص 6.

أثبت قدرته وسعيه إلى الحفاظ على منصبه ليس كقائد و إنما كملك مستبد. وتعتبر هذه النتيجة بمثابة إنجاز للعديد من الجهات، منها الداخلية و منها الخارجية. غير أنه ومن بين النتائج الأخرى للأزمة الليبية و انفلاتاتها و من جراء سيطرة الثوار والمشاركين في الثورة على الأسلحة التابعة للجماهيرية الليبية بالإضافة إلى تلك الداخلة مع المرتزقة، إصرار بعض التكتلات و الأفراد على عدم تسليم السلاح، و العمل على تشكيل مجموعات مسلحة، وهذا ما يقوم سلبيا أمام دعم بناء الجيش و جهاز الأمن الوطنيين (عبد الحميد 2012). فبعد هذه الأزمة و المرحلة الانتقالية فإن ليبيا في حاجة ماسة إلى بناء جيش منظم له إدارته، كون الجهاز العسكري هو الكيان الذي يحافظ على التوازن بين مؤسسات الدولة، يقف جنبا إلى جنب وهذه المؤسسات لبناء دولة ذات سيادة آمنة تستطيع تجاوز العديد من المحطات التحولية دون المساس باستقرار البلاد، على الأقل في شكل سلطانها الخارجي.

في 22 نوفمبر 2011 أعلن المجلس الانتقالي تشكيل حكومة مؤقتة ستشرف على الانتخابات الديمقراطية. و بقي عبد الجليل رئيسا للمجلس، وأصبح عبد الرحيم الكيب رئيسا للحكومة، و تم تعيين أسامة الجوالي وزيراً للداخلية وعاشور بن هيال وزيراً للدفاع، و فوزي عبد العال وزيراً للداخلية، وعلي عاشور وزيراً للعدل، وعبد الرحمان بن يزة وزيراً للنفط ( مراد 2011)

كان نتيجة سياسات النظام الليبي السابق المعلنة باعترافه بالبنيات القبلية، وتحالفه معها وتحريكه لها بما يخدم مصالحه ويضمن استمرار يته حظ كبير من تلك الآثار التي خلفتها الأزمة في ليبيا وانهايار نظام العقيد القذافي، حيث وجدت تلك الجهات والقبائل التي كانت لها امتيازات مع النظام، وخاصة قبيلة القذافة والطوارق نفسها أمام تحديات و تنافس من الفئات التي كانت محرومة سابقا.<sup>(1)</sup> ورغم تفكيك النظام وآلياته فالبنية القبلية لا تزال ذات حضور فاعل، وخاصة في مستويات الفعل

(<sup>1</sup>) بيتر كول، المرجع السابق، ص 11.

الاجتماعي، السياسي، والثقافي، وهذا ما يدفع بالعديد من المحللين إلى التخوف من الرجوع لحالة الانقسام المناطقي، مع الأخذ في عين الاعتبار ضعف البناء السياسي للمجتمع الليبي، و هشاشة التنظيمات السياسية الرسمية والمعارضة التي تمهد لبناء بديل سياسي عقب انقضاء الأزمة.<sup>(1)</sup> يعتبر الشعب الليبي نفسه خرج من هذه الأزمة منتصرا على الطرف الاستبدادي، غير أنه لم يرى بوضوح بعد الفجوة التي دخل فيها؛ فالأزمة في ليبيا لم تكن ثورة بمعنى الكلمة، خاصة وأن الوضع السياسي لم يشهد ذلك التغيير الذي ينقل النظام من الطابع التسلطي إلى الطابع الديمقراطي.

يعد التدخل الأجنبي في ليبيا أحد العوامل التي تتجر عنها أخطار وخيمة، حيث يعتبر التدخل في ليبيا هو تدخل في المنطقة المغاربية ككل، وبالتالي هذا من شأنه خلق مناخ مناسب لتوسع نشاط القاعدة في المغرب العربي وشمال إفريقيا، كون التدخل يعطي مبررا كافيا لتكثيف نشاط الجماعات الجهادية المعادية للغرب.<sup>(2)</sup> وهنا يمكن القول أن قيام الأزمة في ليبيا وتصعيدها في المنطقة المغاربية بعدما شهدت هذه الأخيرة انتفاضتين موسومتين بنوع من العنف، هو تهديد في حد ذاته لاستقرار الأنظمة السياسية بها، وبإضافة التدخل العسكري الأجنبي تصبح الآثار والنتائج أكثر خطورة على الاستقرار السياسي ليس لليبيا فقط وإنما للمنطقة المغاربية.

### المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية

تضرر الإقتصاد الليبي من الحرب، حتى أن الإنتاج النفطي الذي كان يتجاوز 1,6 مليون برميل يوميا انخفض إلى الصفر تقريبا في صيف 2011 بعد رحيل كل الشركات واليد العاملة الأجنبية تقريبا، و هذا ما أطاح بالإقتصاد الليبي كثيرا، خاصة وأن النفط كان وسيظل تقريبا المصدر الوحيد لموارد البلاد

(1) بوطالب محمد نجيب ، المرجع السابق، ص 39.

(2) ديدي ولد السالك، " مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي " الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي ، في مجموعة الخبراء المغاربة 6، ( مركز الدراسات المتوسطة و الدولية: سبتمبر 2011): 5-6.

كما جاء على لسان وزير النفط و الغاز الليبي " عبد الرحمن بن يزا " (1) ويجب الإشارة هنا إلى أن النفط الليبي لم يكن يوما مصدرا يعود بالفائدة على الشعب الليبي، و إنما كانت عائداته تستغل أبشع استغلال بين العائلة المستبدة والقبائل التي تملك نفوذا مع النظام الحاكم، أما عامة الشعب فلطالما انحرم من العائدات النفطية بدليل أن المدن النفطية هي الأولى التي انطلقت بها شرارات العنف مثل بنغازي.

تعد مدينة بنغازي هي المدينة الأكثر غنى بالنفط، غير أنها و بقيام الثورة و حتى بعد نهاية التدخل فيها ونهاية نظام القذافي بقيت تشهد حوادث متكررة، فبعدها كانت ضد عناصر النظام أصبحت اليوم حتى ضد الرعايا الأجانب لأسباب مجهولة، وهذا قاد إلى معاودة الدول الغربية التي لديها شركات استثمارية في ليبيا النظر في موضوع استمرارية عملها خاصة وأن هذه الأخيرة تعتبر أن الوضع الأمني مقلق للغاية. حيث تعد حادثة الإعتداء على القنصل الإيطالي وحسبما ذكرت المحللة " كلوديا غازيني " « بأن الهجوم سبب لقلق العديد من الشركات النفطية التي تعمل في ليبيا أو التي تخطط للعودة، وقد يكون له تأثير سلبي على قرارهم بالبقاء في البلاد أو العودة إليها ». (2) صحيح أن الأزمة أثرت على الإقتصاد الليبي والاستثمارات الأجنبية فيها، لكن الوضع السياسي والأمني الغير مستقر هو الذي أزم الوضع زيادة. فالشركات الأجنبية لا يمكنها المخاطرة بمعداتنا و عناصرها العاملة، و بالتالي الإقتصاد الليبي يفقد أحد أهم عائداته.

يمكن القول أيضا بأن الأزمة الليبية ستؤثر في اقتصادات الدول المغاربية أيضا، حيث أن ليبيا كانت بمثابة قبلة للعمالة في المنطقة المغاربية، و بقيام الأزمة عادت تلك العمالة إلى أقطارها الرئيسية، و هذا ما شكل و يشكل أعباء إضافية. و هذا ما يؤثر فعلا على الدول المجاورة لاسيما أقطار المغرب

(1) " العائدات النفطية انعشت الإقتصاد الليبي لكن إعادة الإعمار و عودة الشركات الأجنبية مازالت متعثرة لأسباب أمنية " ، في

القدس العربي 7262 ، ( 20-21 أكتوبر 2012 ) : 14 .

(2) السنوسي بيسكري، تقارير : ليبيا: التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية، ( مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2013 ) ،

ص 5.



العربي، و ليس اقتصاديا فقط وإنما أكثر من ذلك، و يظهر ذلك من تدفق مئات الآلاف من العمال الأجانب على الأراضي التونسية من ليبيا، ما زاد من مشاكل اقتصادها، نتيجة لتحمله أعباء إضافية بفعل هؤلاء اللاجئين<sup>(1)</sup>. وتعد الآثار الاقتصادية على ارتباط وثيق بالآثار السياسية والأمنية، لنخلص أن الأزمة السياسية الليبية وبالرغم من نهاية المواجهة العسكرية بين الثوار والمعارضة وقوات حلف الناتو، و الكتائب التابعة للنظام الليبي السابق بسقوط هذا الأخير، إن أثرت بشيء فهو نهاية العقيد معمر القذافي و بعضا من رموز النظام السابق، وتبقى عائداتها السلبية أعظم من الإيجابية، خاصة وأن رؤية ليبيا لا تزال تشهد ضبابية، حتى لا يمكن حصر نهاية الأزمة لصالح من.

بلغت الأسعار العالمية للمواد الغذائية مستويات قياسية في الآونة الأخيرة بينما يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط بسبب الأزمة الليبية إلى جعل الوضع أكبر صعوبة، حيث سجلت أسعار النفط في نيويورك ارتفاع كبير بينما استمرار الوضع في التآزم في ليبيا، وبحسب مؤشر الفاو(منظمة الأغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة) ارتفعت أسعار كل المنتجات وخصوصا منتجات الألبان والحبوب باستثناء السكر، وارتفع مؤشر الفاو للحبوب الذي يشمل أسعار المواد الغذائية الأساسية وخصوصا القمح والأرز والشعير. (باسم 2011).

## خلاصة الفصل

(<sup>1</sup>) ديدي ولد السالك، المرجع السابق: 5-6.

تأثرت ليبيا على غرار دول الوطن العربية بموجات التحول الديمقراطي، غير أنها لم تشهد ذلك النوع من التغيير السلمي، حيث اكتست أراضيها ملاحم في حق المتظاهرين والشعب الليبي، أدارتها قوات النظام الليبي السابق، ما اقتضى تحركا دوليا لوقف الانتهاكات التي لا طالما احترفها النظام في حق الانسانية. ويعتبر تواجد حلف شمال الأطلسي في قلب الأزمة حسب مجلس الأمن الدولي أحد متطلبات حلها، في إطار التدخل العسكري المشروع المفوض له من مجلس الأمن الدولي، وتحت اسم الحماية الدولية الموحدة للمدنيين وضحايا النزاعات الدولية. ويحسب التدخل الأجنبي لصالح العناصر الثائرة غير أنه ليس لصالح الدولة ولا المنطقة المغربية إطلاقا بالنظر لتلك النتائج و الآثار الكارثية سواء من جراء الأزمة أو من جراء التدخل فيها.

# الفصل الثالث

الفصل الثالث: التواجد الأطلسي في ليبيا: رؤية مستقبلية

يعد المفكر الفرنسي Tocquevill أول من استعمل مصطلح يدل على "المستقبل" كمجال للدراسات و الأبحاث الأكاديمية. وكان ذلك سنة 1835 في كتابه " الديمقراطية في أمريكا"، الذي كان عبارة عن محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى، وفي عام 1949 ابتكر المؤرخ الألماني Ossip.K.Flechtein مصطلح علم المستقبل Futurologie. وتعرف الدراسات المستقبلية على أنها: " تأمل للحاضر و وضع بدائل من خلاله للمستقبل من شأنها أن تعطينا صورة عن مجتمع الغد" (1) وعليه فإن الدراسات المستقبلية تعد علما قائما بذاته، لكنه لا يزال يللم شمله، هدفه محاولة رؤية المستقبل بناء على معطيات الماضي والحاضر.

تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية السيناريو كتقنية لرصد احتمالات ما سيكون عليه المستقبل، ثم عملنا على وضع سيناريوهات محتملة فيما يتعلق بمستقبل ليبيا والتواجد الأطلسي فيها.

### المبحث الأول: تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية

يقول تشارلز كيترنج: " اهتمامي منصب على المستقبل لأنني سأمضي بقية حياتي فيه" ومن هنا أصبحت هذه المقولة شعار المستقبلين والمهتمين بدراسات المستقبل، فالدراسات المستقبلية عرفت العديد من المناهج والتقنيات، من أهمها تقنية السيناريوهات التي تعتبر من ابتكار العالم الفيزيائي هيرمان خان ( يحي 2013 )؛ و التي تختص بمحاولة استخلاص القراءات من الماضي والحاضر وتخيل العديد من الأحداث ممكنة الحدوث مستقبلا. ومنه وفي هذا المبحث سنحاول التطرق في مطلبين لأهم المفاهيم و كذا أهم الأهداف التي تتميز بها تقنية السيناريوهات.

### المطلب الأول: تعريف تقنية السيناريوهات

---

(1) أسماء رسولي، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (رسالة ماجستير)، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011)، ص 155.

تعد تقنية السيناريوهات Scenarios من التقنيات والمناهج الرئيسية، و واسعة الانتشار والأكثر استخداما في التخطيط الاستراتيجي و الدراسات المستقبلية في العصر الحديث، فتعرف هذه الأخيرة على أنها: العلم الذي يرصد التغيير في ظاهرة معينة ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل و توصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره.<sup>(1)</sup> فهي تبنى على قيم وكذا تحدد المتغيرات والعوامل التي كانت بمثابة المعالم الرئيسية للماضي والحاضر. وبالرجوع لتقنية السيناريوهات التي تعددت تعاريفها، فهناك من يرى بأنها مجموعة من الخطط و الأفكار الإستراتيجية الافتراضية التي توضع قبل أوانها في أغلب الأحيان بهدف الوصول إلى غاية معينة (محمد بن سعيد 2013). كما يعرف أسلوب السيناريو بأنه ذلك الوصف لوضع مستقبلي ممكن، أو محتمل، أو مرغوب فيه، مع توضيح لملاح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، و ذلك انطلاقا من الوضع الراهن، أو من وضع ابتدائي مفترض، و الأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات تصور مستقبلية بديلة.<sup>(2)</sup> فهناك من المستقبلين من يعتبرون أن السيناريو هو: « الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعا من الوحدة المنهجية ». فهو ليس واقع المستقبل؛ إنما هو طريقة تمثله من أجل تنوير الفعل الحاضر في ضوء المستقبلات الممكنة و المأمولة، و إن امتحان الواقع لابد أن يقود التفكير الاستراتيجي من أجل المزيد من التحكم في التاريخ، لذلك فإنه لا يكون للسيناريوهات من المصادقية و الفائدة، إلا إذا احترمت خمسة شروط: الصرامة، الوجاهة، التماسك، الاحترام، الأهمية، و الشفافية.<sup>(3)</sup> و باعتبار أن هذه التقنية تنسب إلى العالم هرمان خان Herman Kan الذي تناولها بالشرح المعمق في مؤلفه " التفكير بما لا يمكن التفكير فيه " Unthinkable، خلال فترة وجوده في مؤسسة راند الذي عرف

(1) وليد عبد الحي، " الدراسات المستقبلية.. النشأة و التطور و الأهمية "، مجلة التسامح 9، (2005): 67.

(2) محمد فالح الجهني، " الدراسات المستقبلية شغف العلم و إشكالات المنهج." مجلة المعرفة 175، (2013)

<http://www.uqa.edu.sa/page/ar5227>

(3) ميشال غوديه، فيليب دوران، قيس الهمامي، الاستشراف الإستراتيجي للمؤسسات و الأقاليم، تر. محمد سليم قلالة، قيس الهمامي، (الكونسرفاتوار الوطني للفنون والحرف Lipsor العربي). 64.

السيناريوهات على أنها: « القصص التي شيدت خصيصاً حول المستقبل، وهي صورة خيالية محتملة، و أن المستقبل هو أداة لتنظيم التصورات حول العديد من البيئات المستقبلية محتملة الوقوع». (1)

يعرف البعض السيناريو على أنه عبارة عن سلسلة من الأحداث التي نتصورها تجري في المستقبل، كذلك يعرفه البعض على أنه وسيلة لاكتشاف التفاعلات الممكنة لكافة الأحداث كذلك وسيلة نستطيع بها صياغة و تشكيل المستقبل، و هناك من يرى أنه تتبؤ مشروط يركز على حركة المتغيرات الرئيسية و دورها في تشكيل صورة المستقبل، حيث يبدأ التتبؤ بمجموعة من الافتراضات المحددة مسبقاً حول المستقبل. و يؤكد Bell على ذلك حيث يقول أنه: قصص حول المستقبل متضمنا عادة قصص حول الماضي و الحاضر. و يقول Kruzic أن السيناريو وصف لمستقبل ممكن من كونه لتتبؤ محتمل لمستقبل فعلى. أما Godet فيرى أنه وصف لمستقبل محتمل و للطريق الموصل إليه. و يعرف ليندريين، و باند هولند Lindgren and Bandhold بأنه رؤية Vision مستقبلية تحاول الإجابة عن مجموعة أسئلة ماذا يحدث مستقبلاً؟ و ما هي الرؤى المرسومة بهدف تجنب المخاطر؟ و يضيف أن العقل البشري يولد مئات السيناريوهات يومياً من خلال التوفيق بين المستقبل المحتمل و المستقبل المرغوب باستخدام مسارات المستقبل الممكن، و ما علينا إلا أن نقوم بتغذية طردية feed – forward مع التغذية العكسية feed back بحيث تتكامل الرؤية و يتفق هذا مع كون السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب. (شافع 2010)

يمكن القول أن السيناريو هو وصف موجز للأوضاع المستقبلية التي يمكن تحديدها من خلال التفاعل مع المتغيرات المتعددة في الوقت الحاضر. فالسيناريو قصة منهجية للبدائل و مجموعة من الأحداث المستقبلية الممكنة، على أساس شروط أو مواصفات أولية، و المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى

---

(1) Alex Wright, using scenarios to challenge and change management thinking ,(working paper series,2003) 7.

ذلك، مع شرح لخصائص المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إليه ابتداء من وضع حالي أو مزعوم (أسامة 2011) و منه فالسيناريو هو أسلوب من أساليب الاستشراف المستقبلي لوصف وضع مستقبلي محتمل أو مرغوب فيه، و محاولة توضيح خصائص المسارات التي تقود إليه بدءاً من الوضع الراهن إلى المفترض. و إن ما يميز السيناريوهات عن غيرها من أساليب الدراسة العلمية للمستقبل هو: (شافع 2010)

- الاحتمالية: يعتبر السيناريو نهجاً احتمالياً بطبيعته حيث لا يوجد مسار مستقبلي وحيد بل هناك عدة مسارات مشروطة بظروف و قوى محلية و عالمية، و الملاحظ أن لكل سيناريو فرضيات تختلف عن فرضيات غيره من السيناريوهات، لذلك فالمجال مفتوح لمناقشة تلك الفرضيات و بالتالي تعتبر السيناريوهات قضايا ترجيح و احتمال أكثر من كونها سلسلة من الحتميات.
- التعددية: يقصد بها تعدد السيناريوهات في الدراسة المستقبلية بسبب ما يحيط بالمستقبل من غموض و احتمالات و كذا غياب اليقين، كذلك بسبب الصعوبات و التعقيدات التي تكتنف محاولة استطلاع المستقبل و ما يصاحبها من طرق مختلفة في التعامل معها، مما يؤدي إلى تنوع المسارات المستقبلية.

و بتميز هذه التقنية عن غيرها من التقنيات المستقبلية ، فإنها لها العديد من التصنيفات؛ هناك من يصنفها على أنها:<sup>(1)</sup>

- السيناريوهات الاستطلاعية Exploratory : يمثل فيها الوضع المستقبلي محل الاهتمام و وصفاً مستقبلياً ممكناً، أو محتمل الحدوث، و يستند مخطط السيناريو إلى الاتجاهات و المعطيات العامة القائمة، في محاولة لاستطلاع ما يمكن أن تسفر عنه الأحداث و التصرفات

---

(<sup>1</sup>) دنيا محمد جبر، تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الإستراتيجية، مجلة العلوم السياسية 39,38، 357-358.

المحتملة من تطورات المستقبل، و منه يمكن وصف السيناريو بأنه " تتبؤ مشروط " من عدد كبير من الاحتمالات الناجمة عن استخدام الخيال الواسع، كما يطلق عليه في كثير من الأحيان السيناريو المتوجه إلى الأمام Forivard.

- السيناريوهات الاستهدافية Normative : وهي السيناريوهات التي تشمل في البدء مجموعة أهداف ينبغي تحقيقها مستقبلا، وتحدد صورا مستقبلية متناسقة، ويعتمد مخطط السيناريو على الأوضاع الحاضرة، لكي يكتشف المسارات الممكنة لتحقيق الأهداف المرجوة مستقبلا، محددًا النقاط الحرجة التي تتطلب اتخاذ قرارات أو تصرفات مهمة، و يطلق على هذه العملية؛ التصور العكسي casting back.

و حسب سلوتر **Slaughter** تصنف إلى أربعة أنواع من السيناريوهات هي: (محمد نصحي إبراهيم 2001)

- السيناريو المرجعي، أو سيناريو استمرار الوضع القائم (Status quo scenario).
- السيناريو الانهيار (Collapse scenario)، و هو يمثل عجز النسق عن الاستمرار أو فقدانه لقدرته على النمو الذاتي، أو بلوغ تناقضات النظام حدًا يفجره من داخله.
- سيناريو العصر الذهبي الغابر أو السيناريو السلفي (Return or steady-state scenario)، و هو مبني على العودة إلى فترة زمنية سابقة، يفترض أنها تمثل الحياة الآمنة الوديعة و النظيفة.
- سيناريو التحول الجوهري (Transformation or fundamental change scenario)، و هو ينطوي على حدوث نقلة نوعية في حياة المجتمع، سواء أكانت اقتصادية، أم تكنولوجية، أم سياسية، أم روحية.



غير أن أجمعت أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيم السيناريوهات إلى ثلاثة أنواع و هي:

- السيناريو الخطي أو الإتجاهي : الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، و هنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي Projection Linéaire لاتجاه و صورة الظاهرة في الحاضر و المستقبل.

- السيناريو الإصلاحى: يركز هذا السيناريو على حدوث تغييرات و إصلاحات على الوضع الحالي للظاهرة موضوع الدراسة، و هذه الإصلاحات قد تحدث ترتيبا جديدا في أهمية و نوعية المتغيرات المتحركة في تطوير الظاهرة، و في النهاية تسعى لتحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة، مما يسمح من بلوغ الأهداف التي لا يمكن تحقيقها في الوضع الراهن.

- السيناريو الراديكالى: في هذا السيناريو يتم الاعتماد على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلى و الخارجى للظاهرة، و يقوم هذا السيناريو على التطورات الفجائية التي قد طرأ على بيئة الظاهرة، و في هذه الحالة يؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير جذريا في المسار العام للظاهرة.<sup>(1)</sup> كما أن صياغة كل هذه السيناريوهات تحتاج بشكل أساسي إلى كم كاف من المعلومات عن الظاهرة، التي يتم تحديد تداعياتها المترتبة عن كل سيناريو من السيناريوهات.

#### المطلب الثاني: أهداف تقنية السيناريوهات

تكشف لنا دراسة المستقبل من خلال السيناريوهات عن واقع المجتمع المعاش، و التنبؤات المتوقعة له. حيث تتحلّى السيناريوهات بالعديد من المواصفات التي من أهمها: الاتساق الداخلى بين مكوناته، وهذا يعني الابتعاد عن أي تناقضات بين مكونات السيناريو، كما أن إعداد السيناريوهات يجب

(1) مبروك ساحلي، مناهج وتقنيات الدراسة المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، جامعة أم البواقي [www.nasuss.edu.sa/Ar/com](http://www.nasuss.edu.sa/Ar/com)

أن يكون محدوداً؛ بحيث تتضح الاختلافات والتميزات فيما بينها، فعند تضمين الدراسة المستقبلية لأكثر من أربعة سيناريوهات قد يؤدي إلى قدر كبير من الارتباك والالتباس في عمليات التحليل و كذا عرض النتائج. كم يتوجب أن يكون للسيناريو فائدة في التخطيط المستقبلي بما يعين على تحقيق أهداف مستقبلية معينة، و أن وضوح الأهداف سيستفيد منه المسؤولين في مجالات مختلفة. كما تتضح أهمية تقنية السيناريوهات في أنه من خلال أنها تكشف لنا الاحتمالات و الإمكانيات و الخيارات البديلة التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية . فوضع السيناريوهات هو عبارة عن عمل توجيهي أو إرشادي فهي ترشد المسؤولين لاتخاذ القرار إلى ما هو ممكن و ما هو محتمل، كما ترشدهم إلى نوع التغيير الذي يمكن إحداثه و هل هو تغيير جذري أو تطويري. (محمد 2001)

كما أنه ليس هناك إجماع بين المنشغلين بالدراسات المستقبلية على الأهداف التي يتعين السعي لتحقيقها من وراء عمليتي بناء و تحليل السيناريوهات المستقبلية، فهناك فريق يسعى لنزع صفة الاستهدافية عن الدراسات المستقبلية بمعنى أن تكون محايدة و متحررة من الأحكام القيمة حتى لا يتم فرض رؤية مستقبلية معينة على الناس، و بالتالي يريد هذا الفريق إصباح صفة الموضوعية و العلمية على الدراسات المستقبلية من خلال حصر أهداف الدراسات المستقبلية و التي تمثل السيناريوهات أحد أساليب البحثية، لذلك تعدد أهداف السيناريوهات كأحد أساليب الدراسة العلمية للمستقبل طبقاً لآراء هذا الفريق لتشمل: عرض الاحتمالات و الإمكانيات و الخيارات البديلة التي تنطوي عليها التطورات المستقبلية كما تكشف عنها السيناريوهات المختلفة. و كذا عرض النتائج المرتبة على الخيارات أو البدائل المختلفة. و تركيز انتباه الناس على الفاعلين الرئيسيين و إستراتيجيتهم و العمليات أو العلاقات السببية، و النقاط الحرجة لاتخاذ القرارات، و القضايا التي يجب أن تحظى بالأولوية في اهتماماتهم. و كذا استشارة الفكر و التأمل حول قضايا و هموم المستقبل من خلال المسارات الاحتمالية، مما يؤدي إلى تنشيط خيال الناس، و بالتالي مساعدتهم على اتخاذ قرارات أفضل بشأن مستقبلهم من الآن، و طبقاً لآراء هذا الفريق؛

فإن تأثير الدراسات المستقبلية على فكر الناس و توجيهاتهم نحو المستقبل يمثل تأثيراً عاماً يتمثل في تنمية البعد المستقبلي من تفكير الناس، من خلال تقديم تصورات بديلة لمسارات المستقبل، و الناس لهم الحق في اختيار أو رفض أي من هذه التصورات. (شافع 2010)

حسب الأستاذ هيرمان خان، إن السيناريوهات ليس هدفها التنبؤ، و لكن هي عقلية الناس الذين يستخدمونها؛ و هي تحدي التفكير التقليدي و تجنب استقراء المستقبل بطريقة خطية. و أنها أداة لمساعدتنا في اتخاذ وجهة نظر طويلة في عالم من عدم اليقين، كما تهدف لمساعدتنا في تحديد كيف يمكن أن تكون هناك إستراتيجية قوية، وفي نفس الوقت تتميز بالمرونة، و تكون انتهازية بشكل مناسب في مواجهة عدم اليقين بخصوص المستقبل ؟ و الهدف النهائي لمخطط السيناريو حسب هيرمان خان هو: خلق أكثر تكيف.<sup>(1)</sup> أما بخصوص الفوائد التي تنجم عن هذه التقنية حسب نفس الأستاذ هي تتمثل في: القدرة على توقع المستقبل عندما يتم إنجازها، و زيادة القدرة على الاستجابة بشكل أفضل لأحداث مستقبلية يتم زيادة القدرة على الاستجابة بشكل أفضل لأحداث مستقبلية.<sup>(2)</sup> و منه فإن الهدف من استعمال تقنية السيناريوهات هو تسليط الضوء على القوة الدافعة، و المؤشرات الأولية لنقاط التحول في بيئة المنظومة التي هي موضوع الدراسة و كذا محاولة تسليط الضوء على المستقبل و الاستعداد لما هو غير متوقع، و بعبارة أخرى؛ هو وسيلة تفتح طرقاً متعددة نحو المستقبل، و تتكون من تمازج ما هو محتوم و ضروري، مع ما لا يمكن التنبؤ به و ما يخضع للاختيار، و تكمن أهمية السيناريوهات في قدرتها على تجاوز القيود العقلية و الثقافية و السياسية و التنظيمية. كما تعد هذه التقنية أداة متميزة لإبراز المؤشرات المبكرة للتغيير في الوقت المناسب و قبل فوات الأوان. (زهير 2013) كما تسعى لتنبه صانع القرار بطبيعة المشاكل النتائج التي تترتب عن اختيار مسار معين من مسارات تطور الأحداث و الظاهرة، مما يساعد على

---

(<sup>1</sup>) Martyn Evans, ISPY: Utilising Forecasting and Scenario Planing for Design Future(university of Salford, School of Art and Design, United Kingdom ): 9.

(<sup>2</sup>) Alex Wright, OP.cit, 8

إصلاح أو تكييف القرارات السياسية، أو حتى التراجع عنها في حالة ما إذا اقتضت الضرورة ذلك، أيضا تساعد على التعبئة لمواجهة الآثار التي قد تنجم عن حدوث مسار معين.<sup>(1)</sup> بتعدد وجهات النظر حول تحديد نوع السيناريو، تعددت أيضا معها الآراء بخصوص الهدف من تطبيق هذه التقنية، للوصول إلي دراسة علمية منهجية تطبق لتحقيق التصورات المستقبلية التي من الممكن الوصول إليها.

## المبحث الثاني: السيناريوهات المرشحة للتواجد الأطلسي في ليبيا

حاولنا و بالاعتماد على تقنية السيناريوهات المفترضة حاولنا رسم ملامح مستقبل ليبيا بعد سقوط نظام القذافي و التدخل الأجنبي في الأزمة، و من ثم مستقبل التواجد في المنطقة، و حسب عرض الأستاذ " وليد عبد الحي " لتقنية السيناريو في إطار الدراسات الاستشرافية (الدراسات المستقبلية) تقديم رؤية ممكنة للوضع في المستقبل بناء على مجموعة اتجاهات و متغيرات تتفاعل فيما بينها.

قمنا بتحديد ثلاث اتجاهات، هي:

- الانفتاح السياسي؛ بزيادة نسبة المشاركة السياسية في ليبيا لعامة الشعب، و تحسن في مستويات التعليم و المعيشة و الرعاية الصحية. حيث تميل ليبيا إلى التداول السلمي على السلطة في اتجاه عدم وجود قوة مهيمنة و مستبدة تحتكر السلطة.
- الموارد الطاقوية؛ حيث تعرف ليبيا منافسة شرسة حول مصادر الطاقة في ظل زيادة الطلب مع التطور الحاصل في الصناعات التكنولوجية، و خاصة الحربية.

(1) ميروك ساحلي، نفس المرجع، 6.

• الفوضى الدائمة و عدم الاستقرار؛ حيث تعرف ليبيا تدهورا ليس شبيها بفترة حكم القذافي، و لكن أسوء من ذلك بكثير، خاصة مع غياب ما ينظم الحياة السياسية و الاقتصادية.

و في المقابل توجد متغيرات لها تأثير كبير و واضح في تحديد هذه الاتجاهات، و هي:

• قوى المعارضة و المجلس الانتقالي الذي يضم عناصر منشقة عن النظام السابق، يضع عقبات من شأنها عرقلة إصلاح النظام كون الأحداث في ليبيا أقرب إلى الانقلاب أكثر منه إلى الثورة، خاصة في ظل غياب مؤسسة عسكرية منظمة.

• طبيعة الصراع القائم في ليبيا؛ حيث يعتبر نوع الصراع و حجمه، وأسبابه من تدهور للظروف الاجتماعية و خرق لحقوق الانسان، و حدوده الزمنية والمكانية له تأثيره على توجهات سياسات القوى الدولية الكبرى.

• الهيمنة الغربية و خاصة الأمريكية على النظام الدولي الجديد و تصدع تلك المكانة بالأزمة الاقتصادية و المالية العالمية التي أصابت دول أوربية أيضا ما دفعا إلى البحث عن أقاليم جيواستراتيجية وجيوقتصادية لتحقيق أمنها الطاقوي.

اعتمدنا أيضا على ما تسميه الدراسات المستقبلية بالمنحنى السوقي Logistic Curve الذي يعنى حسب الأستاذ وليد عبد الحي في عرض تسارع انتشار التكنولوجيات الجديدة مما يعني تسارع إيقاع التغير في الوقت الذي لا تتسارع فيه قدرات التكيف معه و مع آثاره السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية بنفس الوتيرة ( وليد 2013). و قد اعتمدنا على هذا المنحنى لتوضيح ظروف اشتعال فتيل الاحتجاج و الثورة في مناطق عديدة و مجاورة لليبيا و سرعة انتشار عدوى التوتر في المنطقة خاصة مع تكنولوجيا "الفييس بوك" facebook.

و ترجح الدراسة في أحد البدائل أن تدخل ليبيا من حيث طبيعة مجتمعها القبلي و عجزها عن صياغة معالم دولة قائمة بمعزل عن التدخلات الخارجية مجموعة الدول الفاشلة مما يديم التواجد الأطلسي في المنطقة.

كما ترصد الدراسة تدهورا ملحوظا للأوضاع السياسية، و الأمنية، و الاقتصادية، و الاجتماعية، التي هي نفسها الأسباب المؤدية للأزمة، و بما أن السبب يتطابق مع النتيجة فإن ذلك يعزز نهاية حقبة الاستغناء عن الآخر.

تعد طبيعة البناء السياسي و الاجتماعي للدولة في عهد القذافي من خلال قدرة النظام السابق على إيجاد التوازن بين القبائل من شأنه أن يسيطر على الأوضاع عقب نهاية الثورة، و يعمل على تحقيق دولة آمنة تعتبر أن الأحداث طبخة غريبة. كما قد تذهب هذه القبائل نتيجة للتمييز ما أضفى إلى وجود طبقات اجتماعية و حتى في المناصب السياسية من شأنه أن يحيل الوضع بين هذه القبائل إلى الانقسام والإنشقاق والتصادم.

ضعف قدرة الدولة الليبية على بناء مؤسسات سياسية وعسكرية نظامية، أمام طموحات المجلس الانتقالي الذي كان المستفيد الأول والأخير من الإطاحة بنظام القذافي في سعيه إلى تقلد السلطة، لا يجعله بعيدا عما كان عليه الوضع السياسي في حقبة القذافي، خاصة و أن ما جرى في ليبيا ليس ثورة بآتم معنى الكلمة، طالما خطط لها و نظمها عناصر منشقين عن النظام السابق.

أمام ندرة الموارد الطبيعية و خاصة الطاقوية، ظهرت منافسة شرسة بين القوى الغربية حتى المتحالفة في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي وضمان موقع في سلم القوى و استغلال تلك الصراعات و النزاعات الداخلية للتغلغل خاصة في الأقاليم النفطية من شأنه أن يدفعها إلى سن معالم الديمقراطية في الدولة الليبية لدعم أمن شركاتها النفطية.

تأثير الأزمات الاقتصادية على الاقتصاديات الغربية و تلك الخسائر الضخمة التي أنهكت كاهل الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها من جراء استراتيجياتها العسكرية الهجومية الوقائية و العقيدة التدخلية من شأنه أن يدفع هذه الدول إلى الرجوع إلى مبدأ قريب من العزلة، يكتفي ببقائه بعيدا عن التدخل في الأزمات العسكرية.

و ينتهي التفاعل بين الاتجاهات و المتغيرات إلى ثلاث سيناريوهات، و هي:

### المطلب الأول: ليبيا نحو وضعية ستاتيكية

يقول الكاتب " نبيل شبيب " أن الثوار كانوا في البداية رافضين لأي تدخل أجنبي<sup>(1)</sup> و هذا بالضبط ما لم يتضح من موقف المجلس الانتقالي كونه فضل التدخل الخارجي في عجلة لإنهاء نظام القذافي، و يمضي هو في تنفيذ مخططاته. كما أن الثورة القائمة تتمحور أساسا حول الخصومة بين الثوار وبين النظام، وهذا ما حول الثورة من عمل وطني إلى عمل انتقامي صرف يبقي على قواعد اللعبة الاستبدادية دون أي تغيير، ماعدا ذلك التغيير الذي يتعلق بهوية اللاعبين، فيصبح الظالم مظلوم والمظلوم إلى ظالم مع الإبقاء على اللعبة نفسها، و يقول البعض بأن العهد الجديد في ليبيا يجب أن يبدأ بالقصاص من القتلة و المجرمين (أنس 2011). و هذا ما يجزم أن النظام الجديد سوف يبدأ ولايته بالفوضى و الانتهاك و يغرق الشعب في متاهة تشغله عن مراقبة مدى التزام الحكومة الجديدة بتجنب الانحرافات التي مارسها نظام القذافي.

يذهب الكثيرون إلى أن الثوار يدركون أن واشنطن و باريس و لندن و روما لا تشغلها الثورة الشعبية أو الحرية و الديمقراطية، و يريدون فقط الوصول إلى منابع النفط بنفس السيناريو العراقي، و بعد أن وصلوا و يفرضوا سيطرتهم بذريعة الديمقراطية و حقوق الإنسان، يسعون إلى استخدام نظام آخر في

(1) نبيل شبيب ، ما بعد التدخل الدولي في ليبيا ، ( دون ناشر، 17 أبريل 2011 )، ص 3.

ليبيا يضمن مصالحهم النفطية.<sup>(1)</sup> و بناء على هذا وعلى جملة من المؤشرات فإن هذا السيناريو يفترض استمرار طبيعة النظام السياسي الذي كان سائدا في حقبة القذافي، على اعتبار أن عناصر انشقت عن النظام و نظمت انقلاب ضده، مستغلة الأوضاع في المنطقة العربية و ثغرات حكم القذافي، و مؤججة شعارات الديمقراطية و حقوق الانسان و وجوب التغيير مثلها مثل أي دولة من دول الربيع العربي الأخرى لإسقاط رموز النظام لهدف واحد ووحيد، لتظفر بالسلطة و تتقلد مناصب الحكم، و تؤسس لنظام آخر ربما يحكم ليبيا لأزيد من 40 سنة أخرى، و كأنه مكتوب على الشعب الليبي أن يجرب جميع أنواع الإستبداد و التسلط من تقليدي إلى حيث إلى معاصر، ليتضح أن الإستبداد بالسلطة يستحدث مثله مثل التكنولوجيا.

لم يسعى المجلس الانتقالي إلى تغيير النظام السياسي لأسباب واضحة، و إنما سعى إلى إسقاط نظام بعينه، ما يؤكد أن الأحداث ليست موجهة لطبيعة النظام و اجتثاث الظلم من الأساس، و إنما استقصت رموز النظام. و يمكن اعتبار ما جرى في ليبيا ليست ثورة تنتهي بالتغيير، و يكون التغيير إيجابيا يرضي كامل الشعب، و بمجرد نهايتها تتكافل الجهود لإعادة بناء و إعمار ما تخرب سواء مشاريع، أو مخططات، أو مؤسسات، بينما نهاية هذه الأحداث بقيت معلقة لم تصرح بأهدافها قط. و يتضح أن ما جرى و لا يزال يجري هو لعبة سياسية استعملت الشعب كوسيلة لإزالة عائق و تحقيق هدف. و بالتالي فإنه من المرشح أن تكون ليبيا ما بعد حقبة القذافي هي نفسها ليبيا أثناء القذافي؛ أي أن سيناريو الاستبداد يبقى قائما وبقوة في مواجهة الشعب و القوى الخارجية الأخرى.

يضم المجلس الانتقالي العديد من أعضاء حركة الضباط الودويين الأحرار، و من بين هذه الشخصيات اللواء سليمان محمود، و اللواء خليفه حفتر، و الرائد محمد نجم و شخصيات أخرى. هذه الشخصيات لها شرعية تاريخية حيث شاركت في انقلاب 1969 و لها شرعية في الوقت الراهن بسبب

(1) محمد جمال عرفة، هل تكرر الولايات المتحدة سيناريو العراق في ليبيا ؟ ، مجلة المجتمع 1943، (2011/03/12) : 15.



انضمامهم لثورة 17 فيفري. وهذا من الممكن أن يؤدي إلى أن تقوم شخصيات عسكرية باتخاذ زمام الحكم خاصة وأن النصر كان عسكرياً.<sup>(1)</sup> فشخصيات بهذا الثقل السياسي والعسكري من شأنها أن تتفرد بتوجيه النظام وفق مبعثياتها كونها تملك الأحقية الكاملة نتيجة قيامها بإسقاط نظام بهذا الصلابة، وبالتالي فإن ليبيا هنا لم ولن تخطو أي خطوة في اتجاه التغيير.

يفترض الوضع المستقبلي لليبيا أيضاً أن العامل القبلي لا يمكن إغفاله، خاصة تلك القبائل التي كانت تتفرد بمعاملة خاصة و مميزة من طرف النظام السابق، وكونها معارضة للثورة والتغيير، فهي ستشهد مستقبلاً معاملة خاصة أيضاً من النظام السياسي الجديد، لكن ليست إيجابية بتاتا. وسيقوم النظام الجديد دون الحيلولة إلى إنشاء مؤسسات سياسية ورقابية تشارك وتراقب ما يجري على مستوى السلطة.

يعد وصول المجلس الانتقالي إلى السلطة في ليبيا سيؤدي إلى نوع جديد من عدم الاستقرار، لكن ليس ذلك النوع الذي يتطلب تواجداً أطلسياً في المنطقة، وإنما ستستمر العلاقة عدائية خاصة و أن المجلس و الحكومة الجديدة ستتنبه إلى أن المساعدة الأطلسية لم تأتي لأن الأحداث أثرت في تلك الدول، و إنما تم ترجيحها بعد أن سطرت أهداف نفعية تستهدف النفط الليبي في عالم جديد يعرف طلباً متزايداً وبشكل كبير على موارد الطاقة.

وعليه يذهب هذا التصور إلى:

- وصول المجلس الانتقالي إلى قمة السلطة يتيح له مجالاً واسعاً لاستغلالها في منحى لا يختلف كثيراً عن منحى القذافي.
- تمكن المجلس من السيطرة على الأوضاع والحيلولة دون قيام أي نزاعات، على اعتبار أنه يمتلك الخبرة الكافية لبسط نفوذه وفرض التوازن بين القبائل.

(1) سيناريوهات التحول الديمقراطي في ليبيا. <http://www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=6589>

- زيادة النزعة القومية و مجابهة أي دور غربي في المنطقة، مع استبعاد أي احتمال لنشوب حرب أهلية، و الاستمرار في الدفاع عن وحدة ليبيا في ظل وجود النفط و الغاز و منافسة القوى من هنا و هناك على استغلاله.

### المطلب الثاني: ليبيا على خطى الإصلاحات الديمقراطية الغربية

تفرد الحالة الليبية بأنها حركة تغيير ثوري حقيقي، حيث ظل القذافي منذ عام 1969 يمثل الحاكم الفرد ويرفض القول أنه رئيس دولة، و عليه لا توجد في ليبيا أحزاب سياسية أو تنظيمات مجتمعية كما هو معتاد في الأنظمة السياسية المعاصرة، و لعل نجاح الثورة الليبية يعني في أحد أبعاده إعادة الاعتبار لمسألة بناء الدولة الوطنية في ليبيا على أسس جديدة، و قد أفصح المجلس الوطني الانتقالي إلى أنه تم تجنيد نحو 800 من مسؤولي الجهاز الأمني الليبي كمرحلة أولى لبناء مؤسسة أمنية، مع استخدام 5.000 من أفراد الشرطة الذين خدموا في وحدات غير مرتبطة أيديولوجيا و فكريا بنظام القذافي (حمدي 2011).

و هي أهم خطوة نظرا لوزن المؤسسة العسكرية و الأمنية، ما يعني أن المجلس في طريقه لبناء دولة وطنية ليبية لها وزنها السياسي والعسكري و الاقتصادي بعد صحوة دامت أكثر من سبعة أشهر تضرر فيها العديد من المدنيين والسكان، و تم فيها انتهاك مبدأ السيادة الوطنية من خلال تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي الذي يعتبر نفسه أنقذ الشعب الليبي من سنوات أخرى من الاستبداد.

إن سقوط نظام القذافي سمح بالولوج إلى طريق كله ديمقراطية واحترام لحقوق الإنسان و كرامة المواطن الليبي وحقوقه الاجتماعية والسياسية، وهذا بالتعاون مع القوى الغربية. وبالرغم من بعض التفاؤل فيما يتعلق بالوضع الليبي وتبنيه لمبادئ الديمقراطية والانتعاش في جميع المستويات: الاقتصادية من خلال إعادة القوة الإنتاجية للحقول النفطية في ليبيا مرة أخرى سيسهم دون شك في توفير الإيرادات

اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وإعادة الاعمار . والسياسية- الأمنية من خلال بناء جهاز أمني منظم و مؤسسات سياسية و تمثيلية يستجيب من خلالها النظام الجديد لمطالب الشعب.

تتأثر تجربة ليبيا بشكل كبير بنتائج ثورتي تونس ومصر، بمعنى أنه إذا كان تحول ديمقراطي في هاتين الدولتين فيعد خطة إيجابية على التحول الديمقراطي في ليبيا.<sup>(1)</sup> فمثلما تأثرت ليبيا بموجة الاحتجاجات بجارتها تتأثر بنتيجة الأحداث، إلا أنه و كتعقيب فقط يمكن القول بأن ظروف الأحداث وطبيعتها في ليبيا و في مصر وتونس ليست نفسها، وهذا لا يجزم إطلاقا بالتأثر.

يلوح في الأفق أن ليبيا و بعد نجاح الثورة التي قام بها الشارع الليبي بتنظيم من المجلس الانتقالي وإسقاط رموز الاستبداد، ستبني معالم دولة ديمقراطية على أسس غربية، معتمدة بدرجة كبيرة على القوى الخارجية في تقديم الدعم اللوجستيكي وتسليح الجيش و تدريب قوات الجيش الجديد، لاسيما وأن الدول الغربية هي التي ساندت الشعب الليبي والمعارضة لإسقاط النظام كونه نظاما استبداديا تسلطيا لم يحترم بأي شكل من الأشكال حقوق الانسان التي حددتها العديد من الأعراف والمواثيق الدولية التي هي الأخرى تفرض على الحكومة الانتقالية تكريس مبدأي الديمقراطية الحقبة واحترام حقوق الانسان و قواعد القانون الدولي.

يعتمد الغرب هذه السياسة الرقابية على مختلف مراحل تشكيل الدولة الجديد بهدف عزل النظام الجديد عن تلك الاعتبارات الأيديولوجية التي أعلاها القذافي والتي تجاوزت الدولة الوطنية مثل القومية و الاسلاموية ( حمدي 2011 ). وبهذا ليبيا أنهت تلك الحرب الأهلية، و الوقوف موحدة في مواجهة أي

---

(1) سيناريوهات التحول الديمقراطي في ليبيا . <http://www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=6589>

طرح بتقسيم البلاد إلى شرقية وغربية، لتكون أمام طرح ديمقراطي علماني تابع للقوى الغربية و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر الطبيعة الجيوستراتيجية و الجيواقتصادية لليبيا هي المحدد الرئيسي ولكن ليس للوضع السياسي أو الاقتصادي الليبي، و لكن تفرض ضرورة استمرار الوجود الأطلسي في المنطقة خاصة وأن الغرب لا طالما كان بعيدا كل البعد عن استنزاف النفط الليبي، وكانت الثورة الليبية نهاية للحرمان الغربي وبداية عصر جديد يقوم فيه الغرب بمد يد المساعدة للحكومة الليبية الجديدة فيما يتعلق بإعادة بناء الدولة ومؤسساتها على أساس ديمقراطي منفتح على غالبية الشعب و في المقابل بناء نظام سياسي ليبي منفتح على الغرب.

زعمت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تتواصل مع ممثلين عن ثوار ليبيا الذين سيطروا على مزيد من المدن و توجهوا لتشكيل هيئة تشرف على المرحلة الانتقالية، حيث قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بأن حكومتها مستعدة لتقديم كل أشكال المساعدة للمحتجين على نظام القذافي.<sup>(1)</sup> و بناء عليه يمكننا القول بأن ليبيا مستقبلا ستكرس الأسس الديمقراطية في ظل نظام جديد بمساعدة غربية لكن الجميل لا يرد ببناء الأنظمة الديمقراطية فقط وإنما الجميل يرد أضعافا مضاعفة. بمعنى أن المرحلة الجديدة هي مرحلة تبعية لقوى الأطلسي باعتباره المنقذ للشعب خاصة فيما يتعلق بالنفط.

ذهب الكاتب نبيل شبيب في مقالة له إلى أنه لا يمكن التسليم بأن ما جرى في ليبيا قد أثر على المواقف الغربية، ما دفع بهم إلى دعم إرادة الشعب وبلورة مساعيه لتصنع الفوز، و إنما معادلة صعبة توازن بين هذه الإرادة ومطامع الهيمنة.<sup>(2)</sup> كما يذهب الدكتور ديدي ولد السابق إلى أن دعم الثوار الليبيين من قبل القوى الغربية الساعية لتحقيق مصالحها في ليبيا قد يجعل القرار الليبي ما بعد القذافي

<sup>(1)</sup> محمد جمال عرفة، هل تكرر الولايات المتحدة سيناريو العراق في ليبيا ؟ ، مجلة المجتمع 1943، (2011/03/12) : 16.

<sup>(2)</sup> نبيل شبيب ، ما بعد التدخل الدولي في ليبيا ، مرجع سابق، ص 1 .

رهينا لتلك القوى، وأن ذلك سيجعلها تتحكم إلى حد كبير في تسيير العلاقات المغاربية المغربية.<sup>(1)</sup> فإذا كان هذا الطرح صحيحا فإنه يجزنا إلى الجزم بأن النظام الليبي مستقبلا سيكون على خطى الدول الغربية و بالتالي فتح شراكات استغلالية واسعة بين هذه الأخيرة و الحكومة الليبية الجديدة خاصة و أن التدخل الذي قام به حلف شمال الأطلسي مبرمجا ومحكما و مبنيا على العامل المصلحي لا الأخلاقي وذلك سعيا من الغرب دون الحيلولة لقيام نظام تسلطي آخر يعرقل مسارها الاستغلالي خاصة التخوف من صعود جماعات إسلامية كما حدث في كل من مصر وتونس. فليبيا تتمتع بمزايا اقتصادية هائلة مقارنة بكل منهما لاسيما في قطاع النفط، سيكون لها تأثيرا كبيرا على إمكانية التواجد الأطلسي في المنطقة.

و عليه يذهب هذا التصور إلى:

- قيام دولة ديمقراطية منفتحة أمام كافة الشعب سياسيا، تملك مؤسسات سياسية تحافظ على وحدة الليبيين على الرغم من الطابع القبلي الذي يميز المجتمع الليبي، تعرف نموا و تنوعا اقتصاديا بفضل الاستثمارات الأجنبية في مجال النفط.
- استمرار التواجد الأطلسي في ليبيا من خلال الاستثمارات الأمريكية و الأوروبية التي تتطلب جهودا من دولها لتوفير الأمن لها، و قيام علاقات منفتحة بين هذه الدول و ليبيا الجديدة في عصر جديد أهم ما يميزه التبعية الليبية للأنظمة الليبرالية الامبريالية.
- أي أن تقوم ليبيا الديمقراطية مع الخضوع لمشروع الوصاية الغربية و الاستغلال الوحشي لمصادر الطاقة. و هذا هو الهدف الرئيسي من التدخل الأجنبي لحل الأزمة الليبية وحسم الصراع لصالح الغرب.

### المطلب الثالث: ليبيا نموذج الدولة الفاشلة

(1) ديدي ولد السالك، المرجع السابق، ص 5-6.

تشير دراسة قامت بها جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الأمريكية حول الانتفاضات الشعبية و التي تؤكد أن نسبة حدوث حرب أهلية بعد صراع مسلح هي 43% بينما نسبة حدوث حرب أهلية بعد انتفاضة شعبية سلمية هي 28%. و طبقا لنفس الدراسة و التي شملت 323 انتفاضة مسلحة و غير مسلحة من سنة 1900 إلى سنة 2006. احتمال التحول إلى ديمقراطية بعد صراع مسلح يمثل 3%، بينما يمثل 51% بعد ثورة سلمية.<sup>(1)</sup> و هذا ما يقود للجزم بأن هذا الصراع المسلح الذي شهدته ليبيا سيعدها تماما عن النهج الديمقراطي خاصة أن الدول وبعد الصراعات المسلحة و سقوط الأنظمة تدخل حالة فراغ سياسي و اضطراب أمني، لا توحى أبدا باحتمالية انتهاج الديمقراطية أو حتى الاستقرار.

يشكل التحدي الأمني أبرز التحديات الكبرى التي تواجه المرحلة الانتقالية في مرحلة ما بعد القذافي، فالثوار الليبيون يمثلون تحالفا هشا من مختلف المصالح و الاتجاهات الفكرية الذين جمع بينهم العداء الشديد للنظام السابق. حيث تضم تركيبة التحالف الثوري الذي أطاح بنظام القذافي المحامين و الأطباء و المهندسين و سائقي الحافلات و حتى العاطلين عن العمل، و هؤلاء يعبرون عن تيارات فكرية متباينة تضم الإسلاميين و القوميين والليبراليين ( حمدي 2011 ). و بالتالي فإن هدف إسقاط رموز النظام السابق هو العامل الذي وحد بين صفوفهم، و الطبيعة البشرية تقترض عودة الإنسان إلى العداء عقب انقضاء المصلحة مباشرة، ما يعني أن هؤلاء الثوار و بعد أن أسقطوا النظام الذي كان وحده يملك القيادة الكاريزمية القادرة على توحيد ليبيا حتى و إن كانت متبعة في ذلك سياسة التخريب و الترغيب، سيلتفتون إلى المصالح الذاتية مما يوجب الصدمات و الصراعات بينهم. خاصة وأنه لا يمكن إهمال الطابع القبلي في الصورة المستقبلية كونه من البداية كان منهم من مع النظام ومنهم من ضده و هذا ماسيفتح المجال واسعا أمام حرب أهلية.

(1) سيناريوهات التحول الديمقراطي في ليبيا. <http://www.libya-alyoum.com/news/index.php?id=21&textid=6589>

يمكن اعتبار الأوضاع المتردية هي المسبب الأساسي للثورة، و الملاحظ أن الأوضاع عقب نهاية الثورة أسوأ حالا من قبل، ما يشكل عاملا لعدم الاستقرار و الاشتباكات الداخلية بين الثوار في حد ذاتهم، و بين القبائل، و انتشار الأسلحة بين الثوار مع رفضهم تسليمها، إضافة إلى لامركزية الميليشيات الإسلامية، كلها أمام نظام عاجز و غير قادر على تهدئة الأوضاع. فيتحدد نظام فاشل قريب للانهار. ولا يمكن إهمال المحرك الخارجي، حيث أصبحت الساحة الليبية منتهكة بالكامل لجوايس من مختلف دول العالم و الكل مندس بالداخل لزعزعة النظام العام، كما أصبحت الإدارات الأمنية تفتقر للمعلومات الأمنية اللازمة لاتخاذ القرار المناسب و الحاسم في بعض الأحيان لمواجهة الظروف المتلاحقة.<sup>(1)</sup> إن سقوط النظام السابق من شأنه أن يؤدي بليبيا إلى الإنشقاق والتقسيم إلى ليبيا شرقية و ليبيا غربية؛ الشرقية التي كان معظم أهاليها يعانون تهميشا، و الغربية التي كانت من حاشية القذافي.

يعد عاملي الحرمان و الاضطهاد عادة هو ما يغذي النزعات الجهوية والقبلية والعرقية، و أما انهيار حكم شمولي فيخلف بروز أطراف تحاول ملء الفراغ، فتقع في كثير من التجاوزات و بالتالي الصدمات، وأبرز مغذيات الصراع المتواصل اليوم:<sup>(2)</sup>

- بروز النعرة القبلية و الجهوية.(انظر إلى الملحقين 05-06)
- التنازع الأيديولوجي.
- بروز التشدد الديني.
- بقايا النظام السابق.

---

<sup>(1)</sup> السنوسي بسيكري، تقارير: ليبيا: التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية، ( مركز الجزيرة للدراسات، 5 ماي 2013)، ص 5.

<sup>(2)</sup> تقدير موقف: الأمن في ليبيا... شرعية الدولة و سطوة السلاح، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2012، ص 2.

- تشكيل الكتائب على أساس جهوي وقبلي.

و هذا ما أدى إلى التصدع الحقيقي للأوضاع بالرغم من زوال أهم رموز نظام القذافي، ما يؤشر إلى أن مجرد تفاعل هذه المغذيات سيؤسس لحرب أهلية تتحكم فيها عوامل متفرقة، من مصلحة وأيديولوجية و عامل قبلي و انسياب الأسلحة. وهذا كله يصعب من قدرة الانتقال من الثورة إلى بناء دولة قادرة، الشيء المستبعد تماما في حالة ليبيا.

تظهر اليوم خمس قوى تميز ملامح المستقبل الليبي، وهي: القوى الملكية المنحدرة من الملك إدريس السنوسي، قوى التحالف الديمقراطي الذي أسسه الزعيم الليبي المعارض "منصور الكيخيا"، والقوى القومية العربية المتشكلة منذ السبعينيات التي حرّمها القذافي من الثروة، والقوى الإسلامية ( قوى الإخوان المسلمين و الحركات الجهادية )، و أخيرا الحركة الشبابية التي أثبتت و جودها أثناء الثورة.<sup>(1)</sup> وفي ظل هذا الوضع فإن ليبيا تدخل مرحلة حرجة تلعب فيها القوى المذكورة سابقا أدوارا متضاربة لاسيما القوى الإسلامية التي تشكل هلعا للغرب إذا ما سيطرت على الأوضاع، و سيكون من المستحيل على الحكومة الانتقالية أن تبني دولة جديدة و مؤسسات فعالة لأنها ستكون أمام انقسامات و انشقاقات تناحر بين هذه القوى من جهة و بين المجلس الانتقالي الذي و بهدف السيطرة على مقاليد السلطة سيشن حربا استنزافية لأرواح الشعب الليبي.

و عليه فإن هذا السيناريو يفترض:

- انقسام ليبيا بين شرقية و غربية تحت ضغط التجاذبات والمنافسة على السلطة في جميع الإتجاهات، مع قيام حرب أهلية في ظل انتشار الأسلحة و عدم توفر أجهزة أمنية تضبط

(1) توفيق المدني، تقارير: المرحلة الانتقالية في ليبيا : تحديات البناء، ( مركز الجزيرة للدراسات ، دون سنة نشر )، ص 3.



ذلك الانسياب نحو الانتقامات والثأر، وبهذا يؤسس لدولة فاشلة ليس هذا فحسب بل في طريقها إلى الانهيار.

- استمرار التواجد الأطلسي في المنطقة رافعا شعارات مختلفة، لهدف واحد ووحيد هو ضمان أمن أعضائه الطاقوي، و كأنه يقتسم تركة شعب و دولة أتت على نفسها في ضبابية صراع لم تحدد أهدافه من البداية، و تركته للقدر، فكان قدرها الوقوع في يد من لا يرحم.

يتضح لنا مما سبق أن التواجد الأطلسي في ليبيا سيتحقق بموجب سيناريو الديمقراطية و سيناريو الفشل، حيث أنه في كلتا الحالتين تبقى المنطقة رهن إشارة القوى الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما مع الآثار التي خلفتها الأحداث من بداية المظاهرات السلمية إلى التحول لاستعمال العنف المتمثلة أساسا في ارتفاع أسعار النفط.

وانطلاقا من هاته السيناريوهات الثلاث نرى بأن السيناريو الثاني و الثالث قريبين للوضع الليبي، إلا أن طبيعة القوى المشكلة للمجتمع الليبي أثناء الأزمة وبعد انتهائها تحيلنا إلى اعتبار السيناريو الثالث الذي يفترض أن الدولة الليبية مجزئة وفاشلة وتشهد تواجدا غربيا على أراضيها بشتى الآليات و الوسائل، عسكريا، اقتصاديا، أيديولوجيا، و حتى ثقافيا هو الذي يترجم آفاق ليبيا المستقبلية. و بالتالي يمكننا القول بأن سيناريو " ليبيا: نموذج الدولة الفاشلة " هو السيناريو الأقرب إلى الوضع الليبي، و هذا ليس بناء على دراستنا فقط، و إنما أيضا بالرجوع إلى العديد من القراءات في أسباب النزاع الليبي و مخلفاته ومستقبل الدولة خاصة بعد انكماش سيادتها بتدخل حلف شمال الأطلسي الذي يعتبر تدخله الخطوة الأولى و ليست الأخيرة في المنطقة.

يعتبر قيام دولة فاشلة في إقليم مترابط تاريخيا، حضاريا، أمنيا، اقتصاديا تهديدا يحمل الكثير من التداعيات على المنطقة المغاربية، و خاصة على الدول التي تتشارك معها الحدود الجغرافية و السياسية، فماذا لو كانت تحت وصاية قوة لطالما سعت إلى التغلغل داخل المنطقة و الاستفادة من خصوصياتها الجيوستراتيجية و الجيواقتصادية.

تلوح في الأفق تأثيرات متوسطة "الاشتباك" بالاعتماد على قيام ليبيا كدولة مجزئة و فاشلة، تتعلق بتأثيرات للداخل في الجوار الإقليمي فيما يخص قضايا محددة كانتشار السلاح، واللاجئين، والهجرة غير الشرعية، كما توجد أخطار في الداخل، ولكن لم تصل إلي حد تفجير العلاقات مع الجوار. ومثل هذا النموذج هو أقرب إلي الحالة الليبية الراهنة. ومثل هذه التأثيرات يمكن مواجهتها عبر التنسيق، خاصة مع وجود مصلحة لكل الأطراف (الداخل ودول الجوار) في تخفيض حدة التهديدات. وهو ما بدا واضحا في الآونة الأخيرة من سعي مشترك بين ليبيا ودول الجوار لمناقشة تداعيات الوضع الأمني علي الحدود، خلال مؤتمر مشترك ضم وزراء مصر، وليبيا، وتونس، والمغرب، والجزائر، والنيجر، وتشاد، ومالي، وموريتانيا (خالد2012). هذا الوضع يعتبر مصدر رعب للعديد من الدول نتيجة الانعكاسات السلبية جدا على أمنها القومي، و خاصة الجزائر التي تخاف تأزم الأوضاع على حدودها المحاذية لليبيا من جهة، و المحاذية لمالي من جهة أخرى. هاته الأخيرة من شأنها قيادة الجزائر إلى مسار كله انفلات أمني.

خلاصة الفصل

يمكن القول بأن ليبيا وبعد التدخل الأجنبي وسقوط نظام العقيد القذافي دخلت مرحلة تذبذب جديدة على جميع المستويات، وبخاصة السياسية والأمنية أين ظهرت العديد من القوى الداخلية والخارجية التي تسعى إلى رسم طريق ليبيا المستقبلي وسط تجاذبات واتجاهات وأيديولوجيات جديدة دون أن ننسى المصالح المختلفة والمتضاربة، إن كانت للقائمين بالثورة من ثوار ومعارضة، أو القوى الداخلية من قبائل وقوى إسلامية أو تلك التي نفذت عملية ليس حماية المدنيين، وإنما عملية إسقاط القذافي وحاشيته وإبادتهم. وبالتالي لا يستطيع أحد الجزم بالوضع الذي ستكون عليه ليبيا في المستقبل، غير أنها والأكد أنها لن تكون ليبيا الديمقراطية الآمنة والمستقلة غير التابعة لأطراف أخرى. وهذا ما نذهب إليه من خلال السيناريوهات التي افترضناها.

خاتمة

## خاتمة

يتضح مما تم التعرض له من مختلف الجوانب التي رأينا أنها تخدم موضوع دراستنا، كيف أن الحلف الأطلسي و رغم زوال عدوه الذي أسس لمجابهته، إلا أنه استمر في التفاعل مع مختلف القضايا الراهنة، و هذا ما ميزه عن غيره؛ بل بقي أقوى الأحلاف و أكثرها نشاطا على جميع الأصعدة، كما تغيرت إستراتيجياته بتطور الأوضاع الدولية، فبعد أن كان الدفاع المشترك هدفا أساسيا للإنشاء، أصبحت المصلحة سببا في الاستمرار .

احتلت المنطقة المغاربية من المكانة ما جعلها محل استقطاب وتنافس القوى الكبرى في العالم، ذلك راجع لامتلاكها العديد من المقومات الإستراتيجية و الاقتصادية؛ التي تتنوع فيها من قطر لآخر، ذلك ما جعلها مستهدفة من طرف من ينتظرون الفرصة للتواجد فيها والاستفادة من ثروتها. حيث شهدت هذه المنطقة على غرار المناطق الأخرى موجة من الحراك الشعبي، المطالب بالتغيير و إسقاط الأنظمة المستبدة التي تقلدت الحكم لسنوات طوال، و كذا المطالبة بالتحول الديمقراطي.

عرفت ليبيا بتميزها؛ فموقعها الجغرافي هو أحد العوامل الإستراتيجية الهامة فيها، حيث ساهم في تحديد هويتها، إقليميا، عربيا، إفريقيا. دون أن ننسى امتلاكها لأهم مصادر الطاقة من بترول و غاز الطبيعي، الشيء الذي دفع الدول الغربية لاغتنام فرصة هذه الاحتجاجات و الأحداث، للتواجد في المنطقة المغاربية بصفة عامة و في ليبيا بصفة خاصة.

نستخلص مما سبق:

- أن حلف شمال الأطلسي منظمة لا تعمل أبدا للحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، و إنما هي منظمة براغماتية هدفها الأساسي التوسع بالرغم من تغير الاستراتيجيات، و

بما أن هذا التحالف يتمتع بنوع متعاضد من القوة، فقد أولى لأعضائه و أجهزته القيام بالعديد من السلوكيات التي ليست من مهامه، سواء على الساحة الأوربية أو العالمية.

• المنطقة العربية بشقيها الشرقي والغربي من أهم المناطق الجيوستراتيجية و الجيواقتصادية في العالم، الشيء الذي جعلها محل تهديد.

• النفط ليس مجرد مصدر للطاقة فقط، بل هو سلاح استراتيجي، ومحرك للحروب و العقيدة التدخلية، ما يوضح الوزن الثقيل للنفط في مجريات السياسة الدولية.

• النظام السياسي الليبي السابق ( حقبة القذافي ) بالرغم من اعتباره نظاما تسلطيا إلا أنه يحسب له قدرته على السيطرة على الأوضاع الأمنية الداخلية، إضافة إلى تلك الأدوار التي لعبها على الساحات: المغاربية، الإفريقية، العربية.

• المنطقة المغاربية في طريق تشكلها بأنظمة جديدة تتهج غالبيتها النهج الديمقراطي و التداول السلمي على السلطة ما يسمح لها بالتجانس أكثر للوقوف أمام تحديات المرحلة الانتقالية.

• يشهد العالم اليوم تعديا فاضحا على حقوق الإنسان، أين أصبحت الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني مجرد شعار و ذريعة أساسية تعتمدها القوى الكبرى للتدخل في شؤون الدول الأخرى، و خاصة في شؤون الدول التي خلفت فجوة بين السلطات السياسية وعامة الشعب والغير ديمقراطية.

• ليس كل ما يحدث في الدول غير الديمقراطية هو تغيير نحو الأحسن، خاصة إذا ما نظرنا إلى تلك النتائج الكارثية المترتبة عن الأزمات الداخلية في حد ذاتها، وعن التدخل فيها من مخلفات لا تحسب إطلاقاً لصالح الدولة المتدخل فيها.

• بالنظر إلى الوضع الليبي يمكن القول أن الأزمة في ليبيا اعتمدت الديمقراطية ذريعة فقط لقلب النظام وإسقاطه، فالسبب الأول والأخير لمعظم النزاعات الداخلية و الثورات هو تلك الاستغلالية لثروات الشعوب خاصة من قبل السلطة. و يبدو أن دور العامل الخارجي واضح جدا من خلال ما جرى في ليبيا، سواء التأثير بما حدث في المنطقة العربية ككل، أو ذلك الدعم أو بمعنى أصح التحريض الخارجي.

وبناء على هذه العناصر جميعها نستخلص أن هناك علاقة وطيدة جدا بين ما حدث في ليبيا و بين النفط، ليرسم بذلك مثلثا إستراتيجيا بثلاث رؤوس، هي: الأزمات الداخلية، النفط أو الطاقة، التدخل الخارجي العسكري.

إن حلف شمال الأطلسي مبرمجا لخدمة المصلحة، خاصة و أن النظام الدولي الجديد يشهد متغيرات أخرى من شأنها التأثير على مكانة القوى فيه، و ليس بالنظر إلى مستواها العسكري فقط، بل الاقتصادي الذي اعتمده العديد من القوى الصاعدة الأخرى للتميز و احتلال مكانة مرموقة و مؤثرة في المجريات الدولية.

إن حلف الشمال الأطلسي لم يتدخل في ليبيا لأن الانتهاكات الواقعة على الشعب الليبي تتطلب ذلك، وإنما لأن مصالح أعضائه توجب عليه التحرك و الاستجابة لرائحة النفط أينما كانت، ولا يخفى لأحد أن ليبيا مصدر طاقتوي عظيم، لكن كان يدار من طرف نظام شمولي معادي، طوق آبار النفط من أطماع الغرب، و ليس ذلك فقط، بل طوقها أيضا عن أنظار شعبه.

يمكن الإنتهاء إلى وضع مجموعة توصيات، في محاولة منا لتجنب وقوع جميع الذرائع والانتهاكات سواء الجسدية أو المعنوية:

- على حلف شمال الأطلسي أن يكيف نشاطاته وفقا لحجمه و مجال عمله، و أن لا يتعدى الدور الدفاعي الذي حددته المعاهدة التأسيسية له.
- يجب تصحيح هيكله ودور الأمم المتحدة كهيئة دولية مهمتها الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين، مع تفعيل الإجراءات والتدابير الغير عسكرية أولا لمحاولة تسوية النزاعات الداخلية و التي أصبحت اليوم تشبه إلى حد كبير النزاعات الدولية بعد غياب المواقف الدولية المحايدة، و جعل التدخل العسكري الحل الأخير.
- تعد ليبيا من ناحية انتهاك حقوق الإنسان و قواعد القانون الدولي الإنساني آخر قضية على الحلف الأطلسي الاهتمام بها، خاصة و أن الأراضي الفلسطينية تشهد كل يوم انتهاكا صارخا أعظم من الذي سبقه أمام صمت قوى المجتمع الدولي، هذا إن لم نقل مع دعمه. وبالتالي يجب فصل قضية حقوق الإنسان تماما عن أي اعتبارات سياسية براغماتية، على الأقل من الجانب الأخلاقي.
- بعد النتائج الكارثية للأزمة الليبية من جراء التدخل الخارجي الذي يعتبر تحديا في حد ذاته سواء للدولة الليبية أو للمنطقة المغاربية، نتيجة لضعف المنظمات الإقليمية العربية و الإفريقية، يتوجب على الدول المجاورة لها دعم عملية التحول الديمقراطي تجنبا لأي تجاوزا غربيا لأمن المنطقة و خصوصياتها.



- يتوجب على الشعب الليبي أن يتوحد ويتجنب الانتقام لإعادة بناء دولة جديدة عمادها الديمقراطية وتتمتع باستقلال داخلي وخارجي تام لضمان سيادتها على أراضيها وثرواتها و علاقاتها مع الشعب ومع دول الجوار المغاربية والإفريقية و العربية.
- على دول المغرب العربي فتح الحدود على بعضها لتحقيق وحدة أكبر، لكن قبل ذلك عليها مجابهة التحديات والتهديدات الداخلية التي تضرب أمن المنطقة في بنيتها التحتية، مع وجوب إعادة إحياء الوحدة المغاربية أو الاتحاد المغاربي بأكثر فاعلية لبحث القضايا والمشاكل العالقة بين أقطار المنطقة.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### المصادر:

(1) تقرير هيئة خبراء حلف الناتو حول تطوير استراتيجية أطلسية جديدة - التحليلات و التوصيات.  
17 ماي 2010.

(2) تقرير مراجعة الوضع النووي. 2010 .1000 SECRETARY OF DEFENSE.  
.DEFENSE PENTAGON

(3) تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا. ( يناير 2012 ) المركز الفلسطيني لحقوق  
الانسان. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، مجموعة المساعدة القانونية.

(4) تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2012 . حالة حقوق الإنسان في العالم .  
www.amnesty.ar.org

(5) تقرير منظمة العفو الدولية: حالة حقوق الإنسان في العالم، 2011.

(6) Rafael Jimenez ، قتلى غير معترف بهم ' الخسائر البشرية في حملة الناتو الجوية على ليبيا '  
America : Human Rights Watch , 2012

(7) ليبيا الضحايا المنسيون لضربات حلف الناتو. ط 1. لندن: منظمة العدل الدولية، 2012.

(8) تقرير حول: التداعيات الاقتصادية للثورات العربية. مجلس الغرف السعودية، سبتمبر 2011.

(9) المنظمة الدولية للهجرة. المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا www.egypt.com.int

## القواميس:

- (1) داود، نبيلة. الموسوعة السياسية المعاصرة. القاهرة. مكتبة غريب للطباعة، 1991.
- (2) زيتون، وضاح. المعجم السياسي. ط 1. الأردن: دار أسامة للنشر و دار المشرق الثقافي، 2006.
- (3) غريفيتش، مارتن و أوكالاهان، تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2002.
- (4) عبد الفتاح عبد الكافي، اسماعيل. الموسوعة الميسرة لمصطلحات سياسية (عربي- انجليزي). دون بلد نشر: دون دار نشر، 2005. [www.kotoarabia.com](http://www.kotoarabia.com)

## الكتب:

- (1) أباه، السيد. الثورات العربية الجديدة المسار و المصير، يوميات من مشهد متواصل. ط1. بيروت: جداول للنشر و التوزيع، 2012.
- (2) أبو العلا، ابراهيم و آخرون. الأزمة المالية العالمية: أسباب و حلول من منظور اسلامي. ط 1. جدة: مركز النشر العلمي، 2009.
- (3) إسماعيل الحياي، نزار. دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة. ط 1. الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2003.
- (4) أمين، سمير. المغرب العربي الحديث. تر: كميل ق. داغر. ط 2. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1981.

(5) العساف، سوسن. استراتيجية الردع في العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي.

بيروت: الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2008.

(6) أوتكين، أناتولي. الاستراتيجية الأمريكية للقرن الواحد و العشرين. تر: محمد إبراهيم أنور و نصر

الدين الحيايي محمد. ط 1. القاهرة: المجلس العالي للثقافة، 2003.

(7) أوصديق، فوزي. مبدأ التدخل و السيادة لماذا؟ و كيف؟. الجزائر: دار الكتاب للنشر، 1999.

(8) بوطالب، محمد نجيب. الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية.. مقارنة

سوسولوجية للثورتين التونسية و الليبية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،

2011.

(9) بيليس، جون. سميث، ستيف. عولمة السياسة العالمية. ط 1. الامارات العربية المتحدة: ترجمة

و نشر مركز الخليج للأبحاث، 2004.

(10) بن مسعود، محمد. تاريخ ليبيا العام من القرون الأولى إلى العصر الحاضر. ط 1. ج

1. طرابلس الغرب: المطبعة العسكرية البريطانية، 1974.

(11) الجمل، شوقي. المغرب العربي الكبير من الفتح الاسلامي إلى الوقت الحاضر. القاهرة:

المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2007.

(12) حسين، خليل. النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية. ط 1. بيروت: دار المنهل

اللبناني، 2009.

(13) كامل محمد، ثامر. تداعيات عاصفة الأبراج الاستراتيجية الدولية في عصر العولمة. ط

1. الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2002.

- (14) لكريني، إدريس. التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق). ط 1. مراكش: المطبعة و الوراقة الوطنية، 2005.
- (15) محمود البرغوثي، عبد اللطيف. التاريخ الليبي القديم. ج 1 . بدون دار نشر: دون دار نشر، دون سنة نشر.
- (16) محمود السرياني، محمد. الحدود الدولية في الوطن العربي.. نشأتها، تطورها، ومشكلاتها. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات و البحوث، 2001.
- (17) مرسي، ليلي و وهبان، أحمد. حلف شمال الأطلسي - العلاقات الأمريكية الأوربية بين التحالف و المصلحة 1945-2000. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2001.
- (18) سميث، توني. حلف مع الشيطان: سعي واشنطن لسيادة العالم و خيانة الوعد الأمريكي. تر: عبد الله هشام. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2010.
- (19) عبد الرحمان زيدان، مسعد. تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي. مصر: دار الشتات للنشر و البرمجيات و دار الكتب القانونية، 2008.
- (20) عبد الرحمان واصل، سامي جاد. إرهاب الدولة في إطار القانون الدولي العام. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2003.
- (21) عبد الحليم دراز، أحمد. مصر و ليبيا فيما بين القرن السابع و القرن الرابع قبل الميلاد. موقع تاوالت الثقافي، دون سنة نشر.
- (22) عبد الناصر مانع، جمال. اتحاد المغرب العربي. دار العلوم للنشر و التوزيع، 1978.

(23) عزيز شكري، محمد. الأحلاف و التكتلات في السياسة الدولية. الكويت: المجلس

الوطني للثقافة و الفنون و الآداب. سلسلة كتب ثقافية، 1978.

(24) عبد الصمد، رياض. تطور الأحداث الدولية في القرن العشرين. ط 1. بيروت: المؤسسة

الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1999.

(25) شبيب، نبيل. حلف شمال الأطلسي و استهداف العالم الإسلامي. دون بلد نشر. دون

دار نشر، 2009.

(26) شبيبي، لخميسي. الأمن الدولي و العلاقة بين حلف شمال الأطلسي و الدول العربية فترة

ما بعد الحرب الباردة 1991-2008. الجزيرة: المكتبة المصرية للنشر و التوزيع. 2010.

(27) التينبكتي ، الطوارق - عائدون لنثور . منشورات منظمة تاماينوت ، بدون سنة نشر .

(28) غوديه، ميشال و دوران، فيليب و الهمامي، قيس. الاستشراف الاستراتيجي للمؤسسات

و الأقاليم. تر: سليم قلالة محمد و الهمامي قيس. الكونسارفاتوار الوطني للفنون و الحرف

Lipsor العربية. دون سنة نشر.

(29) Ray W.Irwin. العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب و الولايات المتحدة. تر: العربي

اسماعيل. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1978.

#### المجلات:

(1) إبراهيم خضر، أحمد. " ألمانيا ليست اقل خوفا على مصالحها من الولايات المتحدة الأمريكية" .

في مجلة المجتمع 1943.

- (2) بريجنسكي، زينيو. " أجنده جديدة للناتو نحو شبكة أمن عالمية ". (ترجمات الزيتون 46) .في مجلة Affairs Foreign، (2009).
- (3) الجهني، محمد فالح، " الدراسات المستقبلية شغف العلم و إشكالات المنهج." مجلة المعرفة 175. (2013) <http://www.uqa.edu.sa/page/ar5227>
- (4) جمال عرفة، محمد. "هل تكرر الولايات المتحدة سيناريو العراق في ليبيا؟" . مجلة المجتمع 1943. (2011/03/12).
- (5) الهوني، محمد و مصدق، حسن. " ليبيا .. محور الشراكة القادمة من الشمال " . في القذافي في أوروبا - شراكة متكافئة . (لندن: دار العرب للصحافة و النشر ، 2008).
- (6) ولد السالك، ديدي. " مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي " الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي . في مجموعة الخبراء المغاربة 6. مركز الدراسات المتوسطة و الدولية (سبتمبر 2011).
- (7) حنفي علي، خالد. " ليبيا و أمريكا : التكيف التدريجي " . في السياسة الدولية 152 ( أفريل 2003 ).
- (8) حسون، محمد. " إستراتيجية حلف الناتو الشرق الأوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة " . في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية 1. ( 2008 ) .المجلد 24.
- (9) حسون، محمد. "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو و أثرها على الأمن القومي العربي" في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية 2، (2010)، المجلد 26.
- (10) ماسينغهام، ايف. " التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية". في المجلة الدولية للصليب الأحمر 876. ( ديسمبر 2009 ).



(11) محمد أحمد، عز الدين. أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي. في مجلة السائل.

(12) محمد جبر، دنيا. "تفعيل منهج التصور المستقبلي في دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الإستراتيجية". مجلة العلوم السياسية 39,38.

(13) مصيطفى، بشير. رائحة النفط في ليبيا. في مجلة خيار المقاومة 13، (التجمع الوطني لدعم خيار المقاومة ، 30 أيار 2011).

(14) سعدي، إبراهيم. "مفهوم التدخل العسكري في العقيدة الأمنية لحلف الناتو" . في جريدة التجديد 3087 (فيفري 2013).

(15) عبد الحي، وليد. " الدراسات المستقبلية.. النشأة و التطور و الأهمية ". مجلة التسامح 9 . (2005) .

(16) عقل، زياد. " الثورة الليبية سقوط النظام وألويات بناء الدولة" . في السياسة الدولية. (2013) . . www.digital.ahram.org.eg

(17) عقل، زياد. " الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية" ، في السياسة الدولية، (فيفري) 2011

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=473806&eid>

(18) خليل حمادي، عادل. "تداعيات المشكلة الصحراوية على دول المغرب العربي و إلى أين؟" ، في مجلة الجامعة الإسلامية 1/26.

(19) " العائدات النفطية انعشت الاقتصاد الليبي لكن إعادة الإعمار وعودة الشركات الأجنبية مازالت متعثرة لأسباب أمنية " . في القدس العربي 7262 . ( 20-21 أكتوبر 2012 ) .

(20) " إستراتيجية الردع النووي بين تحديات الماضي و مخاوف المستقبل "، في مجلة الطيران

و الدفاع 33، <http://www.aviadef.com/article>

(21) " ليبيا حلقة ربط أساسية بين أوروبا و إفريقيا " . في القذافي في أوروبا - شراكة متكافئة

( لندن : دار العرب للصحافة و النشر ، 2008).

### المذكرات:

(1) العطري، علي. أهمية الطاقة و دورها في توجيه السياسة الخارجية الصينية 1993-2007.

الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2008-2009.

(2) بادي الطراونة، طارق. دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان: كوسوفو دراسة حالة.

جامعة الشرق الأوسط، 2012.

(3) بوعمامة، زهير. سياسة إدارة بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب

الباردة. الجزائر: جامعة الجزائر، 2007-2008.

(4) بلقاسم رضوان، محمد. النزاعات المسلحة و الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الانساني.

قسنطينة: جامعة منتوري، 2005-2006.

(5) بن يحيى، عتيقة. التدخل الإنساني في ظل عولمة حقوق الإنسان دراسة حالة دارفور - السودان

2003... واقع و أبعاد. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2008.

(6) بسباس، هشام. تدخل القوى الكبرى عبر حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية 2011

و انعكاساته على الأمن القومي الجزائري. قالمة: جامعة 8 ماي 1945، 2011-2012.

(7) برقوق، سالم. تطور إشكالية مفهوم التدخل و عدم التدخل في العلاقات الدولية. الجزائر: معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1994.

(8) هلتالي، أحمد. التدخل الانساني بين حماية حقوق الانسان و مبدأ السيادة في عالم ما بعد الحرب الباردة. قسنطينة: جامعة منتوري، 2008-2009.

(9) زكري، مريم. البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية المغربية. تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد، 2010-2011.

(10) حابس الفايز، مها. إسرائيل و دورها في بلقنة الوطن العربي: السودان نموذجا 2000- 2011. جامعة الشرق الأوسط، 2011.

(11) حناشي، أميرة. مبدأ السيادة في ظل التحولات الراهنة. قسنطينة: جامعة منتوري، 2007-2008.

(12) كحال، سعيدة. حقوق الانسان في ظل التدخل الأمريكي في العراق. قسنطينة: جامعة منتوري، 2008-2009.

(13) لعامرة، ليندة. دور مجلس الأمن الدولي في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني. تيزي وزو: جامعة مولود معمري، 2012.

(14) مولايم، مريم. السياسة المتوسطية الفرنسية: التطور، الأبعاد، الاستراتيجيات. باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010.

(15) مزيان، رياض. الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة حالة حرب الخليج الثانية. باتنة: الحاج لخضر، 2004-2005.

(16) صايح، مصطفى. السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج

واكر بوش 2000-2008. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، 2006-2007.

(17) قجالي، محمد. حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي و تداعيات النظام الدولي

الجديد. قسنطينة: جامعة منتوري، 2007-2008.

(18) رداف، طارق. الإتحاد الأوربي: من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي

إلى الهوية الأمنية الأوربية المشتركة. قسنطينة: جامعة منتوري، 2004-2005.

(19) رسولي، أسماء. مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11

سبتمبر 2001 . باتنة: جامعة الحاج لخضر، 2010-2011.

#### المتفرقات:

(1) أبو زكريا، يحي . الغارة الأمريكية الكبرى على العالم الإسلامي ، ( ناشري ، 2003 )

(2) البكري، جواد كاظم . الثورات العربية ربيع عربي...بخريف اقتصادي، ( العراق: جامعة بابل)

(3) العايب، خير الدين . البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطة و انعكاساته على الأمن

#### الإقليمي العربي

(4) المدني، توفيق . تقارير: المرحلة الانتقالية في ليبيا : تحديات البناء، ( مركز الجزيرة للدراسات ،

دون سنة نشر ) .

(5) الموقف التركي من الثورة الليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة ،

مارس 2011. <http://www.dohainstatute.org/release>.

- (6) بروفيسي، جمال . المغربية تزور مقر منظمة حلف شمال الأطلسي ببروكسل ( سياسة جديدة لتصحيح صورة الناتو ) ، المغربية 31 / 05 / 2007 .
- (7) بن عنتر، عبد النور و آخرون . تقارير حلف شمال الأطلسي في عامه الستين ، نظرة استشرافية ... و موقع العالم الإسلامي فيها، ( الجزيرة للدراسات ، 2009 ).
- (8) بيتروكول، أوراق كارينغي : فوضى الحدود؟ تأمين حدود ليبيا، مؤسسة كارينغي للسلام الدائم، 2012.
- (9) بيكري، السنوسي. تقارير: ليبيا: التحديات الأمنية و انعكاساتها على العملية السياسية، ( مركز الجزيرة للدراسات، 5 ماي 2013).
- (10) دراسة عن العلاقات الاقتصادية و التجارية بين جمهورية مصر العربية و الجماهيرية العربية الليبية، ( بدون بلد نشر: وزارة التجارة و الصناعة ، بدون سنة نشر )
- (11) ياو ينجو. رؤية الصين حول الردع النووي، 2009.
- (12) ياسر، أبو الحسن. صراع القوى العظمى حول الموارد في أفريقيا: نموذج التنافس الأمريكي\_الصيني على السودان.
- (13) ليبيا: الوضع الاقتصادي والاجتماعي قبل الثورة، www.middle est.online.com
- (14) ليبيا: إيقاف التدفق، مراقبة حقوق الإنسان، 2006، ج 3.
- (15) ميكائيل، براء. أوروبا أمام الثورة الليبية: اتحاد بمواقف متضاربة .
- (16) ميساوي، عادل و حامد الدين، عبد العالي . المغرب العربي - التفاعلات المحلية و الإقليمية و الإسلامية ، ( الرياض ، دون سنة نشر)

(17) مخفي، منصورية . تقارير نظام القذافي في قبضة القبائل الليبية ، شبكة الجزيرة ، مارس

2011

(18) ساحلي، مبروك . مناهج وتقنيات الدراسة المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط، جامعة أم

الدواقي [www.nasuss.edu.sa/Ar/com](http://www.nasuss.edu.sa/Ar/com)

(19) عاشور، عمر . موجز السياسة: تحليل اتجاه الاسلاميين في ليبيا الصعود والتحول

والمستقبل ، ( الدوحة: مركز بروكجز، 2012).

(20) شبيب، نبيل . ما بعد التدخل الدولي في ليبيا ، ( دون ناشر، 17 أبريل 2011 )

(21) تقرير الشرق الأوسط: المحافظة على الوحدة لليبيا : التحديات الأمنية في حقبة ما بعد

القذافي، رقم 115 ، ديسمبر 2011.

(22) تقرير الشرق الأوسط رقم 107 . الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق

الأوسط : فهم الصراع في ليبيا ، 2011.

(23) تقدير موقف: الأمن في ليبيا... شرعية الدولة و سطوة السلاح. مركز الجزيرة

للدراستات. 29 جانفي 2012.

(24) كابيللا، سوباش . تقارير: الانتقال العالمي للقوة إلى آسيا: الانعكاسات الجيوسياسية و

الجيواستراتيجية، (مركز الجزيرة للدراسات، 2013).

(25) رالف شاهين و آخرون. ليبيا بعد الثورة: التحديات و الفرص، واشنطن العاصمة،

صندوق النقد الدولي، 2012

(26) سيناريوهات التحول الديمقراطي في ليبيا. -http://www.libya-

alyoum.com/news/index.php?id:21&textid=6589.

(27) ثورة 17 فبراير، <http://ar.wikipedia.org>

(28) [http:// www.african -muslim.com](http://www.african-muslim.com)

### الأجنبية:

1)-Alex Wright, using scenarios to challenge and change management thinking ,(working paper series,2003)

2)-COUNTRY ANALYSIS BRIEFS , Libya , Energy Information Administration , june 2012 , [www.eia.doe.gov](http://www.eia.doe.gov)

3)-Martyn Evans, ISPY: Utilising Forecasting and Scenario Planing for Design Future(university of Salford, School of Art and Design, United Kingdom

4)-Tariq Ramdani, The Arab Spring implications for British Policy, middle east council.2011.13.

## المواقع الإلكترونية:

(1) إبراهيم، محمد نصحي .7مارس 2001 . أساليب الدراسات المستقبلية ( السيناريوهات، المناهج)،  
الانترنت. متوفر على [http://www.faculty-mu.edu.sa/ialzuaiber/future studies](http://www.faculty-mu.edu.sa/ialzuaiber/future_studies) ؛

تاريخ الاطلاع: (30ماي 2013)

(2) السيد عوض، عثمان. 2005. دورية مختارات إيرانية. البينة 58، (ماي). الانترنت. متوفر  
على: [http://: www.albainah.net](http://www.albainah.net) ؛ تاريخ الاطلاع: (19ماي 2013).

(3) أنور، كشك. 8جوان 2011. من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية . مجلة السياسة  
الدولية .(جوان). الانترنت . متوفرة على [http://www.digital.ahram.org.eg/policy-](http://www.digital.ahram.org.eg/policy-esp/esp?/)

[esp/](http://www.digital.ahram.org.eg/policy-esp/esp?/) ؛ تاريخ الاطلاع: (02فيفري 2013)

(4) أنس، زاهد. 2011. هل تأكل الثورة الليبية نفسها ؟ ! . مؤسسة المدينة للصحافة و الطباعة  
و النشر، (نوفمبر). الانترنت. متوفر على

(5) <http://www.al-madina.com/node/336519> ؛ تاريخ الإطلاع :

(29ماي 2013)

(6) أحمد إبراهيم، خضر. 13فيفري 2011 . رؤية تشافيز وزعماء أمريكا اللاتينية لتدخل الناتو في  
ليبيا. الانترنت . متوفر على <http://www.alukah.net/web/kheder/> ؛ تاريخ الاطلاع:

(20أفريل 2013)



(7) أحمد، أسامة. 25 فيفري 2011 . السيناريوهات أداة التعامل مع المتغيرات و الأحداث. الانترنت .  
متوفر على <http://www.altadareeb.net/article.Details.php?id:99/> ؛ تاريخ  
الاطلاع: (29 ماي 2013)

(8) أمال، سليمان العبيدي. 2010. العوامل المؤثرة على الأمن الوطني في ليبيا. جامعة قارونس،  
( جانفي). الانترنت. متوفر على: [aoss2001@yahoo.com](mailto:aoss2001@yahoo.com) ؛ تاريخ الاطلاع:  
(18 ماي 2013).

(9) باسم، حسين الزيدي. 2011. أزمة الأمن الغذائي و خطر المجاعات القادمة، (أفريل).  
الانترنت. متوفر على <http://www.annabaa.org/nbanews/2011/04/082.htm> ؛  
تاريخ الاطلاع: (5 ماي 2013)

(10) بهاء الدين، الزهري. 2012. التحولات الإستراتيجية في النظام الدولي، ( فيفري ).  
الانترنت. متوفر على: <http://www.masjidsalahuddin.com> ؛ تاريخ الاطلاع:  
(19 ماي 2013).

(11) بشري، الزين. 2009. الأطلسي...العلاقات العسكري مظلة الحلفاء و حامي الشركاء،  
(ديسمبر). الانترنت. متوفر على: <http://www.alanba.com> ؛ تاريخ الاطلاع:  
(11 فيفري 2013).

(12) جمال، المجايدة . بوتين يتحدى السياسة الأمريكية مؤكدا أنه لن يسمح بضرب إيران .  
القدس العربي. الانترنت. متوفر على: <http://www.PDFFactory.com> ؛ تاريخ الاطلاع:  
(01 مارس 2013).

(13) دنيا، شحاتة .21افريل2011. محركات التغيير في العالم العربي. الانترنت. متوفر على

<http://www.arabihib saphers.com> ؛ تاريخ الاطلاع: (20فيفري2013)

(14) هنري، كيسنجر و جيمس ، بيكر . 11فيفري2011 . مبررات التدخل العسكري في ليبيا.

الانترنت. متوفر على <http://www.omandaily.com/node/53178/> ؛ تاريخ الاطلاع:

(24ماي2013)

(15) وليد، عبد الحي . 2013 . عرض للاتجاهات العالمية 2030 : سيناريوهات

الاستخبارات الأمريكية. مركز الجزيرة للدراسات ، (مارس) . الانترنت . متوفر على

<http://studies.aljazeera.net> ؛ تاريخ الإطلاع : ( 26ماي2013)

(16) زهير، الأسدي. نحو دراسات مستقبلية إسلامية . الانترنت. متوفر على

<http://alsadran.com/fker/15/htm> ؛ تاريخ الاطلاع: (29ماي2013).

(17) زهير، حامدي. النفط في الولايات المتحدة الأمريكية : ثورة في الأفق؟. المركز العربي

للأبحاث و دراسة السياسات. الانترنت. متوفرة

على <http://www.dohainstitute.org/release/09ef9a74> . ؛ تاريخ الاطلاع:

(11فيفري2013)

• حسين، محي الدين . 1مارس2011 . التوجه الجديد من الأزمة الليبية. الانترنت. متوفرة على

<http://www.sudavess.com/sodanila/2432/>؛ تاريخ الاطلاع: (16أفريل2013)

(18) يحي مفرح، الزهراني . 23 فيفري 2010. دور الدراسات المستقبلية في دعم خطط التنمية.

الانترنت . متوفر على [http://www.q8e-blogsport.com/blog\\_post.htm](http://www.q8e-blogsport.com/blog_post.htm) ؛ تاريخ

الاطلاع: (27ماي 2013)

(19) مهدي، محمد عاشور. قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته

المحتملة. الانترنت. متوفر على [www.sis.gov.eg](http://www.sis.gov.eg) ؛ تم الاطلاع: (2 فيفري 2013)

(20) محمد فالح، الجهني. الدراسات المستقبلية شغف العلم و إشكالات المنهج. مجلة المعرفة

175 ، الانترنت، متوفر على <http://www.uqa.edu.sa/page/ar5227> ؛ تاريخ الاطلاع:

(31ماي 2013)

(21) مكرم، محمد أحمد.الناتو ينحرف عن أهدافه المشروعة في ليبيا. مجلة السياسة الدولية.

الانترنت. متوفرة على <http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?> ؛ تاريخ

الاطلاع: (24ماي 2013)

(22) مراد، مراد. 2011 العام الذي صدق تنبؤات القذافي. ليبيا: الناتو يدعم الثوار حتى

النصر. الانترنت. متوفر على <http://www.almustaqbal.com> ؛ تاريخ الاطلاع:

(28أفريل 2013)

(23) مصطفى، قطبي. 2011. ليبيا من القبلية إلى التقسيم، (جانفي). الانترنت. متوفر

على: <http://www.tawassoul.net> ؛ تاريخ الاطلاع (23أفريل 2013)

(24) عبد الجليل، زيد مرهون. إعادة تعريف الناتو و دوره. الانترنت. متوفر على:

<http://www.alriyadh.com> ؛ تاريخ الاطلاع: (03مارس 2013)

(25) عبد الحميد، محفوظ الزقلعي. 2012. نحو مستقبل أفضل للاقتصاد الليبي ( رؤية

تتموية )، ( أبريل). الانترنت. متوفر على: <http://libyaalmostakbal.net> ؛ تاريخ

الاطلاع: (27أفريل2013)

(26) عبد النور، بن عنتر. 2011. المشهد المرغوب فيه في ليبيا. الجزيرة. الانترنت. متوفر

على <http://www.iwffo.org> ؛ تاريخ الاطلاع: (13 مارس 2013)

(27) —. 19 أفريل 2011. المواقف الدولية من الثورة من الثورة الليبية. الانترنت. متوفرة

على <http://www.aspolitics.wordpress.com> ؛ تاريخ الاطلاع: (02ماي2013)

(28) —. 2011 جوان 28. العلاقات المغاربية : البنية "الثورات" تعمق الخلافات. الانترنت.

متوفرة على <http://www.iwffo.org/index.php?option=com> ؛ تاريخ الاطلاع:

(11مارس2013)

(29) —. 30 سبتمبر 2011. الحلف الأطلسي و الدول المغاربية : توازنات جديدة. الانترنت.

متوفرة على <http://www.benguerir.net/ar/espace-sport/268/> ؛ تاريخ الاطلاع:

(05فيفري 2013)

(30) عبد الرحمن، حمدي. 2011. الثورة الليبية و تحديات بناء الدولة. في الاقتصادية

6535، ( سبتمبر). الانترنت. متوفر على <http://www.aleqt.com/2011/09/02> ؛

تاريخ الإطلاع: (30مارس2013)

(31) عبد المجيد، الصغير بيبوك. 2008. الوضع السياسي في ليبيا، (أفريل). الانترنت.

متوفر على <http://www.libya forum.org> ؛ تاريخ الاطلاع: (20مارس2013)

- (32) عبد الغني، سلامة. 2011. عصر الثورات العربية: الأسباب و التداعيات الحوار المتمدن 3332، ( أبريل ) . الانترنت. متوفر على: <http://www.Alhewar.Org> ؛ تاريخ الاطلاع: (13 افريل 2013)
- (33) علي، بدوان . افريل 2011 . الصين و إشكالية المواقف تجاه الحدث الليبي . صحيفة الوطن العلمانية، الانترنت . متوفرة على <http://www.almufaker.blog-spot.com> ؛ تم الاطلاع: (21 ماي 2013)
- (34) علي حسين، باكير. الدوافع و الأهداف و السيناريوهات المستقبلية.. التنافس الدولي في إفريقيا. الانترنت. متوفر على <http://www.iwffo.org> ؛ تاريخ الاطلاع: (17 ماي 2013)
- (35) عمر، كوش. 9 سبتمبر 2012. تساؤلات عدة حول الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي. الانترنت. متوفرة على <http://www.aleqta.com/> ؛ تاريخ الاطلاع: (24 ماي 2013)
- (36) شافع، النيادي . 10 جويلية 2010 . تقرير عن السيناريوهات. الانترنت . متوفر على <http://www.edutrapedia.illaf.net/Arabica/show.article.htm/id/> ؛ تاريخ الاطلاع: (30 ماي 2013)
- (37) خالد، أحمد عثمان . 23 افريل 2011 . ملامح الوضع النفطي في ظل ثورة نوفمبر. الانترنت. متوفرة على <http://www.ateqt.com/article> ؛ تاريخ الاطلاع: (07 ماي 2013)
- (38) خالد، حنفي علي. 2012. الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الاقليمية. في السياسة الدولية، (أفريل). الانترنت. متوفر على <http://digital.ahram.org.eg/article.aspx?serial> ؛ تاريخ الاطلاع: (12 ماي 2013)

(39)

(40) خالد، - 2010. منظمات دولية ، (ديسمبر). الانترنت. متوفر على

<http://yaaah.ibda3.org> ؛ تاريخ الاطلاع: (25ماي2013)

(41) خدر، شنكالي. 2011. التدخل الانساني من قبل منظمة الأمم المتحدة ( ليبيا نموذجا )،

(سبتمبر). الانترنت. متوفر على <http://www.doxata.com> ؛ تاريخ الاطلاع:

(02أفريل2013)

(42) - . اكتوبر2011. الحامي الموحد، سبعة أشهر من عمليات الناتو في ليبيا . الانترنت.

متوفرة على <http://www.elaph.com/web/news/htm> ؛ تاريخ الاطلاع:

(13أفريل2013)

(43) - 7.مارس2011 . ردود الأفعال الدولية اتجاه الأزمة الليبية. الانترنت. متوفر على

[www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org) ؛ تاريخ الاطلاع: (3فيفري2013)

(44) - 17.مارس2011 . قرار مجلس الأمن الدولي 1970. الانترنت. متوفر على

[www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org) ؛ تاريخ الاطلاع: (15أفريل2013)

(45) - 21.فيفري2011. ثورة 17فيفري. الانترنت . متوفر على [www.ar.wikipedia.org](http://www.ar.wikipedia.org)

؛ تاريخ الاطلاع: (9فيفري2013 )

(46) - 20.أكتوبر2011. أزمة اللاجئين على الحدود التونسية الليبية تتواصل بعد انحصار

الحرب في ليبيا. الانترنت . متوفر على [www.dw.de](http://www.dw.de) ؛ تاريخ الاطلاع: (23فيفري2013)

(47) - . 2011. المنطقة المغاربية نحو خارطة جيوسياسية جديدة، ( أكتوبر ) . الانترنت.

متوفر على <http://www.sawt-alahrar.net>؛ تاريخ الإطلاع: (11مارس2013)

(48) Admiral bashir . 2011. إستراتيجية قوة الصين الناعمة.. مقاصدها و أخطارها،

( فيفري ) . الانترنت. متوفر على <http://www.arabic-military.com> ؛ تاريخ الاطلاع:

(19ماي2013)

# الفهرس

الفهرس

الصفحة	عنوان
--------	-------



01	المقدمة
15	الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة استراتيجيات حلف شمال الأطلسي في المنطقة المغربية
15	المبحث الأول: ماهية منظمة حلف شمال الأطلسي
15	المطلب الأول: تعريف منظمة حلف شمال الأطلسي
21	المطلب الثاني: تطور حلف شمال الأطلسي
29	المطلب الثالث: أهداف حلف شمال الأطلسي
33	المطلب الرابع: المساند و المعارض لحلف شمال الأطلسي
38	المبحث الثاني: ماهية النظام الدولي الجديد
38	المطلب الأول: تعريف النظام الدولي الجديد
40	المطلب الثاني: ملامح النظام الدولي الجديد
47	المبحث الثالث: التعريف بالمنطقة المغربية
47	المطلب الأول: الأبعاد الجيوستراتيجية
51	المطلب الثاني: الأبعاد الاقتصادية
53	المطلب الثالث: الأبعاد الأمنية
55	المبحث الرابع: دراسة حالة ليبيا

56	المطلب الأول: ليبيا جيوسراتيجيا
59	المطلب الثاني: ليبيا جيواقتصاديا
63	الفصل الثاني: الأزمة الليبية و تدخل الحلف الأطلسي ( دراسة حالة )
63	المبحث الأول: ماهية الأزمة الليبية
64	المطلب الأول: طبيعة الوضع السياسي و الأمني الليبي
68	المطلب الثاني: جذور الأزمة و العوامل المغذية لها
75	المطلب الثالث: أبعاد الأزمة الليبية
82	المبحث الثاني: إدارة الأزمة على مستوى حلف شمال الأطلسي
83	المطلب الأول: مبررات تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا
89	المطلب الثاني: آليات تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا
96	المطلب الثالث: المواقف الدولية من التدخل في ليبيا
103	المبحث الثالث: النتائج السياسية- الأمنية و الاقتصادية للأزمة الليبية
103	المطلب الأول: النتائج السياسية- الأمنية
105	المطلب الثاني: النتائج الاقتصادية
109	الفصل الثالث: التواجد الأطلسي في ليبيا: تصورات مستقبلية

109	المبحث الأول: تقنية السيناريو في الدراسات المستقبلية
110	المطلب الأول: تعريف تقنية السيناريوهات
115	المطلب الثاني: أهداف تقنية السيناريوهات
118	المبحث الثاني: السيناريوهات المرشحة للتواجد الأطلسي في ليبيا
121	المطلب الأول: ليبيا نحو وضعية ستاتيكية
124	المطلب الثاني: ليبيا على خطى الإصلاحات الديمقراطية الغربية
128	المطلب الثالث: ليبيا نموذج الدولة الفاشلة
134	خاتمة
139	ملاحق
170	قائمة المراجع
191	الفهرس